الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـالـــي والبحـث العلمـــي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
University of 8 May 1945 GUELMA
قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences
Department of Political Sciences

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

مدخل للعلاقات الدولية

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك

تخصص: علوم سياسية

إعداد الأستاذ: توفيق بوستي
أستاذ محاضر – أ–

السنة الجامعية: 2021 - 2022

مقدمة:

عَرفت دراسة العلاقات الدولية تطورا نوعيا في موضوعاتها ومناهج دراستها وأهدافها العلمية والسياسية في القرن العشرين، ممّا دفع بهذا الحقل المعرفي بأن يتجه بإتجاه الإستقلالية عن العلوم السياسية على غرار باقي العلوم الإجتماعية الأخرى، ليكون له موضوعاته الخاصة به ومجموعة النظريات التي تُميزه عن غيره، وقد كان لهذا التوجه مُبَرراته التي فرضتها التحولات في طبيعة النظام الدولي في فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنماط التحولات التي تجري بين وحدات النظام الدولي.

فرض هذا التحوّل الدولي على الباحثين في حقل الدراسات الدولية تحديا علميا، فالدراسات السياسية التقليدية لم يُعد لها القدرة العلمية والمنهجية على إيجاد تفسيرات علمية فيما يخص الظواهر السياسية الدولية الجديدة الناجمة عن التوزيع الثنائي للقوة العالمية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي في ظل صراع إيديولوجي وسياسي بينهما، والسعي لإستقطاب دول جديدة وإكتساب مناطق نفوذ أخرى، في ظل هذا التحدي المعرفي عمل الباحثون المتخصصون في هذا الحقل على البحث عن إيجاد أطُر نظرية تُمكّن من إستعاب وتحليل ظواهر السياسية الدولية والتنبؤ بحدوثها.

لذلك شهدت العلاقات الدولية في القرن العشرين تحولات جذرية من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشاكلها، وبذلك ساعدت خبرة الماضي وتجربة الواقع الحاضر على أن تبلغ دراسة العلاقات الدولية درجة كبيرة من التعقيد والتشابك، من هنا ظهرت عدة إتجاهات ساد كل منها مرحلة من مراحل تطور دراستها، وتبلورت التباينات بينها، فإذا كانت صورة سياسات القوة قد عكست خبرة النصف الأول من القرن العشرين وحتى العقد السابع منه.

بالمقابل أبرزت خبرة الربع الأخير من القرن الماضي تغيرات هيكلية في السياسات الدولية ترتب عليها عدم ملاءمة دراستها من خلال منظور سياسات القوة من ثَمَّ ظهرت الحاجة إلى إتساع النظرة التحليلية التي تركّز على الدول فقط، وعلى مفاهيم القوة والصراع أساسًا، نظرًا لبروز أدوار لفاعلين جدد من غير الدول، ولبروز أهمية موضوعات جديدة أحدثت تحولاً في النظام الدولي المعاصر تحت تأثير قوى الإعتماد المتبادل الدولي.

فلقد إقتضت هذه الأوضاع الدولية المتطورة النظر للعالم بإعتباره نظامًا من التفاعلات التي يلعب فيها فاعلون آخرون من غير الدول دورًا مهمًّا حول موضوعات سياسية وإقتصادية جديدة تخلق عمليات جديدة

تتجه بالنظام نحو نوع من التعاون والتكيّف وليس نحو العنف والصراع فقط، وهكذا دخلت الإتجاهات النظرية في دراسة العلاقات الدولية متمثلة في نظريتي الواقعية والمثالية إضافة إلى الماركسية، في جدال حول أفضليتها في فهم وتفسير الواقع الدولي الجديد المتوّلد من نتائج الحرب من جهة، ومناقشة موضوع الحرب وإحتمالات تكرارها والسبل الكفيلة بعدم حدوثها مرة أخرى من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار نطرح التساؤل المركزي التالي: **فيما تكمن ماهية العلاقات الدولية؟ وما هي أهم فواعلها ومستوياتها الأساسية؟ وأهم النظريات الكبرى المفسرة لها؟**

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تشهد العلاقات الدولية شبكة معقدة من التفاعلات الإقليمية والدولية والتي تأخذ سمتي الصراع والتعاون، لذلك فنحن بحاجة إلى فهم عميق لها من خلال الوقوف على الإطار النظري لها، بغية تفسيرها وتحليلها لذلك تحاول هذه الدراسة رصد جملة من النظريات على غرار النظرية الواقعية والمثالية والماركسية ورؤية كل نظرية للسياسة الدولية وتفاعلاتها، فضلا عن دور الفواعل والوحدات الدولية بدءا من الدولة القومية ووصولا إلى الفواعل تحت قومية أو فوق قومية وإرتباط كل ذلك بمستويات التحليل في العلاقات الدولية.

الأهمية العملية: لهذه الدراسة تكمن في جانبها العملي أي إرتباطها بالواقع العملي للسياسة الدولية، وتأثير النظريات الكبرى في العلاقات الدولية في تفسير تفاعلات السياسة الدولية، كما نحاول إعطاء مضمون علمي متكامل لهذه المادة العلمية المنتمية ما بين حقول المعرفة والتخصصات، لبناء رؤية تحليلية تفسيرية للأحداث الدولية الراهنة عبر التركيز على الفواعل المؤثرة في تلك التفاعلات.

الهدف من الدراسة:

تُحَاول الدراسة التركيز على الأسس النظرية والمنهجية للعلاقات الدولية عبر إتجاهات تعريف علم العلاقات الدولية، وتتبع مختلف مراحل تطوره، ومناهج بحثه، إضافة إلى فواعل العلاقات الدولية سواءا كانت الدولة القومية بإعتبارها الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية أو الفواعل تحت أو فوق القومية على غرار المنظمات الدولية الحكومية (ذات الاتجاه العالمي أو الإقليمية) أو غير الحكومية في ظل إتساع وتعاظم دور هذه الأخيرة في تفاعلات العلاقات الدولية.

المحتويات:

المحور الأول: الإطار المنهجي والمفاهيمي لدراسة العلاقات الدولية

1- مفهوم العلاقات الدولية

2- علم العلاقات الدولية وعلاقته بالعلوم الإجتماعية الأخرى

3- المفاهيم المحورية في دراسة أدبيات العلاقات الدولية

4-مناهج بحث العلاقات الدولية

3-تحديد أطراف العلاقات الدولية

المحور الثاني: الفواعل في العلاقات الدولية

1-الفواعل الدولية

2-المنظمات الدولية الكبرى

3-الفواعل الخاصة

المحور الثالث: المدارس الكبرى في العلاقات الدولية

1-المدرسة المثالية (النظرية الليبرالية)

2-المدرسة التقليدية (النظرية الواقعية)

3-المدرسة الراديكالية (النظرية الماركسية)

المحور الرابع: تحليل العلاقات الدولية

1-وحدات ومستويات التحليل في العلاقات الدولية

2-تاريخ العلاقات الدولية

خاتمة

المحور الأول: الإطار المنهجي والمفاهيمي لدراسة العلاقات الدولية

1-مفهوم العلاقات الدولية:

أَستخدمت كلمة دولية لأول مرة من قبل جرمي بنثام في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر بالرغم أن ما يقابلها في اللغة اللاتينية قد أُستخدم من قبل **ريجارد زوك** قبل قرن من ذلك، وقد إستخدم الناس هذه الكلمة لتعريف فرع القانون الذي أخد يطلق عليه قانون الأمم أو قانون الشعوب وهو إصطلاح للقانون الروماني يشير إلى المبادئ التي كان يطبقها الرومان في القضايا التي تتضمن علاقات مع أجانب[1].

ثم أستخدم المصطلح بعد ذلك من قبل أولئك الذين درسوا الروابط الدولية تحت الإطار القانوني فقط، وكان رجال القانون يسعون إلى تحديد مضمون القواعد الواجبة التطبيق بين اللاعبين في المسرح الدولي والعمل على ترجمتها إلى الواقع والتحقق من تطبيقها.

إن مصطلح الدولية أَستخدم بوصفه حاجة حقيقية لتعريف العلاقات الرسمية بين الملوك، وربما تعد كلمة بين الدول أكثر دقة في تعبير الدولية لأن مصطلح الدولة في العلوم السياسية هو المصطلح الذي ينطبق على مثل هذه المجتمعات.

إن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية تنطوي على دراسة الظواهر الدولية بشكل موضوعي وشامل وإلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المحددة لتطورها والعمل على تطوير نظرية منها، إنها تعني إيجاد إنتظام أو ثوابث أو قوانين بالمعنى الذي ذهب إليه مونتسكيو، أي إيجاد روابط ضرورية تشتق من طبيعة الأشياء ولفترة طويلة إستخدَم مصطلح الدولية للإشارة إلى العلاقات بين الدول فقط في وقت لم تكن العلاقات الدولية تعني سوى العلاقات بين الدول.

أ-تعريف العلاقات الدولية:

يعرف **جون بورتون** العلاقات الدولية بأنها:" **علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ** "، **ويعرفها رينولدز:" بأنها تهتم بدراسة طبيعة وإدارة والتأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات**

[1] Quincy wright, the study of international relations, Appleton- century, crofts, inc, new york, 1956, p3

العاملة في ميدان تنافس خاص في إطار الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل"[2].

كما يعرفها **ماكيلاند** بأنها :" **دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الإجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات** "[3] ، أما **كوينسي رايت** فيقدم تعريفا واسعا للعلاقات الدولية وينبع من نظرته إلى العلاقات الدولية علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية"[4] ، ويرى **فيريدرك هارتمان** بأن مصطلح العلاقات الدولية يشمل على كل الإتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية "[5] ويعرفها **مارسيل ميرل** بأنها : " **كل التدفقات التي تعبر الحدود ، أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية ، وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ، ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة ، التي تقع على جانبي الحدود**"[6] ، كما تشمل على: " جميع الأنشطة التقليدية للحكومات : الدبلوماسية، المفاوضات ، الحرب،...ولكنها تشمل أيضا وفي الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى إقتصادية، إيديولوجية ، سكانية ، رياضية ، ثقافية ، سياحية.....

ويرى **دانيال كولارد** بأن دراسة العلاقات الدولية تضم " **العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية**"[7].

ب-السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية:

يعرف **مارسيل ميرل** السياسة الخارجية بأنها:" **ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود**"[8].

---

[2] Colard Daniel, relations internationales, éd Masson, paris, 1977, p12

[3]Reynolds, p.f, An introduction to international relations, Longman paper back, London,1970, p183

[4]Wright Quincy, the study of international relations, appelton-centery, grofts, inc, new york,1956, p8

[5] Hartmann Frederick H, the relations of nations, forth Macmillan pub co Inc., new york, 1973, p6

[6]ميرل مارسيرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، تر: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص ص 98-99

[7] Colard Daniel, les relations internationales de 1945 à nos jours, de Edition, Armand colin, paris, 1997, p21

[8]ميرل مارسيرل، السياسة الخارجية، تر: خضر خضر، جريس برس، سلسلة أفاق دولية، بيروت، د.س، ص3

من هذا التعريف نستطيع أن نستنتج بأن السياسة الخارجية هي قرارات وأفعال، فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود، فالسياسة الخارجية ما هي إلا مبادئ وأفعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة، تتضمن السياسة الخارجية إذن الأفعال الخارجية المتخذة من قبل صانعي القرار بهدف تحقيق أهداف بعيدة المدى وأهداف قريبة المدى، وأن الفعل مقيد من قبل الظروف المدركة لصالح ما يسعى صانع القرار إلى تحقيقه، مثل الظروف الجغرافية والإقتصادية والديموغرافية والهيكل السياسي والثقافة والتقاليد والموقف الإستراتيجي والعسكري.

تصنع السياسة الخارجية بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، وهي عادة عملية تتكون من سياقات طويلة تشترك فيها أجهزة متعددة تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية، ويتفاوت تأثير ذلك حسب طبيعة الأنظمة السياسية إلا أنه بصورة عامة للسلطة التنفيذية دور رئيسي في صنع السياسة الخارجية ولكنه دور مقيد حسب طبيعة النظام السياسي ، حيث أن السلطة التنفيذية في ظل الأنظمة الديمقراطية لا تستطيع الإعتراض على حق السلطة التنفيذية بإتخاذ المبادرة على صعيد السياسة الخارجية إلا أنه لا شيء يمنع أبدا من إشراك السلطة التشريعية في ممارسة المسؤولية الأكثر أهمية ، وفي ميدان رقابة السلطة التشريعية على السياسة الخارجية نلاحظ تراجع دور البرلمان بسبب إرتداء عمليات التدخل العسكري تسميات جديدة كالمساهمة بتثبيت النظام ، تطبيق إتفاقيات الدفاع...

وفي ميدان الشؤون الخارجية تلعب السلطة التنفيذية دورا أكبر وذلك يتبع طبيعة النظام السياسي سواءا كان برلمانيا أو رئاسيا وبالإضافة إلى دور رئيس الدولة ورئيس الوزراء فإن هناك أدوات وأجهزة إدارية متعددة تلعب دورا في صنع القرار السياسي الخارجي ، أما الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية على إختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، ففي نظام الحزب الواحد نجد هناك تركيزا للسلطة يمارس بصورة مطلقة، والصعوبة التي نجابهها في ظل نظام الحزب الواحد هو صعوبة الإطلاع على المنافسات والخلافات بين الشرائح المتنازعة في داخل الحزب الواحد لما لها من قيمة في فهم السياسة الخارجية[9].

إن أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي تسعى للبحث عن إنجاز أهدافها وقيمها، وأن هذا التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه بالسياسة الدولية أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في أن واحد على نمط من الصراع والتعاون.

[9] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 16-17

ويعرف **جوزيف فرانكل** السياسة الدولية بأنها:" **تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية ككل ومع المنظمات الدولية ومع الجماعات الإجتماعية من غير الدول، وبالإضافة إلى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول**"[10].

ويوضح التعريف أن التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول بدليل تطرق فرانكل إلى المنظمات الدولية والجماعات الإجتماعية من غير الدول، وبالتالي فإن محصلة هذا التفاعل السياسي الدولي يطلق عليه السياسة الدولية.

ج-علم العلاقات الدولية وعلاقته بالعلوم الإجتماعية الأخرى:

يرتبط علم العلاقات الدولية بعدة علوم إجتماعية، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

1-العلاقات الدولية والقانون الدولي :

إن تطور العلاقات والروابط بين الأفراد والجماعات والدول تاريخيا كان مصاحبا لتطور أعراف وقواعد ومبادئ كان الغرض منها تنظيم تلك العلاقات، بمعنى أخر إن علم القانون الدولي قد ظهر كأداة من أجل تنظيم العلاقات بين الدول، لذلك يُعد المجتمع الدولي المجال الأساسي لعمل القانون الدولي، والعلاقات الدولية هنا تعد العلاقات المنظمة والتي تقوم على قاعدة القانون الدولي وأساسه[11].

وفي هذا الإطار يمكن تعريف القانون الدولي بأنه: "**مجموعة القواعد القانونية الوضعية والعرفية المعنية بتنظيم العلاقات بين الوحدات الدولية المخاطبين بها في أوقات السلم والحرب**"[12]، كما يُعرف الفقيه الإنجليزي "أوبينهايم **Oppenheim** القانون الدولي بأنه "**مجموعة القواعد العرفية والإتفاقية التي تلزم الدول في علاقاتها**"[13]، ويقول الفقيه الأمريكي "هوايت مان **Whiteman**" "إن القانون الدولي هو: " **مجموعة**

[10]Frankel joseph, international politics, conflict and harmony, penguin books, England,1973, p12

[11]ماجد محمد شدود، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص 59

[12]عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق، عمان، 2010، ص26

[13] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية،2007، ص70

قواعد السلوك الدولي التي وجدت قبولا عاما من المجتمع الدولي... وتستند هذه القواعد في الأساس على رضا المجتمعات المتمدنة"[14].

وهذا يعني أن المقصود هو جميع القواعد القانونية السارية في العلاقات بين الدول، أو بصورة أوسع القواعد السارية بين أعضاء المجتمع الدولي، مقابل القانون الداخلي الذي يطبق داخل حدود دولة معينة على جميع الأفراد الخاضعين لسلطة هذه الدولة"[15]، كما يُعرف بال مارغريث **Ball Margaret** وكيلوغ هوغ **killough hugh** القانون الدولي بأنه: " **مجموعة القواعد التي هي مستندة من سلطة عليا خارجية فإنه يفشل للتجاوب مع متطلبات التعريف لأن مسألة الإرغام تبقى بشكل رئيسي متروكة للدولة المتضررة وأن ذلك يعتمد على قدرة السلطات الدولية على فرض الجزاءات"**[16].

كما يُعتبر القانون الدولي من الموجهات الأساسية الذي يرشد النظرية والمشتغلين في حقل العلاقات الدولية، ويُبيّن لهم مدى تطابق أفعال وتصرفات الفاعلين الدوليين مع قواعد الشرعية الدولية، ويفرض عليهم الإلتزام والتقيد بقواعد ومبادئ القانون الدولي، كما يُحدد لهم المجال الوطني الذي يمارسون فيه نشاطهم، وما هي حدود ممارسة السيادة في أبعادها السياسية والإقتصادية والثقافية على المستوى الوطني والدولي، ويُبيّن لهم أيضا الحقوق والواجبات الوطنية والدولية، ويُحافظ على إستقلال الدول، ويدافع على حقوق الأقليات ويصون حرية وكرامة الأفراد في دولهم[17].

وقد شكلت قواعد القانون الدولي مجالا مهما لتنظيم العلاقات الدولية، وجانب يُحدد طبيعة سلوك الأفراد والجماعات والدول والمنظمات الدولية من خلال ضبط حالة الفوضى وتنظيم مختلف العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية فيما بينهما، وضمان تحقيق المبادئ والإتفاقيات الدولية وحل المنازعات بالطرق السلمية[18]، بالمقابل فقد تطور القانون الدولي مثلما تطور القانون الداخلي الذي جاء لتلبية حاجات الأفراد في إطار المجتمع فإن القانون الدولي جاء لتحديد إختصاصات الدول، بغية تجاوز الفوضى في العلاقات الدولية بواسطة قبول الدول لقواعد السلوك التي تحكم أعضاء المجتمع الدولي بواسطة قبول الدول

---

[14] البخاري عبد الله الجعلي، القانون الدولي العام، جامعة النيلين، الخرطوم، 1997، ص3

[15] عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1992، ص14

[16] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص23

[17] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص40

[18] محمد عوض الهزايمة وآخرون، مبادئ علم السياسة، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص 137-138

لقواعد السلوك التي تحكم أعضاء المجتمع الدولي، فطبيعة القانون الدولي تقوم على وجود قواعد أنشئت طوعيا بواسطة دول تلتزم بها أكثر من شيء مفروض عليها من قبل سلطة عليا خارجية.

وعلى هذا يبدو الفرق بين القانون الدولي والعلاقات الدولية رغم الصلة الوثيقة بينهما أي أن العلاقات الدولية تهتم بما هو قائم أي بالسياسيات ومختلف السياسات التي تسهم في رسم الأحداث والوقائع الدولية لتشكل مادة أساسية لإقامة وترتيب العلاقات بين الدول، بينما القانون الدولي يهتم بما ينبغي أن يكون أي بالصيغ التنظيمية للقواعد القانونية التي يفترض أن تكون السياسات الإجرائية متوافقة معها ومنضبطة بأحكامها[19].

2-العلاقات الدولية والدبلوماسية :

يُعرف قاموس "أوكسفورد" الدبلوماسية بأنها "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات"[20]، حيث تُعتبر الدبلوماسية نشاط يقوم به أشخاص رسميون معنيون من قبل الدولة ومخولون للعمل بإسمها لإدارة علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية الأخرى، وهذا النشاط يهدف إلى تطوير سبل التعاون والعمل على تنميته وحل المشكلات التي تعترض سبيله[21]، كما يُعرفها إرنست ساتو **Ernest Satow** بأنها: " إستعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة"[22].

بالمقابل يُعرفها فاضل زكي بأنها: "علم وفن وتنظيم وإدارة العلاقات الدولية التي يمارسها المبعوثون والممثلون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات"[23]، كما يعرفها مارسيل ميرل بأنها: " القيام بالتنفيذ والتطبيق الواعي للبرنامج المحددة (للحكومة) من خلال عمل مهني ويومي عن طريق المفاوضات"[24]، كما عرفها دي كوسي **De Cussy** بأنها: "مجموعة المعلومات والمبادئ الضرورية لحسن إدارة العلاقات الرسمية بين الدول"[25]، بمعنى أن الدبلوماسية هي نشاط سياسي ميدانه البيئة الخارجية للدولة ويختص بكل ما تنطوي عليه علاقاتها مع غيرها من وحدات المجتمع الدولي وأن هذا النشاط يرتبط بهدف محدد وغاية ثابتة سواء

---

[19] عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص26-27

[20] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مؤسسة دار الكتب، بغداد،1979، ص11

[21] عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص24

[22] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مرجع سابق، ص69

[23] فاضل زكي، الدبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة، بغداد،1992، ص26

[24] مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص328

[25] عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص16

في أوقات السلم أو الحرب، وبالتالي فإن الدبلوماسية هي إحدى الوسائل لتحقيق سياسة الدولة الخارجية وتنفيذها، وهذه هي العلاقة التي تربط بين الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

كما تُعد الدبلوماسية أداة لا يمكن إغفال أهمية الدور الذي تضطلع به في ميدان العلاقات الدولية فلا علاقات دولية بدون أدوات في العمل الدبلوماسي أو بدون الدبلوماسية ومهما كانت هذه العلاقات تعاونية أم صراعية، فالدبلوماسية هي القاسم المشترك بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ففي السياسة الخارجية تكون الدبلوماسية إحدى أهم أدوات تنفيذ وتحقيق أهدافها، وفي العلاقات الدولية تكون أهم أداة لإدامة العلاقات بين وحدات المجتمع الدولي والعمل على تطويرها وحل ما قد يعترضها من مشكلات.

كما يتشارك التاريخ الدبلوماسي مع علم العلاقات الدولية في مجال واحد هو العلاقات بين الدول بفارق أن مهمة التاريخ الدبلوماسي هي جمع وسرد الوثائق الدبلوماسية، وتسجيل الأحداث المحسوسة، بينما يسعى الثاني إلى الفهم الشامل لأحداث الواقع الدولي دون العناية بكل حدث في وهكذا فإن الإختلاف بين الإثنين واضح في الأهداف، فالأول ينظر إلى الماضي والثاني يهتم بواقع الحاضر وإحتمالات المستقبل، بمعنى أنه أمام شمولية مصطلح العلاقات الدولية أصبحت الدبلوماسية في الوقت الحالي تشكل جزء منه، وهي الخاص بالأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، والتي هي بدورها جزء من العلاقات الدولية.[26]

3-العلاقات الدولية والإقتصاد الدولي :

يدخل الإقتصاد الدولي ضمن إطار علم الإقتصاد، حيث يرى الإقتصاديون أن ما يميز العلاقات الدولية هو سعي مختلف الدول من أجل تحقيق الرفاه المادي لشعوبهم، وذلك من خلال مجموعة كبيرة ومتنوعة الأعمال والمبادلات، كما يدعو التحليل الإقتصادي إلى تصنيف الأمم إنطلاقا من مؤشرات إقتصادية[27]، كما تعتبر الأنظمة الإقتصادية (الرأسمالية، الإشتراكية وأنظمة العالم الثالث) العامل الإقتصادي من المؤثرات الهامة الفاعلة في العلاقات الدولية[28]، وتوجد علاقة قوية بين الإقتصاد الدولي والقوة السياسية للأمم، ولكن أقل ما يقال عنها إنها عامة وغامضة، فالأسواق المنظمة يتم إنشاؤها من خلال الإتفاقيات السياسية التي

[26] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مرجع سابق، ص70

[27] عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص25

[28] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مرجع سابق، ص73

توقعها الدول، القوة السياسية الدولية فهي التي تحدد العلاقات القانونية، فهي التي تنشأ وتدمر الفرص الإقتصادية، ويتم ذلك بطرق شتى، ومن ناحية أخرى نجد إن القوة السياسية والعسكرية لدولة ما تعتمدان بشكل أساسي على قوتها الإقتصادية[29].

إن التحليل الإقتصادي رغم ضرورته القصوى في تفسير الظواهر الدولية غير أنه غير كاف فهو لم يضع في إعتباره العوامل التفسيرية الأخرى، فالتحليل الإقتصادي عاجز عن تفسير مرض للعلاقات الدولية المعاصرة لا الحتمية الإقتصادية ولا النزعة الإقتصادية قادرتين لوحدهما على تبيان واقع الظواهر الدولية شديدة التعقيد، كما أنه أيضا من الخطأ التأكيد مثل ما تفعله النظرة الإقتصادية على أن لكل وضع وحدث ولكل علاقة تأزمية ولكل نزاع خلفية إقتصادية بل في بعض الأحيان العامل الإقتصادي لا يلعب أي دور في تفسير الظواهر الدولية، وأن الغلبة في تفسير العلاقات الدولية تكون أحيانا للعامل الثقافي والسياسي والإيديولوجي والعسكري وغيرها[30].

أصبحت السياسة الإقتصادية مستبد هذا العصر، والإقتصاد هو الذي فمثلا نجد أن العالم يحتل المكان الذي كان يأخذه القياصرة والباباوات شهد في العقدين الأخيرين تحولات كبرى من ضمنها التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة أو مجتمع المعلومات، والتحول من الإقتصاد الوطني إلى الإقتصاد العالمي، وتضاعف دور الشركات المتعددة الجنسيات وهي تعكس لأول مرة في التاريخ البشري إدارات يمتد عملها عبر حواجز المكان واللغة، وأصبح العالم كله سوقا واحدة ممتدة وتناغما مع الدور الذي يلعبه تديرها عقول فردية من نقاط مركزية الإقتصاد الدولي، فإن العلاقات الدولية كعلم يركز كثيرا على دراسة التنمية والتخلف وعلاقات التبعية والإعتماد المتبادل ومساعدات التنمية الإقتصادية والجوع والجفاف والديون وقضايا اللاجئين، وكذلك المؤسسات والمنظمات الدولية التي تهم هذا الفرع من المعرفة[31].

4-العلاقات الدولية وعلم السياسة : عندما بدأ علماء السياسة الأمريكيين إبتداءا من الحرب العالمية الأولى يهتمون بالسياسة الدولية ويدرسون في الجامعات مادة العلاقات الدولية، إعتبروا هذه المادة موضوعا من المواضيع التي يعالجها علم السياسة وبما أن علم السياسة يتخذ من ظاهرة الحكم أو السلطة في الدولة موضوعاً أساسياً لدراسته، فقد إعتبروا أن العلاقات الدولية ليست سوى دراسة لظاهرة السلطة في إطار

[29] Thomas D. lairson, David skidmore, international political economy the struggle for power and wealth h (Florida: Rinehart & Winston Inc, 1997), P.6-7

[30] عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص27

[31] محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص128

المجتمع الدولي، ولقد إنسجم هذا التكيّف لمفهوم العلاقات الدولية مع نظرة بعض المفكرين إلى كل من العلمين، اللذان يدرسان ظاهرة الصراع على السلطة ولكن الإختلاف بينهما يكمن في الاطار الذي يدور فيه الصراع، فعلم السياسة يُعنى بظاهرة الصراع على السلطة داخل المجتمع الوطني، أي داخل الدولة، أما علم العلاقات الدولية فيُعنى بهذه الظاهرة داخل المجتمع الدولي[32].

هذا، وينتمي علم العلاقات الدولية إلى مجموعة علوم السياسة أي مجموعة العلوم التي تُعنى بالظواهر السياسية، ذلك بأنه يشارك هذه العلوم مادتها الرئيسية والتي تتمثل في السلطة أي أن كل علم من علوم السياسة يختص بوجه من وجوه السلطة، فعلم السياسة يختص بظاهرة السلطة السياسية في ذاتها وفي علاقاتها بالقوى السياسية الأخرى في الداخل، بينما يختص علم العلاقات الدولية بتحليل علاقات السلطات القومية فيما بينها بإعتبارها علاقات قوى[33].

وفي هذا الإطار يعتبر عبد العزيز جراد بأن كل من علم العلاقات الدولية وعلم السياسة علمان تقريبا متطابقان من حيث الموضوعات والمناهج إلا أنهما يختلفان من حيث بيئة التشغيل فالأول علم سياسة داخلي والثاني علم سياسة خارجي، إذ تعد البيئة الدولية بيئة تنعدم فيها سلطة مركزية تضبط العلاقات بين الوحدات السياسية المختلفة، وعليه فمن الصعب التنبؤ بسلوكياتها وبالضرورة ستكون هناك إختلافات في السلوك عما عليه هو في المستوى الداخلي.

ومن هنا فإن دراسة علم العلاقات الدولية تعتبر دراسة متخصصة متفرعة عن دراسة علم السياسة ذلك بأن الفهم الشامل للظواهر السياسية الدولية وهو موضوع علم العلاقات الدولية يقتضي فيهما سابقا للظواهر السياسية الداخلية وهو موضوع علم السياسة.

3-مناهج دراسة العلاقات الدولية: ينبغي في البداية تعريف **المنهج Method** وتوضيح الفرق بينه وبين بعض المفاهيم ذات الصلة، حيث تعني كلمة **Method** في لغة الإغريق **Following after** أي الإتباع أو السير وراء شيء أخر، إذ بدأ إستخدام هذا المفهوم خلال القرن السادس عشر مع بداية الثورة العلمية في العلوم الطبيعية، وإستخدامها للتجريب والتحويل الكمي كمنهجية للتفسير والتنبؤ، ثم بعد ذلك ربط مفهوم

[32] خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011، ص95

[33] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، د.س.ن، ص ص84-85

المنهج بالعلم وأستخدمت صيغة المنهج العلمي.... فالعلم بمنهجه وهو ما يميزه عن باقي الحقول المعرفية الأخرى وليس محتوى تلك المعارف، ومن ثم يكون الإهتمام بوسائل تحليل المعرفة والقواعد التي تضبط ذلك[34].

وفي هذا الإطار يُعرف الفيلسوف الفرنسي **ديكارت** المنهج بأنه: "**طريقة لإحكام العقل**"[35]، بمعنى الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما، من أجل التوصل إلى قانون عام أو مذهب جامع، أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة[36].

أما **المدخل أو المقترب Approach** هو عبارة عن هيكل أو نظام أو مخطط مقترح يظهر كيف يتوجب على الباحث تنسيق البحث والمفاهيم في بناء النظرية[37]، بمعنى أنه يحتوي على بعد توجيهي للباحث أو البحث، كما قد يشير إلى الصياغات المسبقة عن النظرية ما قبل النظرية، وقد يحمل دلالة وجهة النظر أو المدخل السابق للعملية التنظيرية، ذلك أنه من المستحيل بناء تعبيرات نظرية من دون إستعمال إتجاه للتحليل أو مدخل بطريقة واضحة أو غير واضحة، وفي هذا الإطار لخص أبتر **Apter** المداخل السياسية إلى ثلاثة: المدخل المعياري**Normative** والمدخل البنائي**Structural** والمدخل السلوكي**Behavioral**، بمعنى المدخل يشير إلى الإتجاه الفكري نحو موضوع معين[38].

أما **النموذج النظري Theorectical Model** فهو نمط العلاقة التصورية أو الرياضية الذي نكونه لتقليد أو نسخ أو إيضاح نموذج العلاقات التي تقوم بين ملاحظات أحد الباحثين كنماذج السلوك الإجتماعي المستخدمة في الدراسات الإجتماعية[39]، بمعنى الصورة الذهنية المصغرة للواقع السياسي موضوع البحث، فالمقصود من النظري هنا هو البناء الذهني الصرف الذي نستطيع به أن نتمثل ما عليه علاقات الواقع

---

[34] نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي–النظرية–المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص84

[35] إسماعيل قباري، الإتجاهات المعاصرة في مناهج علم الإجتماع، دار طلبة العرب، بيروت، 1969، ص16

[36] توفيق الطويل، أسس الفلسفة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص140

[37] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مؤسسة دار الكتب، بغداد، 1979، ص26

[38] نفس المرجع، ص34

[39] محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.س.ن، ص292

المستهدف من إرتباط أو توافق، وذلك في شكل صورة مصغرة من النظرية، فالغالب فالنظرية تنتهي بأصحابها دائما إلى تقديم نماذج نظرية مصغرة يستعان بها على فهم الواقع المستهدف وتصور علاقاته[40].

أما **المنظور perspective** أو**البرادايم** أو **النموذج المعرفي** فيعرف بمجموعة الرموز والمفاهيم التي يستخدمها الإنسان للإختيار من بين الجوانب الملاحظة لموضوع أو حادثة ما، وبذلك فإن المنظور يسمح لنا بإختيار مدركاتنا وتنظيمها وتوجيه أفعالنا[41]، فالمنظور يعني القيم والمعتقدات والإتجاهات والمعاني التي تتوفر في الإطار الفكري أو في وجهة نظر الفرد إلى موقف معين ويتكون المنظور من مجموعة دعاوى تؤثر فيما يدركه الشخص وفي تفسيره لمدركاته[42].

إن دراسة العلاقات الدولية يقتضي التركيز على المناهج التقليدية والمناهج الحديثة

أ-المناهج التقليدية:

1-المنهج التاريخي:

هو أكثر المناهج التقليدية شيوعا، حيث يركز على دراسة تطور التاريخ الدبلوماسي، وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذورا وإمتدادات تاريخية سابقة، مما يجعل التعمق في فهم الظروف والمؤثرات التاريخية أمرا ضروريا لإستيعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة، فالروابط والأحقاد التاريخية تعد من العوامل المتحكمة في إتجاهات السياسة الخارجية للدول[43].

كما أن خير وسيلة لدراسة الظواهر السياسية الدولية هو أن نتتبع جذورها الأصلية وإمتداداتها التاريخية، بمعنى تقديم الحقائق المتعلقة بتطور المجتمعات في العلاقات الدولية في زمن محدد، والغرض منه هو إعادة بناء الماضي على أساس دراسة الأحداث الوثائقية من أجل تفسير تطور الأحداث في المجتمعات،

[40] جان مينو، مدخل لعلم السياسة، تر: جورج يونس، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، 1967، ص51

[41] السيد علي شتا، نظرية علم الإجتماع، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص74

[42] محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، مرجع سابق، ص328

[43] إسماعيل صري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص14

كما ينظر المؤرخ إلى الحاضر كنتيجة للماضي وينظر للمستقبل من خلال القوانين التاريخية، التي تسيطر على كل الظواهر والتغيرات الإجتماعية[44].

فالحاضر بالنسبة لهم هو صورة وإنعكاس للماضي، وإنما المستقبل هو محصلة لقانون أزلي يتحكم لوحده في تطور الظواهر والتحولات الإجتماعية المختلفة وهو القانون التاريخي[45]، وبناء على هذه الرؤية، فإن معالجة المنهج التاريخي للسياسة الدولية بمعنى الظاهرة السياسية الدولية أو الأحداث الدولية تتمحور حول نوعين من الدراسة التاريخية الوثائقية، **الأولى** تصنف الحدث السياسي الدولي وتسرد حيثياته، وهذا الحدث يرتبط بمكان وزمان محدد، ويؤدي فيه أشخاص أدوارا سياسية معينة، أما **النوع الثاني** فيركز على التاريخ الدبلوماسي للدول في حقبة تاريخية معينة[46].

كذلك يعتقد دعاة المنهج التاريخي في التحليل يعتقدون أن بإمكان هذا المنهج تحقيق عدة مزايا تتمثل في[47]:

1-القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في إتباع سياسات خارجية معينة في وقت ما، وإستخلاص مغزى أو دلالات عامة لأنماط السلوك الدولي المختلفة

2-إن إستخدام المنهج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للإتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وإنتقالها من نظام لأخر

3-يساعد على تفهم كيفية إتخاذ بعض القرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الإطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات

4-يعد كمعمل للتجريب وإختبار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية

غير أن المنهج التاريخي لا يخلو من نقائص وسلبيات وجهت له يمكن إجمالها فيما يلي[48]:

---

[44] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص78

[45] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،2005، ص75

[46] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 24

[47] إسماعيل صري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص14

[48] نفس المرجع، ص15

وكذلك: عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص24

1-يعتبر ريمون أرون أن الدراسة التاريخية التقليدية أصبحت عاجزة عن وصف الظاهرة موضوع الدراسة إذا لم يتم ربطها بمفاهيم وأسباب أخرى تعطيها الشكل والمعنى الذي تستحقه

2-أن الأحداث التاريخية هي من الغزارة والتعقد والتداخل بحيث تجعل من الصعب عمليا تحديد القوى الرئيسية التي تتحكم في العلاقات الدولية عند أي مرحلة من مراحل تطورها

3-أن التاريخ كثيرا ما تستخدم دراسته لإثبات فرضية معينة ومن هنا يحدث نوع من التأثير والتلاعب بالمادة التاريخية بحيث تستخلص منها فقط العناصر التي تؤيد هذه الفرضية واستبعاد العناصر الأخرى التي تدحضها

4-أن التاريخ لا يتطور في إتجاه محدد حتى يمكن إستخلاص قوانين يمكنها أن تفسر الظواهر المختلفة التي تحيط بعملية التطور هذه، وهذا هو الخطأ الذي يقع فيه الكثير من الدارسين حيث يعملون تحت وهم الإعتقاد بأن التاريخ وما يرتبط به من علاقات بين الدول يتطور من وضع لأخر بفعل قوانين بالإمكان تحديدها أو التوصل إليها

2-المنهج القانوني:

وهذا المنهج لا يحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكية السياسية والقومية والإستراتيجية والإيديولوجية والسيكولوجية والدعائية التي تتحكم في تقرير مجرى هذه العلاقات وإبراز كيانها على نحو أو أخر عند كل مرحلة من مراحل تطورها، وإنما يحاول أن يقصر التحليل على الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول مع غيرها[49].

من أهم الموضوعات التي يعنى بها المنهج القانوني نجد[50]:

1-المعاهدات والإتفاقات الدولية من حيث إلتزامات الأطراف المتعاقدة والجزاءات التي ينص عليها لمعاقبة الأطراف التي تخل بتعهداتها الواردة في هذه الإتفاقات

[49]إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص ص 15-16

[50]نفس المرجع، ص16

2-تحليل عنصر المسؤولية الدولية في تصرفات الدول والتمييز بين ما يعتبر مشروعا أو غير مشروع من وجهة النظر القانونية

3-التكييف القانوني لموضوع الإعتراف بالدولة أو بنظام الحكم فيها والتمييز بين الإعتراف القانوني والإعتراف بالأمر الواقع والأثار المترتبة على الإعتراف أو عدم الإعتراف في علاقات الدول بعضها ببعض.

4-التكييف القانوني لموضوع الحرب

5-كيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية

وبالمقابل يركز هذا المنهج في الدراسة على المعاهدات والإتفاقات الدولية من حيث إلتزامات الأطراف المتعاقدة والجزاءات التي ينص عليها لمعاقبة الأطراف التي تخل بتعهداتها الواردة في هذه الإتفاقيات، ويركز أيضا على تحليل عنصر المسؤولية الدولية في تصرفات الدول، والتمييز بين ما يعتبر مشروعا أو غير مشروع من الناحية القانونية، ويتناول بالإهتمام أيضا التكييف القانوني لموضوع الإعتراف بالدولة أو بنظام الحكم فيها، وكذلك التكييف القانوني لموضوع الحرب وكيفية تسوية المنازعات بالطرق القانونية والدبلوماسية وتحليل أهم الطرق والإجراءات المستخدمة في هذا الصدد[51].

أما على مستوى العلاقات الدولية فيحلّل القانونيون السياسة الخارجية للدول من خلال شرعيتها أو عدم شرعيتها إنطلاقا من مبادئ القانون الدولي والمواثيق والعهود الدولية، وهم يعتقدون أن عملية تحديد الأهداف في السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها تتم وفقا للإلتزام بقواعد ومبادئ القانون الدولي، وألا تتعارض مع أهداف المنتظم الدولي ومصالح المجتمع الدولي في الأمن والسلام[52].

كما يمكن القول بأن المنهج القانوني في دراسة وتحليل العلاقات الدولية لا يمكن التركيز عليه لأن هذه العلاقات لا يمكن النظر إليها بعيدا عن صبغتها السياسية فما بالك في تجميدها في إطار من القوانين والقواعد القانونية الشكلية، فبالرغم من وجود إطار قانوني يحيط بالعلاقات الدولية إلا أن القوى والمؤشرات

[51] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص77

[52] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص25

التي توجهها وتتحكم فيها لا تمت إلى النواحي القانونية بصلة مباشرة، فالذي يتحكم في هذه العلاقات هي المصالح القومية والإستراتيجية للدول[53].

3-منهج التحليل في إطار سياسات القوى (المنهج الواقعي):

منهج يعتبر التاريخ شاهد على صواب التشخيص وإثبات القناعة بأن هناك جوهر للسياسة الدولية يمكن الوصول إليها عن طريق مفهوم القوة، وأن القوة السياسية التي تعنيها هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، وهي الناتج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحجم هذا تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول[54].

وعلى خلاف المثالية فإنه ينظر العلاقات الدولية كما يجب أن تكون عليه وملاحظة ما تسير عليه هذه العلاقات على أرض الواقع، كما يشدد أن الدول تتضارب مصالحها وتدخل في صراع يقود إلى الحرب، حيث يعتبر مورغنتاو بأن مجمل القوانين والظواهر السياسية إنما تعكس تلك الدوافع الشريرة والراسخة في الطبيعة الإنسانية، وهي الدوافع الإنسانية والسعي إلى القوة، كما أن الواقع السياسي الدولي كله صراع من أجل القوة، كما ذهب إلى دراسة هذا الواقع إنطلاقا من مفهومين أساسيين هما القوة والمصلحة[55].

غير أن النظرية الواقعية قد تعرضت إلى جملة من الإنتقادات نجملها فيما يلي[56]:

1-الإخفاء في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة والتمييز بين القوة التي تأتي كنتاج سياسي والقوة التي هي مجرد أداة والقوة التي تؤثر كدافع محرك فكل واحد من هذه المفاهيم يفسر ظواهر ويرتب نتائج ويبرز حقائق تختلف في طبيعتها ومضمونها عن بعضها البعض

2-أن موضوع المصلحة القومية لم يحلل تحليلا متعمقا وكافيا فقد عالجه مورغنتاو كهدف سهل التحديد

[53] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص78

[54] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص19

[55] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص ص78-79

[56] نفس المرجع، ص ص80-81

3-أن النظرية الواقعية في رأي بعض ناقديها مفعمة بالصيغة الإستاتيكية العامة فالنظام السياسي الدولي في نظرهم غير متغير

4-إن منهج التحليل الذي إعتمده مورغنتاو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية بإستمرار، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بسيطة بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة

5-أن القوة لا يمكنها أن تستخدم وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية فإلى جانب القوة توجد قيم وعوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول

6-الزعم بأن المصلحة القومية حقيقة موضوعية ينم عن تصور ثابت للعلاقات الدولية من ناحيتين أولهما أن المتغيرات الأخرى تنتظم بشكل هرمي تحتل المصلحة الوطنية فيه المكانة الهامة من حيث الأهمية والتأثير، وثانيهما أن المصلحة الوطنية لكل طرف متفاعل في المسرح الدولي معلومة الهوية بل ومحدودة.

ب-المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية:

1-المنهج النظمي:

يقوم على تحليل النظام الدولي ومكوناته الفرعية، بيّنه مورتن كابلان في كتابه "النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية"، ويهدف هذا المنهج حسب كابلان للتوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الإنتظام فيها، وكذلك التوصل إلى إستنتاجات عامة تتعلق بالتوازن والإختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وإنتقالها من شكل إلى أخر[57].

ويقوم مفهوم النظام كنموذج أو طريقة للتحليل على أربعة ركائز متفاعلة وهي[58]:

1-النظام: بناء أشمل يتكون من مجموعة تلك النظم الفرعية التي تعتمد في صيغ إنجازها لوظائفها على بعضها البعض، ومن ديمومة إنجازها لوظائفها تنجم الوظيفة العامة للنظام

[57]أنظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص26

[58]ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص 89

2-البيئة: ويقصد بها مجمل تلك الظروف السائدة في وقت معين، والمؤثرة سلبا أو إيجابا في مدى قدرة النظام على إنجاز وظيفته الأساسية، وتختلف من بيئة داخلية وأخرى خارجية

3-عملية التفاعل: بمعنى إستلام النظام لتلك الإشارات والمسببات والعوامل الموجهة إليه من بيئته المحيطة والدافعة به إلى الحركة، وردود أفعاله عليها والرامية إلى ضمان تأقلمه مع حركة هذه البيئة أو سيطرته عليها

4-التغذية الإسترجاعية: بمعنى تلك الأفعال الإيجابية والسلبية النابعة من البيئة المحيطة للنظام والرامية إلى الرد على مدلولاته أو أفعاله.

ويعتقد أنصار هذا المنهج بوجود مجموعة من المفاهيم تصنف إلى ثلاث مجموعات[59]:

أ-مجموعة مفاهيم ذات طابع وصفي بالأساس ومن أمثلتها:

1-مفاهيم النظام المغلق والنظام المفتوح، والنظام العضوي والنظام غير العضوي

2-مفاهيم تتعلق بالمستويات الهيراركية للنظم مثل النظام الفرعي

3-مفاهيم تتناول جوانب التنظيم الداخلي كمفاهيم التكامل والإعتماد المتبادل

ب-مجموعة مفاهيم تركز على البعد الدينامي للنظم

ج-مجموعة مفاهيم تتعلق بضبط وتنظيم وبقاء النظام كالإستقرار والتوازن والتغذية العكسية

2-منهج التوازن في العلاقات الدولية:

يعتبر جورج موسكا **Georges Liska** من أبرز رواده يحلل العلاقات الدولية في إطار التوازن الديناميكي وليس الستاتيكي، يأخذ بالواقع وكذا ديناميكيته أي حالة الإستقرار النسبي المؤقت، الذي قد يختلّ تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق لظهور توازن مؤقت جديد.

[59] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص ص 89-90

كما يرى ليسكا بأن نظريته تطبق على التنظيم الدولي عبر عدة زوايا: الهيكل الذي يقوم عليه التنظيم الدولي وإلتزامات أعضائه والجوانب الوظيفية والأفاق الجغرافية التي يمتد إليها نشاط هذا التنظيم، ولذا فهو يضع عدة شروط يرى بأنها ضرورية لبقاء أي تنظيم دولي في وضع التوازن وهي كما يلي[60]:

1-أن يكون هناك نوع من القبول العام من جانب الدول الأعضاء للقيود التي يفرضها هذا التنظيم عليهم، وأن أي رفض لتلك القيود وللفروض التي تعتبر ضرورية لدعم الكيان العام لهذا التنظيم الدولي تعد خروجا على أوضاع التوازن.

2-ينبغي أن يكون هناك تناسبا بين قوة الدولة الحقيقية ومدى النفوذ الذي تمارسه في التنظيم

3-الوظائف التي يقوم بها هذا التنظيم الدولي يجب أن تكون متفقة ومستجيبة مع إحتياجات الدول الأعضاء

4- أن تكون الإلتزامات الرسمية للدول الأعضاء في التنظيم الدولي متفقة مع إستعداداتها للمشاركة في تحمل مسؤولياتها الدولية.

كما يضيف ليسكا عدة مبررات تجعل من فكرة التوازن على حد قوله أساسا مقبولا لتحليل العلاقات الدولية ومن ذلك[61]:

1-أن كل الدول تقريبا تتبع السياسات التي تضمن لها الحصول على أفضل وضع ممكن في إطار التوازن الدولي القائم

2-أن معظم الدول تحاول الإبقاء على أوضاع التوازن الدولي الذي يرتكز عليه نظام تعدد الدول، وهي تفضل إستعمال الوسائل السلمية للتطور بهذا النظام إلى شكل أرقى في المستقبل منه في الحاضر

3-إن الطبيعة المزدوجة لفكرة التوازن من حيث أنها تجمع بين الأساس النظري لما يجب أن تكون عليه سلوك الدول، وبين السلوك العملي أو الواقعي والذي يميل إلى التوازن

3-منهج صنع القرار: تهتم هذه المقاربة بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي السياسة الخارجية عند إصدار قرارات معينة، وفي دراسته لعملية إتخاذ القرار السياسي الخارجي إنطلق سنايدر

[60] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص93

[61] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص32

Snyder من ثلاث إفتراضات متكاملة تتمثل في: أن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة قرارات تتخذ من قبل أولئك الأشخاص الذين يتولون مناصب رئيسية رسمية في الدولة.

وأن حركة صناع القرار تتأثر خصوصا بكيفية إدراكهم للمواقف، وأن عملية إتخاذ القرار تشكل بحد ذاتها أحد المتغيرات الأساسية لفهم القرار السياسي الناجم عنها، وبالمقابل يؤكد سنايدر **Snyder** بأن صانع القرار في إتخاذه لقراراته داخل وحدة إتخاذ القرار لا يتأثر بكيفية إدراكه للموقف وحسب، وإنما كذلك بمتغيرات منظماتية هي الإختصاص والإتصالات، والمعلومات والدافعية، وقصد بالإختصاص مجموعة الأدوار التي تنجز من قبل صانعي القرار والخصائص التي تتميز بها وحدة إتخاذ القرار، أما الإتصالات والمعلومات فقد فأشار بها إلى أنماط تفاعل صناع القرار مع بعض داخل وحدة إتخاذ القرار، وسبل نقل المعلومات إليهم من خارجها، وأخيرا ربط الدافعية بالأهداف التي تسعى وحدة إتخاذ القرار إلى إنجازها، وبالحوافز النفسية والإجتماعية الخاصة والعامة المؤثرة في سلوك أعضائها[62].

غير أن هناك عدة إنتقادات وجهت لمنهج صنع القرار يمكن إجمالها فيما يلي[63]:

1-أن الكيفية التي يعالج بها هذا المنهج موضوع الدوافع في إتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة فسنايدر **Snyder** حاول أن يبحث عن تأثير الدوافع الشخصية على عملية إتخاذ القرارات الخارجية، ولكن تتبع هذه الدوافع وإبراز تأثيراتها الفعلية في مجال إتخاذ هذه القرارات أمر صعب جدا، ولا تعدو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب بشيء من التبسيط

2-أن هذا المنهج لم يتعرض لتحديد لنوعية التأثيرات المتبادلة والإرتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية إتخاذ القرارات الخارجية فتحديد المتغيرات والعناصر شيء وتحديد تفاعلاتها شيء أخر

3-النقد الثالث متعلق بالبيانات التي يعتمد عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية ففي الكثير من المرات يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية إلى صعوبة التوصل إلى إستنتاجات محددة بشأنها.

---

[62] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص95

[63] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص35

4-منهج المُباريات:

يُعد من أكثر الأساليب المتطورة والمستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية، يقوم على تصور أزمات دولية، حقيقة أو وهمية، وإسناد أدوار معيّنة ومحددة لعدد من الأطراف التي تقوم بتحليل كافة أبعاد الأزمنة وخلق نطاق واسع من البدائل الصالحة لحلها.

ويُركز هذا المنهج على التعامل مع المواقف التي تشتمل على صراعات مصالح وينظر إليها وكأنها مباريات في الإستراتيجية، بمعنى أنه ينصرف بالأساس إلى تحليل كافة نماذج الصراعات السياسية بصورة عامة، وإلى مشكلات الحرب والسلام بصفة خاصة، وقد إستطاع عدد من كبار المفكرين العسكريين وخبراء الإستراتيجية الدولية أن يطوروا أساليب إستخدام منهج المباريات في تصميم البدائل الإستراتيجية التي يمكن تطبيقها في ظروف الصراعات المختلفة[64].

ج-المفاهيم المحورية في دراسة أدبيات علم العلاقات الدولية:

1-مفهوم القوة: يعد مفهوم القوة مفهوما غامضا كسائر مفاهيم العلاقات الدولية، وفي هذا الإطار يعرف **رينولدز** القوة بأنها: "**القدرة على توليد النتائج المقصودة**"[65]، ويعرفها كل من **بادلفورد ولنكولن** بأنها: " **إمتلاك القوة المادية والعسكرية والقدرات**"[66] ، ولكن بالمعنى الواسع الذي يستخدم فيه المصطلح فإنه يتضمن أنها:" **المجموع الكلي لقوة وقدرات الدولة أعدت وطبقت من أجل تطوير مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها الوطنية**"[67].

وبالمقابل يرى هانز مورغنتاو أن العلاقات الدولية في حقيقتها علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون واحد هو المصالح القومية، ومفهوم القوة مأخوذ من فكرة السلطة كمفهوم أساسي في العلوم السياسية، كما يمكن تعريف القوة بأنها: "**المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراض الدولة الممتلكة لها، وبدون هذا فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية**"[68].

---

[64] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص98

[65] Reynolds, p. a, an introduction to international relations, Longman paper back, London,1970, p116

[66] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص194

[67] Padelford and lincolin, international politics foundation of international relations, the Macmillan company, London,1967, p193

[68] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص 163

ويعرفها الأستاذ الهندي **ماهندرا كومار** الذي يعطي للقوة مفهوما مرادفا للتأثير فيعرفها بأنها:" **القدرة أو القابلية للسيطرة على الأخرين**"[69].

كما يقصد بالقوة "مدى التأثير أو السيطرة التي تمارسها دولة أو عدة دول أخرى، وتعتبر القوة وسيلة وغاية في أن واحد، فالقوة هي في نفس الوقت وسيلة تستخدم، وهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه في مجالات تنافس سياسية وإقتصادية وإجتماعية مع بقية الدول الأخرى، وبالرغم من أنه لا يمكن القول بأن كل سلوك وأعمال الدول مرجعها إعتبارات القوة، إلا أنه يلاحظ بأن تلك السلوكيات ذات العلاقة المباشرة بتعزيز والدفاع عن المصلحة الوطنية، تعكس في جوهرها بإستمرار سياسات القوى[70].

2-مفهوم توازن القوى:

يعبر مفهوم توازن القوى على توزيع القوى بين الدول بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ، وهي تدل عادةً على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى، ومن الناحية الفرضية، فإنها تعبر عن سياسة ترويج تساوي القوى، القائمة على افتراض أن عدم توازنها أمرٌ خطير، لذلك، يتعين على الدول الحذرة التي لا تقف في الطرف المتضرر من ميزان القوى أن يتحالف بعضها مع بعض ضد دولة مهيمنة، أو أن تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدرتها على وضع حد لأي معتدٍ[71] .

كما أن فكرة توازن القوى تتجسد في فكرة موازنة هيمنة الدول، بحيث حين تظهر قوة كبرى إشارات تدل على محاولة للسيطرة على النظام الدولي، عندئذ تتحالف قوى كبرى أخرى بغية المحافظة على أمنها الخاص من خلال بناء قوة مقابلة للتوازن مع القوة الطامحة للسيطرة، ونظرا لأن القوى الكبرى كلها متنبهة إلى أن هذا الأمر هو رد الفعل المحتمل تجاه أي مغامرة تهدف إلى السيطرة، فثمة حافز ضئيل لمحاولة بناء قوة مسيطرة ضمن النظام[72].

---

[69] Mahindra Kumar, the orentical Aspects of international politics, (shivalal agarwala and company sindeal ,1972), p176

[70] مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، 2004، ص207

[71] مارتن غريفيثش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2014، ص154

[72] ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الإستعارات والأساطير والنماذج، تر: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009، ص12

وبالمقابل يمكن لأي دولة أن تختار دورها التوازني فتغير إنحيازها مع طرف ما لمصلحة آخر متى دعت الحاجة من أجل المحافظة على هذا التوازن، وتستدعي سياسة توازن القوى أن تهدِّئ أي دولة من مسعاها المستقل إلى القوة، لأن توافر الكثير من القوة لدولة واحدة قد يولد لدى الدول الأخرى شعوراً بالخوف منها والعدوانية نحوها[73].

غير أن توازن القوى ليس مرتبطا بفكرة التحالفات المضادة للسيطرة فحسب، فهو مرتبط أيضا بفكرة أن الدول المعتادة على محاولة الحفاظ على أمنها وتعزيز مصالحها من خلال تضافر الجهود فيما بينها، فإذا تحالفت مجموعة من الدول في محاولة لتعزيز مصالحها المشتركة، فإن فرضية توازن القوى تقتضي ضمنا أن دولا أخرى تراقب هذا التطور، وتخشى من أن تكون ضحايا محتملة لهذا التحالف، سوف تتحد وتشكل تحالفا مضادا، في هذه الحالة وبدلا من تأسيس تحالف في وجه الطامح للسيطرة، سيكون هناك تحالفان متنافسان يقيمان توازن القوى[74].

وتقوم كل أنظمة توازن القوى على شروط مشتركة[75]:

1-مجموعة من الدول السيدة المستقلة لا تقيدها أي سلطة مركزية شرعية.

2-منافسة دائمة مع مراقبة أي موارد نادرة أو قيم متعارضة.

3-توزيع غير متساوٍ للمكانة والثروة وإمكانات القوة بين اللاعبين السياسيين الذين وضعوا النظام.

3-مفهوم الحرب: تعرف الحرب بأنها:" **ممارسة العنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية**"[76]، **وهي الوسيلة الأكثر قسرا المتاحة للدولة لتحقيق أهدافها، وتستخدم لإنجاز السياسة الوطنية**"[77]، ويقول كلاوزفيتز بأنها:"**إستمرار السياسة بوسائل أخرى**"[78].

---

[73] مارتن غريفيثش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص154

[74] ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الإستعارات والأساطير والنماذج، تر: هاني تابري، مرجع سابق، ص13

[75] مارتن غريفيثش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص154-155

[76] Purnell, Robert, the society of states A introduction to international politics, Weidenfeld and Nicolson, London,1973, p196

[77] Jordon David, world politics in our time D C Health company, u.s.a.1970, p196

[78] Ball Margaret, killough Hough International relations, the Ronald press company, new york, 1956, p174

كما يُعرف كينيث والتز **Waltz** الحرب على أنها:" **الإستخدام المنظم للعنف السلاح بين طرفين دوليين مستقلين**"[79]، وهي عند كلا من سمول وسينجر **Small and Singer** تعني "معارك حربية بين طرفين دوليين، أعضاء في النظام الدولي يروح ضحية الأعمال العسكرية فيها ما يزيد عن الألف قتيل "وعند عالم السياسة جاك ليفي **Levy** فإن الحرب تعني:" **إستخدام العنف المنظم علي نطاق واسع Large-Scale Violence بين الوحدات السياسية**"[80]، أما ليفي وتومبسون، فيعرفانها على أنها:" **حالة من العنف المستمر والمنظم بين المنظمات السياسية المصحوب بوقوع تغيرات في البنية المهددة، ونظم التسلح، وطبيعة المنظمات العسكرية والإقتصاد السياسي لهذه الوحدات والمنظمات السياسية**[81]، أما نيكولاس سامبينز **Sambanis** فيعرفها على أنها :"**مواجهة عنيفة مسلحة بين جماعات منظمة، واحدة منها على الأقل تمثل حكومة وطنية، ينجم عنها عدد من القتلى جراء هذه المواجهة**"[82].

كما تعرف بأنها قتال تنشب في العادة بين الدول أو داخل دولة أو إقليم معين، حيث يتم اللجوء إلى إستخدام القوة المسلحة بدرجات ومستويات مختلفة، وتبرز الحرب بالمعنى القانوني في حال إعلان دولتين أو أكثر رسميا عن قيام العمليات الحربية بينهما فعليا، وبالتالي فإن الحرب غير المعلن عنها لا تستوفي الشرط القانوني المعلن عنه في إتفاقيتي لاهاي لعام 1899–1907، ولكن الحرب الفعلية تبرز على كل حال عندما تلجأ جماعة منظمة إلى إستخدام القوة ضد جماعة أخرى[83].

4–النظام الدولي:

[79] Ibid, p174

[80] Kenneth Waltz: “Man, the State, and War: A Theoretical Analysis”. (New York: Columbia University Press, 1959). David Singer and Melvin Small: “The Wages of War, 1816-1965: A Statistical Handbook”. (New York: Wiley, 1972). Jack Levy: “War in the Modern Great Power System: 1495-1975”. (Lexington: University Press of Kentucky, 1983).

[81] Jack Levy and William Thompson: "Causes of War". (New York: Wiley-Blackwell, 2010), p. 5.

[82] Nicholas Sambanis: "What Is Civil War? Conceptual and Empirical Complexities of an Operational Definition". Journal of Conflict Resolution, Vol. 48, No. 6 (December 2004), p. 814-15.

[83] مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، 2004، ص157

1-تعريف النظام الدولي: تتعدد التعريفات التي قدمت بصدد النظام الدولي حسب المنطق الفكري لكل عالم وحسب رؤيته لطبيعة النظام، لذلك لا بد من تعريف شقي المصطلح وصولا لهذا الأخير[84]:

أ-النظام: تعنى كلمة النظام مجموعة من الوحدات ترتبط فيما بينها بعلاقات وتعد بمثابة مرتكزات وتتميز بخصائص مشتركة تؤدي إلى وجود علاقات بين هذه الوحدات، وتتيح العلاقات بين الأخيرة إمكانية الإتصال والتأثير المتبادل بينهما داخل الهيكل النظامي.

ب-الدولي: ينسب النظام إلى الدولة وهي الشخص الفاعل الرئيسي على المستوى الدولي، وهي تسمية تاريخية الأصل بإعتبار أن الدولة من أقدم الأشخاص الفاعلين في المجتمع العالمي على صورته المعاصرة

ج-النظام الدولي: هو تجمع يضم وحدات سياسية مستقلة تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفقا لعمليات منتظمة، وتلعب القوة دورا رئيسيا في التفاعل بين هذه الوحدات.

كما يعتبر **هادلي بول** بأن النظام الدولي نمط من النشاط يعزز أهداف مجتمع الدول الأولية، وعددها أربعة وفقاً لبول: المحافظة على المجتمع الدولي بحد ذاته، إستقلال الدول الأعضاء، السلام والإستقرار وتطوير معايير السلوك الدولي وقواعده كقوانين الحرب[85].

2-أنماط النظام الدولي: عرف العالم أنماطا عديدة للنظم الدولية على مر التاريخ، إلا أن ثمة ثلاثة أنماط رئيسية لكل منها سماته الخاصة[86]:

أ-نظام القطبية الأحادية: لقد أشار كابلان في دراسته الهامة على النظم الدولية إلى ما أسماه بالنظام الدولي التدريجي، حيث يتسم بهيمنة تدريجية إذ يوجد التراتب تدريجي في النظام الدولي مع وجود قواعد معينة يحددها القطب المسيطر على قمة النظام، وقد أشار إلى أنه نظام يتسم بالإستقرار.

ب-نظام القطبية الثنائية: نتج عن الحرب العالمية الثانية وبروز كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي كقطبين عظيمين متكافئين، كما يتميز هذا النمط بالتوزيع الثنائي لعناصر القوة الدولية في هيئة

---

[84] جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات واشكاليات، شركة الدليل للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر، القاهرة، 2013، ص ص 6-7

[85] مارتن غريفيثش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص425

[86] للمزيد أنظر: جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، مرجع سابق، ص ص 9-10

معسكرين متضادين سياسيا وعسكريا وإقتصاديا وأيديولوجيا، والثانية الفقدان الكامل للمرونة التي عرفها نظام توازن القوى من حيث الدخول إلى تجمعات القوى الدولية أو الإنسحاب منها.

ج-نظام تعدد الأقطاب: تتعدد محاور القوى المضادة والتي يعد تكافؤ قواها شرطا لردع أي محور دولي في إستقلال تفوق عارض ومؤقت في قواه لتغير معالم الوضع الدولي الراهن، والذي من أبرز خصائصه إستقلالية الدول، ومرونتها الكاملة في الدخول أو الإنسحاب من محاور القوى السائدة.

5-الأمن الجماعي:

يُشير مفهوم الأمن الجماعي إلى مجموعة أليات ذات ركيزة قانونية صممت لمنع إعتداء أي دولة على أخرى، أو قمع ذلك الإعتداء إن حدث، ويتم تحقيق ذلك عبر توجيه تهديدات ذات صدقية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود ذات صدقية أيضا إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين، بإتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام، وتنفيذها عند الضرورة[87].

وبالمقابل يعرف إينيس كلود الأمن الجماعي بأنه:" أية تدابير من أي نوع تتضمن إحتمال القيام بعمل عسكري مشترك في أي أزمة من قبل دولتين أو أكثر"[88]، كما يعرفه إسماعيل صبري مقلد بأنه: " يهدف أولا وقبل كل شيء إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في الإتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب غيرها"[89]، ويعرفه محمد طلعت الغنيمي بأنه:" **النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الإعتداء**"[90].

كما أن هناك ثلاث أسباب تجذب الدول إلى فكرة الأمن الجماعي[91]:

---

[87] مارتنغريفيتش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي،2014، ص81

[88]كلود إينيس، النظام الدولي والسلام العالمي، تر: عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 341

[89]إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص293

[90]محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم: دراسة في كل من الفكر المعاصر الإسلامي: التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971، ص 86

[91]مارتنغريفيتش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 81-82

1–تعد هذه الفكرة الدول كافة بالأمن، وليس الدول الأكثر قوة فقط، من حيث المبدأ تملك الدول كلها دافعا للإنضمام إلى مثل هذا النظام بما أنها كلها عرضة لتهديد الحرب، ثانيا يؤمن الأمن الجماعي مبدئيا يقينا أكبر بالعلاقات الدولية، على الأقل في تعزيز رد فعل منسق على الحرب، ثالثا يركز الأمن الجماعي على مشكلة واضحة ظاهريا، هي الإعتداء بالصورة النمطية المعروفة له، كالإعتداء العسكري على سلامة أراضي الدول الأعداء أو على إستقلالها السياسي.

2– ما لم يكن الأمن الجماعي عالمي فعلا، وشاملا أكثر الدول قوة في النظام على وجه الخصوص، فلن يتكون فاعلا على الأرجح، وإذا كانت الدول الأخيرة خارج النظام، فلن تستطيع الدول الأخرى الاعتماد على الأمن الجماعي لحماية أنفسها من القوى العظمى.

3– تعتمد فاعلية الأمن الجماعي على إيمان الدول المشترك بنظرية أن السلام لا يتجزأ، أي أن الإعتداء على أي دولة يعني إتباع الأعضاء السلوك ذاته، بغض النظر عن المكان الذي يقع فيه الإعتداء، وعن هويتي كل من المعتدي والضحية

4– على الرغم من سهولة إدراك معنى كلمة إعتداء، فإنها تبقى صعبة التحديد عند التطبيق.

5– يُعَد مفهوم الأمن الجماعي محافظاً إلى حد كبير، وهو مكرس للحفاظ على وضع الأراضي القائم، ويُعرِّف الإعتداء بأنه أسوأ جريمة في العلاقات الدولية، ويفترض وجود آليات سلمية لحصول تغييرات إقليمية، ما يجعل الحرب غير ضرورية.

المحور الثاني: الفاعلون الرئيسيون في العلاقات الدولية:

قبل التطرق إلى موضوع الفاعل الدولي إرتأينا ضرورة تسليط الضوء على جزئية الأطراف الدولية نظرا لحدوث خلط بين المفهومين من جهة ولإزالة الغموض من جهة أخرى

1-أطراف العلاقات الدولية: يُعتبر موضوع أطراف العلاقات الدولية من المواضيع الهامة بإعتبار أن هذه الأطراف مهما كانت ومهما كان عددها ونوعها هي التي تنشط الحياة الدولية على المسرح الدولي، وفي هذا السياق تعرف أطراف العلاقات الدولية بأنها: " **أي كيان يستطيع في أي وقت أن يؤثر في مجرى الأحداث الدولية**"[92]

لذلك فكل كلمة طرف تنصرف إلى كل دولة بغض النظر عن مقوماتها وسيادتها وكل هيئة دولية أو جماعة أو حتى شخص يمكن أن يلعب دورا على هذا المسرح، إذا ما سلمنا بتنامي دور الفرد في العلاقات الدولية"[93].

وبالمقابل يعتبر الواقعيين بأن الدولة هي الطرف الوحيد في العلاقات الدولية بمعنى كل علاقة دولية يمكن أن تتضمن أطرافا عدة في أن واحد كالدول والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وحركات التحرر الوطني والشخص الطبيعي.

2-تعريف الفاعليين الدوليين:

تجدر الإشارة إلى أن الأفعال وردود الأفعال الدولية والمتمثلة في السياسات والمواقف والإستراتيجيات الخارجية وما يرتبط بها من قرارات وأليات تنفيذية، إنما يقوم بها ويتحمل المسؤولية الكاملة عنها من يمكن أن نسميهم بالفاعلين الدوليين، وتشكل سلوكيات هؤلاء الفاعلين على إختلاف دوافعها وتوجهاتها العصب المركزي للنظام السياسي الدولي، كما تؤثر بحسم في مجريات العلاقات السياسية الدولية برمتها[94].

وضمن هذا الإطار يجب أن يكون الفاعل الدولي محققا لجملة المعايير التالية:

[92] محمد عوض الهزايمة وآخرون، مبادئ علم السياسة، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص149

[93] أنظر: عبد السلام زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد، دار زهران للنشر، عمان، 2013، ص83

[94] صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011، ص93

1-أن يكون للفاعل الدولي كيان قابل للتحديد بمعنى ألا يكون هلاميا أو هشا إلى الحد الذي يصعب معه تحديد ملامحه أو التعرف عليه

2-أن يكون حائزا لذلك القدر من الموارد والإمكانيات الذي يؤهله لإتخاذ القرارات الذي يمكنه بها أن يدافع عن مصالحه الأساسية في مواجهة الأخرين سواء كانت وسيلته في ذلك التعاون أو الصراع أو الحرب...

3-أن تتوفر له المقدرة على التفاعل مع غيره من الفاعلين الذين يتشاركون معه في الأدوار على المسرح الدولي

4-أن يتمتع بالقدرة على الإستمرار والبقاء على المسرح الدولي لفترة معقولة ومستمرة من الوقت

أولا-الفاعلون القوميون أو الدول:

يتمثل الفاعلون القوميون أساسا في الدول القومية التي لا تزال لها القدرة على التأثير في المسرح الدولي من بين كل القوى التي تتحرك على الساحة الدولية، وأهم ما يميزها أنها تتمتع بصلاحيات سيادية كاملة وغير مشروطة إلا بما قد ترتضيه بإرادتها الحرة ودون ما قيد أو إكراه خارجي يمكن أن يقع عليها من أي مصدر كان، ومن هذا المنطلق يكون لهذه الدول السيطرة الكاملة على مواردها الإقتصادية وقدراتها العسكرية، وهي عندما تحاول توظيف تلك الموارد والقدرات دفاعا عن مصالحها الحيوية فإنها تمارس بذلك حقا ثابتا لها لا جدال فيه[95].

1-حقوق وواجبات الدول في القانون الدولي: يسلم القانون الدولي بوجود حقوق للدولة كما لها واجبات، بالنسبة للحقوق هناك نوعين: حقوق طبيعية تثبت للدولة بحكم وجودها والحقوق التي تتقرر لها عن طريق التعاقد أو العرف الدولي، ومن أهم تلك الحقوق الأساسية نجد:

1-حق البقاء 37Self préservation: ويعني لكل دولة الحق في أن تتصرف على أي نحو يكفل لها بقاءها ويضمن إستمرارها، ويترتب على ذلك أنه يكون من حقها أن تتخذ لنفسها ما تراه مناسبا من الوسائل التي تدفع بها عن الأخطار الخارجية التي تهددها، بما في ذلك الحق في عقد المعاهدات والمواثيق الدولية ويرتبط بحق البقاء وحق الدفاع المشروع عن النفس.

[95] صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، مرجع سابق، ص 96

2-حق الدولة في الإستقلال Independence: وهو حق ثابت للدولة بموجب ما تتمتع به من صلاحيات السيادة، التي تقتضي إنفراد الدولة بممارسة كافة مظاهر هذه السيادة داخليا وخارجيا

3-حق المساواة Equality: لما كانت الدولة تتمتع بالسيادة والإستقلال فإنه يصبح من حقها التمتع بحق المساواة القانونية مع غيرها من الدول وفقا ما تقرره قواعد وأحكام القانون الدولي العام

وفي مقابل تلك الحقوق الأساسية للدولة، فإن هناك أيضا مجموعة من الواجبات والإلتزامات التي يتعين عليها إحترامها ومراعاتها وعدم الإخلال بها [96]:

1-واجب عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى

2-واجب حل المنازعات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها بالطرق السلمية

3-واجب الدولة في التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ نظام الأمن الجماعي الذي نص عليه الميثاق

4-واجب الدولة في معاملة جميع الأشخاص الخاضعين لسيادتها على أساس المساواة وإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية

ورغم المساواة القانونية التي أقرها القانون الدولي بين الدول كفواعل رئيسية في العلاقات الدولية، فإن هذه المساواة لا تمتد إلى بقية النواحي الأخرى، فهي دول غير متساوية في قوتها من حيث المساحة والثروة وتعداد السكان ولا في طاقاتها الإنتاجية والتكنولوجية أو في قدراتها العسكرية، كما أنها غير متماثلة في نظمها السياسية وفي إيديولوجيتها وسياساتها الخارجية، وهذا الإختلاف والتفاوت النوعي في الإمكانيات والقدرات وفي السياسات والإيديولوجيات هو الذي يجعل الدول تتفاوت فيما بينها من حيث تأدية الأدوار على المسرح الدولي[97].

[96] صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، مرجع سابق، ص ص 98-99

[97] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 50

وفي هذا الإطار فقد صنّف **جيمس روزنو** الدول بناءا على ثلاثة معايير: جغرافي (كبيرة وصغيرة) وسياسي (ذات نظام مفتوح وأخرى مغلقة) وإقتصادي (دول متقدمة وأخرى متخلفة) في النظام الدولي، وبالمقابل يذهب بعض الباحثين الواقعيين إلى تصنيف الدول إلى[98]:

1-الدول العظمى: هي الدول التي عرفها كينيث والتز بأنها تحاول فرض هيمنتها وتصورها على بقية أعضاء المجتمع الدولي، ومن جهة أخرى يعتبرها ريمون أرون الدولة التي لا تهزم ولها القدرة على الاضطلاع بدور عالمي، وعلى التدخل في جميع أنحاء المعمورة سواء كان هذا التدخل عسكريا أو سياسيا أو إقتصاديا

2-الدول الكبرى: وهي الدول التي ترغب في الإضطلاع بدور عالمي، لكن محدودية قدراتها على منافسة الدول العظمى لا تسمح لها بلعب هذا الدور إلا في مجالات محددة ترضاها دول الفئة الأولى

3-الدول المتوسطة: هي تلك الدول التي تملك من الإمكانيات والوسائل المادية والمعنوية والتقاليد التاريخية، التي تُؤهلها للعب دور في محيطها الإقليمي، بشكل يمنحها القدرة على ممارسة التأثير في التوجهات السياسية لدول الجوار.

4-الدول الصغيرة: يعرفها ر.د. **كيوهين R. Keohane** بأنها الدول التي لا تستطيع أن تؤثر في النظام الدولي سواء عملت بشكل منفرد أو مع مجموعة أخرى صغيرة، كما يعتبرها **روبرت روشتاين**R L Rothstein بأنها لا تستطيع توفير الأمن لنفسها دون الاعتماد على غيرها من الدول والمؤسسات الأخرى.

ويقودنا الحديث عن الدولة بالضرورة إلى الحديث عن العناصر الضرورية لإقامتها علاقات مع الدول الأخرى، حيث ترى النظرة القانونية التقليدية ممثّلة في الفقيه **لاسا أوبنهايم** أن" الدولة توجد عندما يستقرّ شعب على إقليم معين في ظل حكومة له ذات سيادة"، وهو التعريف الذي يتضمّن العناصر الأربعة المتميّزة للدولة:

1-الشعب: يمثّل الشعب عنصرا أساسيا لقيام الدولة على إعتبارها في الأصل شكل من أشكال التنظيم الإجتماعي، حيث يقصد بالشعب بموضوع السكان بمختلف قطاعاتهم المترابطين كمجتمع؛ كما يقصد به جملة الأفراد من الجنسين، المقيمين بصفة دائمة في إقليم معين، والخاضعين لسلطان دولة معينة، يتمتّعون بحمايتها.

[98] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 51-53

لا يشكّل تعداد السكان ولا تجانسهم معيارا رئيسيا لإعتبار الشعب ركنا في الدولة، فالواقع الدولي يثبت وجود دول تحوي مئات ملايين السكان كالصين والهند والولايات المتحدة، ودولا أخرى لا يتجاوز عدد سكانها بضع عشرات الآلاف كليشتنشتاين وأندورا وجزر القمر وغيرها.

ثانيا–الإقليم:

يعتبر الإقليم عنصر أساسي وشرط من شروط قيام الدولة، وهو عبارة عن قطعة الأرض محددة المعالم والحدود التي يستقر عليها مجموعة من الأفراد بصفة دائمة أو ما يسمى شعب الدولة[99].

ويشمل الإقليم سطح الأرض وما تحت هذا السطح من طبقات وما تحتويه من ثروات طبيعية كالمعادن والنفط...، ويشمل مساحات مائية كالأنهار والشواطئ، كما يشمل المجال الجوي الذي يعلو كل أراضي وتوابع الدولة التي تعلو مباشرة إقليمها البري والبحري، أما الفضاء الخارجي مفتوحة أمام كل الدول بلا إستثناء، ومن هنا فإن عناصر الإقليم ثلاثة هي الإقليم البري، الإقليم الجوي، الإقليم المائي أو البحري[100].

وقد إختلف الفقه القانوني الدولة في طبيعة حق الدولة على إقليمها منقسما إلى أربع نظريات أساسية[101]:

1–نظرية" الإقليم محل حق عيني للدولة: حيث تباشر الدولة سلطتها على الإقليم مثلما يباشر الفرد سلطته على ملكيته، أم حق ملكية، كدافع عن هذا الإتجاه الذي يتماهى مع منطق الحكم الإقطاعي المطلق كل من لوترباخت ودوناتي.

2–نظرية" الإقليم كعنصر منشئ للدولة: حيث العلاقة عضوية تماما كعلاقة أعضاء جسد– الإنسان، ونادى بذلك يللينيك وهوريو وكاريدي مالبرغ وراتزل.

3–نظرية" الإقليم كحد: حيث نادل ميشو ودوجي بكون الإقليم هو الإطار الذي تمارس الدولة سلطاتها بداخله، فهو مجرد حد للسلطة.

4–نظرية الإختصاص: ومفادها أن الإقليم هو مجال الإختصاص المكاني للدولة، وإشتهرت هذه النظرية كثيرا ونادى بها باديقان وجورج سال وشارل روسو ورادينتسكي، وكذا المدرسة النمساوية.

---

[99] للمزيد أنظر: نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص 141

[100] محمد عوض الهزايمة وآخرون، مبادئ علم السياسة، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2018، ص 51

[101] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 131

ثالثا– السلطة السياسية:

لا يمكن للإقليم والشعب لعب دور في العلاقات الدولية إلا بوجود سلطة سياسية منظمة تضطلع بوظائف الدولة والتشريع والقضاء والإدارة وحفظ الأمن والتمثيل الخارجي

ولا يتّفق القانون الدولي على شكل محدد من السلطة، وإنما يشترط الوجود والممارسة الفعليين لها، بحيث تشرف على مجموع السكان في ربوع الإقليم كافة، وتتسم هذه السلطة بالإستمرارية والبقاء مهما طرأ على باقي العناصر كزيادة أو نقصان في عدد السكان، أو توسع أو تقلص للإقليم مثل توحّد الألمانيتين...إلخ.

ويُشير مفهوم السلطة إلى أصل نشأة الدولة، وتتجاذبه نظريتان :الأولى" عقلانية السلطة"وتشير إلى التطور الذي حدث في فكر الحكام عندما أصبحوا يميزون بين السلطة كفكرة والحكام كأشخاص في السلطة يستغلونها وكأنها ملك شخصي لهم، وعلى هذا الأساس برزت الدولة كمؤسسات وأنظمة تسيير، أما الثانية "التناقضات في الطبقات الإجتماعية "فترى أن أصل الدولة يعود إلى مجموع التناقضات والإنقسامات التي حدثت بين الطبقات الإجتماعية المختلفة، حيث أن الحاجة للتوفيق بين مصالح هذه الطبقات هو من إستدعى ظهور سلطة عليا تنظم شؤونها مثلما نادت به نظرية العقد الإجتماعي[102].

رابعا–السيادة:

تعرف السيادة بأنها: "**السلطة العليا للدولة على المواطنين والرعايا غير مقيدة بالقانون**"[103] ، أو أنها: "**ميزة الدولة التي بفضلها لا ترتبط قانونيا إلا بإرادتها ولا تحد من طرف أية قوة سوى قوتها**"[104].

وتتسم السيادة بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي[105]:

1–مطلقة Absolute: مع مراعاة حتمية تأثر الحكام بالظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وبطبيعتهم الإنسانية ومدى تقبل المواطنين بقراراتهم وقوانينهم التي يفرضونها وإمكانية إطاعتهم لها.

[102] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 132

[103]نفس المرجع، ص 134

[104]نفس المرجع، ص 134

[105]أنظر: محمود إسماعيل، المدخل إلى العلوم السياسية، مكتبة الفلاح، الكويت، 1986، ص ص 97–98

2-شاملة Universal: أي أنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة ومن يقيم في إقليمها بإستثناء ما يرد في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية

3-لا يمكن التنازل عليها Inalienable: بمعنى أن الدولة لا يمكن لها التنازل عليها وإلا فقدت ذاتها

4-دائمة Permanent: بمعنى أنها دائمة بدوام قيام الدولة، وأي تغيير في الحكومة لا يعني فقدان أو زوال السيادة، فالحكومة تتغير ولكن الدولة والسيادة تبقى

5-لا تتجزأ Indivisble: بمعنى أنه لا توجد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحدة لا يمكن تجزأتها وللسيادة مظهران داخلي عبر سمو قوة وإرادة سلطة الدولة داخليا، ويكون لها القوة والسلطة القانونية النهائية لإصدار أوامر وفرض الطاعة لسلطتها، أما الخارجي فتعني أن الدولة لا تخضع لأية سلطة أخرى، وبالتالي فهي مستقلة عن أي ضغوط قاهرة وتدخلات من جانب الدول الأخرى[106].

ثانيا-المنظمات الدولية:

1-تعريف المنظمة الدولية: تتعدد تعريفات المنظمة الدولية بتعدد الباحثين والمختصين، والتي يمكن إجمالها في:

1-المنظمة الدولية هي:" **الهيئة التي تضم مجموعة من الدول على نحو دائم سعيا وراء تحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها، وتتمتع هذه الهيئة بإستقلال وأهلية للتعبير عن إرادة ذاتية في المجال الدولي**"[107]، من خلال التعريف السابق لكي نكون بصدد منظمة دولية يجب أن يتوافر العنصر الدولي، عنصر الإستمرار، عنصر الإرادة الذاتية.

2-المنظمة الدولية هي:" **هيئة دائمة تشترك فيها مجموعة من الدول رغبة في السعي لتنمية مصالحها المشتركة رغبة في السعي لتنمية مصالحها المشتركة ببذل مجهود تعاوني تتعهد بسببه أن تخضع لبعض القواعد القانونية لتحقيق هذه المصالح**[108] " من خلال التعريف السابق نجد أن المنظمات الدولية تختلف من حيث التكوين والمركز القانوني ومجال النشاط، ولكنها تشترك في خضوعها للقانون الدولي العام ،

[106]للمزيد أنظر: ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص34

[107]رجب عبد الحميد، المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009/2008، ص 15

[108] رجب عبد الحميد، المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 16

والعضوية في كل منها في الغالب على الدول ، فضلا عن أن لكل منها قانون أساسي لها وهيكل مؤسسي ، كما أن القرارات تصدر عنها بالإجماع أو بالأغلبية.

3-عرفها **هوفمان** بأنها: " **جميع أشكال التعاون بين الدول التي تريد أن تجعل من تعاونها نوعا من النظام يسود في الوسط الدولي، على أن تكون أشكال التعاون هذه قد نشأت بإرادتها، وتعمل في وسط تكون فيه الدول أشخاصا قانونية مستقلة** "[109] من خلال التعريف السابق يتضح بأن **هوفمان** يركز على الهدف أو الغاية التي تهدف اليها المنظمات الدولية، غير أن التعريف كان واسع من خلال إدراج جميع أنواع التعاون الدولي ضمن ما يعرف بالمنظمات الدولية.

4- عرفها بول رويتر بقوله:" **إصطلاح منظمة دولية يستدعي إيضاح للفظين المكونين لهذا الإصطلاح ، بالنسبة لكونها منظمة فهي لا تكون إلا مجموعة قادرة على أن تعلن بصورة دائمة إرادة متميزة قانونا عن إرادة أعضائها ، وبالنسبة لكونها منظمة دولية فإن هذه المجموعة تكون عادة ، وليس فقط مكونة من الدول** "[110]، ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على الناحية الشكلية ، وأنه أجمل عناصر المنظمة دون أن يتعرض لها ككيان له شكله الخارجي وإنما أشار إلى الإرادة المتميزة عن إرادة الأعضاء المكونين لها ، وبالتالي فإنه إستعاض عن الهيئة بالإرادة والتي يفهم منها اشتراطه لهيئة دائمة.

ويعرفها محمد حافظ غانم بقوله أنها:" **هيئة تنشئها مجموعة من الدول للإشراف على شأن من شؤونها المشتركة، وتمنحها إختصاصا ذاتيا معترفا به تباشره هذه الهيئة في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء فيه**"[1]ومن خلال هذا التعريف تركيزه على الجهاز الرئيسي في المنظمة وهي الهيئة.

2-الفرق بين المنظمة الدولية والتنظيم الدولي:

المنظمة الدولية هي: "**تنظيم يتضمن مجموعة من الدول يقوم بمجموعة من الوظائف التي يحددها الميثاق المنشأ، وله شخصية قانونية مستقلة عن شخصية منشئه كما أنه مزود بأجهزة دائمة تتولى القيام بالمهام المنوطة به**"[111]، أما التنظيم الدولي فهو عبارة عن: "**كل أشكال التعاون بين الدول التي تهدف**

[109] حسن العطار، المنظمات الدولية، مطبعة شفيق، 1970، بغداد، العراق، ص 10

[110] إبراهيم أحمد شلبي، أصول التنظيم الدولي، الدار الجامعية، 1985، القاهرة، د.ن، ص 105

[111] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص145

إلى أن يسيطر في القانون الدولي وعن طريق ذلك التجمع، نظام معين تنشئه الإدارة المستقلة للأعضاء وينفذ في محيط تكون فيه الدول هي الأشخاص القانونية الكاملة السيادة"[112]

3- **العناصر الأساسية للمنظمات الدولية:** من التعاريف السابقة نجد أن للمنظمة الدولية عدة عناصر أساسية لا بد منها لقيام المنظمة، ويمكن إجمالها في:

1-الصفة الدولية (الإستناد إلى إتفاق دولي): المنظمة الدولية عبارة عن هيئة تنشأ بإتفاق دول، وهذا يعني أن العضوية فيها تقتصر على الدول وبالتالي فلا يجوز أن تضم في عضويتها أطراف من غير الدول كالأفراد والشركات الخاصة أو هيئات الصليب والهلال الأحمر[113].

ونقصد هما الدول كاملة السيادة وبالتالي فالبعض يذهب إلى تسميتها بالمنظمات الحكومية لتمييزها عن المنظمات الدولية الخاصة التي تقتصر العضوية فيها على مؤسسات غير حكومية، هذه الأخيرة التي لا تنشأ بإتفاق الحكومات وإنما تقوم بين أفراد أو هيئات من دول مختلفة بقصد التعاون في جميع المجالات العلمية والثقافية والإجتماعية....

وإذا كان شرط أن تكون العضوية مقتصرة على الدول كاملة السيادة فإننا قد نجد بعض الإستثناءات فيها:

1-إعطاء الحق لبعض الدول التي تتواجد على أراضيها قوات أجنبية، وعللت ذلك بتوقيت هذا الإحتلال مع وجود حكومة وطنية تطلب ذلك الإنضمام.

2-تعطي بعض المنظمات وخاصة المتخصصة المجموعات الإقليمية الخاضعة للقانون العام، كالمقاطعات والأقاليم المسماة ما وراء البحار حق العضوية فيها.

3-قد تقرر بعض المنظمات قبول بعض المناطق التي لا تتمتع بصفة الدولة أو الإيراد لها أصلا أن تتمتع بهذه الصفة لأسباب سياسية

4-تجيز بعض المنظمات للأفراد العاديين حق التمثيل فيها، خاصة المنظمات المتخصصة، فقد يتم إختيار هؤلاء بناءا على تخصصاتهم الفنية

---

[112] نفس المرجع، ص145

[113] رجب عبد الحميد، المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 15

5–قد تقبل بعض المنظمات مندوبين يمثلون بعض الجهات غير الحكومية في الدولة مثل منظمة العمل الدولية.

2–الصفة الرضائية: أن الأساس الذي تقوم عليه المنظمة الدولية هو رضا الدول بالإنضمام إليها، ويتفق في نفس الوقت مع مبدأ المساواة بين الدول أي أن الدول لا تلتزم إلا بإرادتها الصريحة أو الضمنية أو حتى المفترضة، ما دام أن الإنضمام إلى المنظمة الدولية يتطلب الإلتزام بالالتزامات التي يقررها قيامها، لذلك وجب أن تكون الدول راضية بهذه الإلتزامات، لذلك فإن على الدول التي ترغب بالإنضمام إلى المنظمة الدولية أن تعلن رغبتها في ذلك وتعلن عن إستعدادها للإلتزام بميثاق تلك المنظمة الدولية[114].

وعليه لا يمكن إجبار دولة ما على الإنتماء إلى المنظمة الدولية رغم وجود حالات قد تلتزم الدول ببعض المبادئ التي تقررها المنظمة الدولية ومن دون أن تكون فيها، ورغم عدم وجود دول خارج نطاق هذه المنظمة الدولية فإن هذه المبادئ كانت تحترم من قبل جميع الدول، على الرغم من أنها لا تكتسب العضوية بها، ولكن بالمقابل كانت تلتزم بها طوعا.

كما أن مبدأ الرضائية يقتصر على العضوية من حيث الإنضمام أو الإنسحاب ولا ينطبق على ما يصدر عن المنظمة من قرارات التصرفات، فعدم رضا أو رضا الدول لا يمنع الدول من ضرورة الخضوع لقرارات المنظمة الدولية.

3–عنصر الكيان المتميز الدائم: لا يمكن القول بوجود المنظمة الدولية ما لم يتوافر لها كيان متميز، دائم ومستقر، يستمر طالما ظل الإتفاق المنشئ لها ساري المفعول، فالمنظمة الدولية كائن متميز عن الدول التي أسهمت في إنشائه، له حياته الخاصة المرتبطة بنشاط الأجهزة التي يتكون منها، ويعتمد بالتالي عليها في تحقيق أهدافه، ولا يقصد بالدوام أن تظل المنظمة قائمة دائما، وإنما المقصود ألا يكون وجودها عرضيا كما هو الشأن في المؤتمرات الدولية[115].

4–الإرادة الذاتية: يقتضي الوجود المتميز للمنظمة الدولية أن تكون لها ارادتها الذاتية المتميزة تماما عن إرادة الدول المكونة لها، وبالتالي الشخصية القانونية الدولية في الحدود التي ترسمها لكل منظمة المعاهدة

---

[114] فخري رشيد المهنا، صلاح ياسين داؤود، المنظمات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، ص 23

[115] محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدولي: الجماعة الدولية–الأمم المتحدة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 250

التي أنشأتها، وهي في الواقع شخصية قانونية من طبيعة خاصة تختلف عن الشخصية القانونية التي تتمتع بها الدول والتي تستمدها من وجودها في ذاته لا من إتفاق أو نظام دولي خاص.

4-أنواع المنظمات الدولية: تتعدد التقسيمات بتعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر إلى المنظمة الدولية من خلالها إلى عدة تقسيمات يمكن حصرها فيما يلي:

أ-تقسيم المنظمات الدولية من حيث الطبيعة الموضوعية لأهدافها: معيار هذا التقسيم هو مدى ضيق أو إتساع مجال نشاط المنظمة، فإذا كان نشاط المنظمة قاصرا على واحد فقط أو عدد محدود من مجالات التعاون الدولي المتصورة، فهي منظمة متخصصة، وإذا كانت مجالات نشاط المنظمة كثيرة، متعددة ومتشعبة بحيث تشمل معظم صور التعاون الدولي فهي منظمة عامة، ومن أمثلة المنظمات العامة هيئة الأمم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، أما المنظمات الدولية المتخصصة من الممكن أن نقسمها بدورها من حيث الطبيعة الموضوعية لمجالات نشاطها إلى أنواع متعددة من أهدافها :

1-المنظمات الدولية الإقتصادية: وتشمل كل منظمة تهدف إلى تحقيق إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال ذي طبيعة إقتصادية، كصندوق النقد الدولي.

2-منظمات دولية علمية: تشمل كل منظمة تهدف إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال علمي بحث، كالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

3-منظمات دولية إجتماعية: تشمل كل منظمة دولية تهدف إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في مجال إجتماعي أو إنساني كمنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية.

ب-تقسيم المنظمات الدولية بالنظر إلى نطاق العضوية فيها[116]:

يقصد بالمنظمة الدولية ذات الإتجاه العالمي تلك التي تقتضي طبيعة أهدافها تحديد شروط العضوية فيها على أساس عالمي يسمح بانضمام أية دولة من الدول إليها متى توافرت فيها الشروط التي يتطلبها ميثاق المنظمة، التي ترمي في العادة إلى التحقق من أن الدولة طالبة الإنضمام راغبة حقا وقادرة فعلا على تنفيذ الإلتزامات التي ينص عليها ميثاق المنظمة.

[116] فخري رشيد المهنا، صلاح ياسين داؤود، المنظمات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، د.س.ن، ص ص 79-80

ويقصد بالمنظمة الإقليمية كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعة أهدافها نحو العالمية، وإنما يقتضي تحقيق الهدف من إنشائها قصر عضويتها على طائفة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برباط خاص يبرر تعاونها في سبيل تحقيق مصالح مشتركة لها.

هذا وبالرغم من أهمية الإقليمية، كظاهرة من أبرز ظاهرة المنظمات الدولية، إلا أنها لا تزال في الإصلاحات الدولية التي لم يتفق بعد على تحديد دقيق لمدلولها، ويتنازع تعريف الإقليمية ثلاثة إتجاهات أساسية:

أ-المفهوم الجغرافي للإقليمية: يشترط أصحاب هذا الإتجاه لوصف المنظمة بالإقليمية، قيام رابطة جغرافية واضحة تربط بين الدول الأعضاء فيها، ثم يختلفون حول تحديد المقصود بهذه الرابطة الجغرافية، فيشترط البعض توافر رابطة الجوار الجغرافي بين الدول أعضاء المنظمة، بينما يكتفي البعض الأخر بأن تحدد الدول أعضاء المنظمة النطاق المكاني لتعاونها في سبيل تحقيق أهداف المنظمة بإقليم جغرافي معين، ولو لم تقم رابطة الجوار الجغرافي بين هذه الدول، بل ولو لم تنتم جميعها إلى هذا الإقليم جغرافيا.

ب-المفهوم الحضاري للإقليمية: يشترطون أنصار هذا الإتجاه للقول بثبوت وصف الإقليمية توافر روابط أخرى إلى جانب الجوار الجغرافي ذات طابع حضاري كوحدة أو تقارب اللغة والثقافة والتاريخ فضلا عن المصالح الإقتصادية والسياسية المشتركة.

ج-المفهوم الفني للإقليمية: كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعتها نحو العالمية، حيث تقتضي طبيعة أهدافها قصر نطاق العضوية فيها على فئة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برباط خاص أيا كانت طبيعة هذا الرباط جغرافيا كان أو سياسيا أو إقتصاديا أو ثقافيا، ومن ثم يدخل في عموم المنظمة الإقليمية[117]:

أ-المنظمات الإقليمية عامة الأهداف: القائمة على أساس من الجوار الجغرافي أو الإرتباط الحضاري بين أعضائها كجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية.

ب-المنظمات الإقليمية المتخصصة: المنشأ من أجل التعاون بين مجموعة معينة من الدول في سبيل تحقيق مصلحة مشتركة معينة، أيا كانت طبيعة هذه المصلحة، وسواء إرتبطت الدول الأعضاء بروابط جغرافية أو حضارية أو لم ترتبط.

[117] فخري رشيد المهنا، صلاح ياسين داؤود، المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص80

ج-الأحلاف العسكرية القائمة: على أساس من المصلحة السياسية والعسكرية المشتركة الموقوتة بظروف معينة، بين دول لا يشترط فيها الإرتباط الجغرافي أو الحضاري، إذا ما توافرت في الحلف عناصر المنظمة الدولية السابق الإشارة إليها.

ج-تقسيمات المنظمات الدولية من حيث الطبيعة القانونية لنشاطها[118]:

1-المنظمات الدولية القضائية: هي تلك ينحصر إختصاصها أساسا في الفصل في المنازعات الدولية أو إصدار الفتاوى القانونية كمحكمة دائمة للعدل الدولي ومحكمة العدل الدولية.

2-المنظمات الإدارية: تلك المنظمات التي ينصرف نشاطها إلى إدارة مرفق عام دولي معين كإتحاد البريد العالمي.

3-المنظمات ذات النشاط التشريعي أو شبيه بالتشريعي: تنحصر مهمته في السعي إلى توحيد القواعد القانونية المتبعة بشأن علاقة دولية معينة كمنظمة العمل الدولية.

كما تتشكل المنظمات الدولية من الدول، وتستمد أهميتها ووظيفتها من الدول الأعضاء فيها، كما تستمد الدول أيضا شرعية وجودها كمؤسسة مستقلة في النظام الدولي من إنتسابها لهذه المنظمات، وبهذه العلاقة المتبادلة فإن المنظمات الدولية وجدت لتكريس سيادة الدولة ولخدمة مصالحها في العلاقات الدولية، كما تتراجع وظيفة هذه المنظمات الدولية في النظام الدولي بتراجع وظيفة الدول نفسها.

وبالمقابل تعمل المنظمات الدولية بوظيفة تنظيم التعاون بين الدول في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وتؤدي أغراض أمنية ودفاعية لإحلال السلام، وهي الإطار المناسب الذي تطرح فيها الوساطة لحل النزاعات والخلافات بين الدول، بحيث باتت تقوم بدور محوري في حل النزاعات والتوترات الدولية، عبر ألية الحوار والتشاور بين الدول بشأن القضايا ذات الصلة بالتعاون والأمن والسلم في العالم[119].

ثالثا-المنظمات الدولية غير الحكومية:

1-تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية: رغم تعدد تعاريف المنظمات الدولية غير الحكومية كأحد أعضاء المجتمع المدني العالمي، أو ما أسمته ماري كالدور **mary Kaldor** بالشبكات الأفقية العالمية العابرة

[118] محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدولي: الجماعة الدولية – الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 265

[119] عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص 57

للحدود، يمكن الإشارة إلى تعريف البنك الدولي الذي عرفها بأنها: "**منظمات خاصة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسية بأنها لها أهدافا إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافا تجارية، وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة أو تعزيز مصالح الفقراء أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية، أو الإضطلاع بتنمية المجتمعات**"[120].

كما أنها:" **منظمات تطوعيه إرادية معلنة لها شكل مؤسس دائم، تنشأ بإتفاق غير حكومي فيما بين الأفراد أو جماعات الأفراد الخاصة، وهؤلاء الأعضاء ينتمون إلى جنسيات مختلفة، وهي مستقلة عن الحكومات ولا تعمل بالسياسة، وتقوم بقصد تحقيق أهداف إنسانية لها سمه عالمية دون إستهداف تحقيق الربح، وتمارس نشاطها عبر حدود الدول، أي في أكثر من دوله، أو على الأقل في ثلاث دول**"[121]

من خلال ما سبق فإن مصطلح المنظمات الدولية الحكومية يشمل على:[122]

1-أن ينشئ هذه المنظمات أشخاص طبيعيون ومعنويون خاصون، يسعون إلى التغيير لهم إهتمامات مشتركة تكون مستقلة عن الحكومات كليا أو جزئيا.

2-أن يكون لها وضع التنظيم الدولي لنشاطاتها، وذات صفة تطوعية بإعتبارها كيانات عبر قومية لا تستهدف الربح، وتمحور نشاطاتها حول التغيير، فهي تعمل من أجل تغيير أساليب الحياة وتقليص الثغرات القانونية من قبيل واقع قانون حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة.

3-أن يكون لها نشاطاتها في عدد من دول العالم، ولذلك فهي تمثل الوجه الأخر لكل من المنظمات الحكومية والمجتمع المدني، وأحد القوى الجديدة القادرة على تغيير السياسات الحكومية في المجتمع الدولي.

4-أن يكون لها إطار مؤسسي يتضمن أجهزة يقوم كل منها بوظائف وأدوار مختلفة إجتماعية وإنسانية في مواجهة عجز الدول وأجهزتها على المستوى الإقليمي والدولي

---

[120] أدري صفية، مرجع سابق، ص 55

[121] ماجدة أحمد محمود، المنظمات غير الحكومية الدولية: دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2010-2011، ص 18

[122] عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص19

5-أن يكون لها إمتيازات لاسيما الحاصلة على صفة المراقب حيث يجوز للأخيرة أن توفد مراقبا (لا يتمتع بحق التصويت) لحضور الإجتماعات الدولية.

2-خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية: تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بعدة خصائص وهي:

1-إكتسابها الصفة الدولية: فالمنظمات الدولية غير الحكومية تكتسب الصفة الدولية، وذلك عن طريق عدم إنتمائها لجنسية معينة، بمعنى أن إضفاء الصفة الدولية يأتي من إتساع نشاطها عبر العالم، وعدم إنتمائها لجنسية محددة بذاتها[123]، ولا ينحصر عملها في خدمة شعب معين بل في خدمة الإنسانية جمعاء[124].

2-المبادرة الخاصة: حيث تنبع السمة الأساسية المشتركة لهذه المنظمات من حقيقة نشأتها التي يفترض أنها تتم وفقا لمبادرات فردية وإستجابة تلقائية للشعور بالحاجة إلى تنظيم الصفوف، ومن علاقتها بالدول والحكومات، حيث يفترض أنها تمارس نشاطها بشكل مستقل وبعيد عن التأثير الحكومي لكن ليس معنى ذلك أن هذه المنظمات تشكل حركة مناهضة للدول أو للمنظمات الدولية الحكومية بل العكس فإن العديد من الدول، إيمانا منها بأهمية دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق المصالح الوطنية والتعاون الدولي، تقوم بدعم وتشجيع هذه المنظمات بطرق ووسائل متنوعة دون أن تتدخل في شؤونها أو تحاول التأثير على نشاطها ومواقفها.

3-الهيكل التنظيمي: تتكون المنظمات الدولية غير الحكومية من هيكل رسمي، أي من أجهزة مختلفة عادة ما تكون ممثلة في جهاز عام وآخر تنفيذي، وجهاز إداري يقابل الأمانة العامة في المنظمات الحكومية، وكل جهاز مكون من مجموعة من الأفراد المؤهلين والجادين والذين يتم ترشيحهم من قبل المجموعة التأسيسية لمدة معينة، ولهذه الأجهزة أدوات ووسائل وممارسات خاصة توجبها حاجات تحقيق الغايات

[123] بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998 ، ص 169

[124] أحمد بن ناصر، الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2001-2002، ص 131

والأهداف والمصالح المشتركة المنصوص عليها أو المنوه عنها في النصوص المنشأة أو أي إتفاق لاحق مكمل أو معدل[125].

4-لا تسعى إلى تحقيق الربح: وهذا عنصر هام يفرقها عن الشركات المتعددة الجنسيات[126]، فالهدف الإنساني الذي تسعى إليه المنظمات غير الحكومية جعلها منظمات لا تهدف إلى الربح، ولا إلى تعزيز الجاني المادي لها كمنظمة، وإنما هي منظمات تخدم الروحيات أكثر، بما تنشره من مبادئ وأفكار ومساندة حقوق الإنسان بصفة عامة وتعمل على تطوير مجالات الحياة والعلاقات الدولية[127].

5-المنظمة الدولية غير الحكومية لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية: أي أن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ولا تخضع لقواعد القانون الدولي، وإنما تخضع لقوانين دولة المقر أو لقوانين محلية خاصة تصدر للتيسير على هذه المنظمات وتمكينها من مباشرة مهامها[128].

ويترتب على عدم تمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بالشخصية القانونية الدولية ما يلي[129]:

1--أنه ليس لها نظام قانوني مستقل في المجتمع الدولي.

2-أن المنظمات مجرد جمعيات داخلية تخضع للتشريعات الوطنية، أي جمعيات وطنية تنشأ في ظل القوانين الوطنية.

3-نظرا لطبيعة عملها وأهميته في مساعدة المنظمات الحكومية، فإن هذه الأخيرة تعترف -من ميثاق الأمم المتحدة -بالمنظمات غير الحكومية وتشاركها نشاطاتها، وجاء في المادة ما يؤكد ذلك.

---

[125] عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، مرجع سابق، ص 26

[126] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص169

[127] العربي وهيبة، المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 33

[128] بن عامر تونسي، مرجع سابق، ص 169

[129] غضبان مبروك، المجتمع الدولي" الأصول والتطور والأشخاص"، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص ص 507-508

6-المنظمة الدولية غير الحكومية ترمي إلى تحقيق أهداف معينة: فمعظم المنظمات الدولية غير الحكومية لها أهداف محددة وفقا لـ **Josepha Laroche** حول موضوع معين كالبيئة وحقوق الإنسان، العولمة، فهي تتدخل في مجالات عديدة يمكن تقسيمها إلى عدة أصناف:

1-المنظمات المهنية :والتي تهدف للدفاع عن مصالح أعضائها في إطار الوكالات المتخصصة **FAO**، **OMS** أو المكتب الدولي للعمل **BIT**

2-المنظمات التقنية :كاللجنة الدولية لحماية الأشعة.

3-المنظمات الإجتماعية والإنسانية :كالعفو الدولية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، أطباء بلا حدود.

4-المنظمات المعرفية :كالمعهد القانون الدولي.

7-تنشأ في ظل قانون خاص: أي قانون الدولة التي تنشأ في رحابها وليس في ظل القانون الدولي، فالجدير بالذكر أنه لا توجد إتفاقية دولية تعترف بحق المنظمات الدولية غير الحكومية في الوجود، أو تخضع نشاطها لقواعد عامة وقانون موحد خاص بها ومعترف به من الجميع، ولذلك فهي تخضع في العادة لقانون دولة المقر، الذي يحدد طريقة إشهارها وتسجيلها وكيفية مباشرتها لمهامها[130].

8-غياب الصفة الحكومية: تتميز المنظمات غير الحكومية عن المنظمات الدولية الأخرى بكونها لا تتصف بالصفة الحكومية، أي أنها لا تنشأ بإتفاق بين الحكومات، ولا تعمل تحت سيطرتها ولا تسير بخططها وبرامجها، وهذا ما يظهر أولا في تسميتها بالمنظمات غير الحكومية، وكذا يظهر أيضا في أعمالها التي نجدها مخالفة لبرامج الحكومات التي تنتسب لدولتها، فكثيرا ما نجد هدف هذه المنظمات غير الحكومية هو محاربة مبادئ وأفكار وحتى قرارات تدعمها هذه الحكومات كالتفريق والتمييز العنصري مثلا والتعذيب وغيرها[131].

أما بالنسبة للمزايا النسبية التي تؤهل المنظمات غير الحكومية وتجعلها الأكثر ملاءمة لمبادرات الأمن الإنساني فهي تتمثل فيما يلي:

---

[130] حسن نافعة، محمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص23

[131] أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار الثقافة العربية، القاهرة،1984 ، ص222

1-مرونة المنظمات غير الحكومية وقابليتها للتكيف: إذ تتمتع المنظمات غير الحكومية بقدرتها على التكيف مع العمل في ظل موارد وهياكل ومعلومات محدودة، فضمان الأمن الإنساني يتجه نحو بناء مؤسسات سياسية وإقتصادية وإجتماعية فعالة أو تحدي سياسة حكومية أو أولويات التمويل[132].

2-قدرة المنظمات غير الحكومية على التجديد:

وأخذ المخاطر في برامجها وتنظيمها بحيث أن عدد من المنظمات غير الحكومية له القدرة على تمويل وتطوير برامجها والتنويع بين المخاطر الكبيرة والصغيرة، بمعنى تقديم الإحتياجات الأساسية للخدمة الإجتماعية وضمان حقوق الإنسان الأساسية هي بالفعل التحديات التي تستوجب موارد غير محدودة، على أساس أن التعاطي الفعال مع الأمن الإنساني يتطلب وجود منظمات تكون لها القدرة الكافية على تحمل المخاطر والتفكير في طرق جديدة لمواجهة تنامي التهديدات المحتملة للأمن الإنساني[133].

3-الحجم والمدى: بسبب التوسع المتنامي في عدد ومدى المنظمات غير الحكومية مقارنة بمنظمات أخرى تنشط في موضوع الأمن الإنساني وبإعتبارها مانحة لخدمات التنمية، فهي تعد أكثر الفواعل المرشحة لمعالجة قضايا الأمن الإنساني، إذ تعمل على الوقاية من نشوء تهديدات الأمن الإنساني من خلال إستجابتها السريعة لحالات الإنخفاض أو التوتر المفاجئة في مناطق تواجدها[134].

رابعا-الشركات متعددة الجنسيات:

1-تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

تعرف بأنها مؤسسات إقتصادية غير حكومية تتخذ من أحد الدول مقرا رئيسيا لها ولكن يكون لها فروع في دول أخرى[135]، وبالمقابل تعرف بأنها شركات قومية تحمل جنسية الدولة الأم، وتسمى متعددة الجنسية، لأنها تنتج وتتاجر وتستثمر في أكثر من دولة، أي لها قدر واسع من الإنتشار الجغرافي، وهي التي تدير

---

[132] ريجانا سامي، العالم في مطلع القرن 21، دار العلم للملايين، بيروت، 1999، ص14

[133] Sarah michael, the role of ngos in human security, working paper 12, november 2002, the hauster center for nonprofit organisations and the kennedy school of government harvard university, pp 7-8, at : http://zunia.org/uploads/media /knowledge/NGOs_human_security.pdf

[134] أحمد عبد الله، "السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، جانفي 2001، ص8

[135] محمد عوض الهزايمة وآخرون، مرجع سابق، ص 150

تجمع كبير من المؤسسات في دول عديدة، وتستمد بعض مواردها وإستثماراتها من النشاط الذي تمارسه خارج دولة المركز.

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها: "**شركات عملاقة كبيرة الحجم ولها سيطرة ضخمة على قطاع دولي كبير من الموارد الإنسانية والمالية، وهي تمارس نشاطها في عدد كبير من الدول الأجنبية وتسيطر على عمليات إنتاجية واسعة**"[136]

2-خصائص الشركات متعددة الجنسيات: الشركات متعددة الجنسيات لها عدة خصائص نجملها فيما يلي[137]:

1-أنها ضخمة الإنتاج وتتميز بكبر حجم نشاطها من حيث الإنتاج والبيع ورأس المال مقارنة بمشروعات الإقتصاد القومي لدولة المركز

2- قوتها الإقتصادية ممثلة في ميزانيتها السنوية مقارنة بالدول المتوسطة أو الكبيرة.

3-تسعى لتحقيق سياسات الدولة الأم

4-أنها تعمل في العديد من الدول وذات توسع جغرافي كبير

5-أنها تسعى إلى تحالفات وإندماجات مع شركات أخرى

6-الطابع الإستراتيجي العالمي لها

7-أنها شركات ذات صفة إحتكارية

8-تعمل على التحكم في سياسات الدول المضيفة، وتؤثر في نظمها الإجتماعية والثقافية

ولا تمثل ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة جديدة رغم أن زيادة حجمها وكثافة نشاطها أخذ بالتصاعد بعد الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين، حيث أن هذه الظاهرة هي وليدة القرن التاسع عشر وإرتبطت بالمبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، وهو المبدأ الذي جعل العديد من الشركات الأوروبية توزع نشاطها على

---

[136] صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، مرجع سابق، ص126

[137] أنظر: عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص62

و: محمد عوض الهزايمة وآخرون، مرجع سابق، ص 151

المستعمرات، كما أدى إلى نشوء المنافسات الحادة مما كان يعني إما وضع إتفاقات بين الدول الإستعمارية تكفل أو تحد نشاط شركاتها، وإما ضم الإقليم نهائيا وإخلاء المجال لشركات الدول المستعمرة[138].

وبعد إستقلال الأقاليم المستعمرة حافظت الشركات متعددة الجنسيات على إمتيازاتها وأبقت عليها، بل أن البعض منها كان يحتكر قطاع الإنتاج الرئيسية في البلاد، غير أن هناك دولا أخرى دخلتها الشركات بعد إستقلالها مستفيدة من وجود يد عاملة وسوق محلية مزدهرة وتسهيلات حكومية.

وبالمقابل هناك عدة عوامل أسهمت في زيادة أهمية هذه الشركات وتنامي دورها في العلاقات الدولية[139]:

1-شمولية وتنوع النشاطات التي تقوم بها الشركة الواحدة، إذ أن هذه الشركات يتميز نشاطها بإمتداده لقارات عدة ويتفوق في ميادين مختلفة

2-إزدياد عدد الشركات المتعددة الجنسية وضخامة أرباحها، فالملاحظ أن من بين العوامل التي أسهمت في تنامي أهمية الشركات متعددة الجنسيات هو عددها وإنتشار فروعها على الصعيد العالمي

3-الحاجة إلى المواد الأولية التي يتعذر الحصول عليها من مصدر واحد، أو من بضعة مصادر محدودة

4-محاولة التغلب على الحواجز الجمركية التي يواجهها هذا النشاط، وتقود إلى إحباطه في الدولة الأم

5-السعي للحصول على أسواق جديدة وعدم تركها تضيع للمنافسين المنتشرين على الساحة الدولية

2-أخطار الشركات متعددة الجنسيات: تتهم الشركات المتعددة الجنسيات بأنها وسيلة مؤثرة وضاغطة لتدخل دول في سياسات دول أخرى، حيث يذهب بعض الباحثين للقول بأن المنافع من الخدمات التي تقدمها هذه الشركات للدول التي تمارس بعضا من نشاطها فيها، هي أقل بكثير من التوترات التي تخلقها، كما أن الأخطار الإقتصادية التي تتولد عن نشاطها تزيد بالكثير من الفوائد الناتجة عن عملياتها الدولية، وبالمقابل يذهب البعض لإعتبار الشركات متعددة الجنسيات تساهم في التطور الإقتصادي العالمي وفي العلاقات الدولية، وقدرتها على الحصول على الموارد الأولية والأموال والموارد البشرية المؤهلة، وكذلك

---

[138] عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق، عمان، 2010، ص51

[139] أنظر: عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص52
و: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، مرجع سابق، ص127

قدراتها المتميزة في مجال تطوير التكنولوجيا والمهارات الفنية وتوظيفها بشكل فعال ، فضلا عن مساهمتها في تسريع النمو الإقتصادي وتطوير الإقتصاد والإنتاج وتنمية الصادرات.

كما تساعد على دمج وتوحيد جهود التعاون الدولي بالطرق التالية[140]:

1-أن وجود تلك الشركات يحفز الدول ويدفعها على محاولة الإستفادة من نشاطاتها وخبراتها

2-أن الشركات العالمية تعمل على كسر حواجز التباعد والإنفصال، وإيجاد ثقافة مشتركة تعزز الوحدة السياسية للدول التي تتأثر بها

خامسا-الرأي العام العالمي: يُعرف **مينار** الرأي العام بأنه:" **مجموعة الإتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسألة هامة وفي فترة معينة تحت تأثير الدعاية**"[141]، كما يعرفه فلوريد أولبورت بأنه: "**تعبير جمع كبير من الأفراد عن أرائهم في موقف معين، إما من تلقاء أنفسهم أو بناء من دعوة توجه إليهم تعبيرا مؤيدا أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين أو إقتراح ذي أهمية واسعة... بحيث تكون نسبة المؤيدين (أو المعارضين) في العدد ودرجة إقتناعهم وتباتهم وإستمرارهم كافية لإحتمال ممارسة التأثير على إتخاذ إجراء معين بطريق مباشر أو غير مباشر تجاه الموضوع الذي هم بصدده**"[142].

يُقصد بالرأي العام العالمي الرأي الذي يتجاوز الحدود القومية للدولة، ويخلق شبه إجماع بين أفراد الأمم المختلفة، أي خلق موقف موحد حول بعض القضايا الدولية الأساسية المشتركة التي تهم الإنسانية وأن هذا الرأي أو الموقف الموحد حول قضية ما وفي وقت واحد، هو الذي يطلق عليه الضمير العالمي وهو موقف يؤثر بدرجات متفاوتة في وحدات المجتمع الدولي لإتخاذ مواقف إيجابية من القضايا التي تشغل إهتمام الرأي العالمي[143].

ويمكن التمييز داخل الرأي العام العالمي ما بين[144]:

---

[140] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، مرجع سابق، ص128

[141] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، عمان، ص126

[142] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص126

[143] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 72-73

[144] صليحة بوعكاكة، مدخل إلى العلاقات الدولية، أنفو برانت للطباعة والنشر والتوزيع، فاس، 2017، ص61

أ-الرأي العام العالمي الرسمي: وهو الذي يصدر عن الحكام وتغذيه قنوات الحكم الرسمية، وهذا النوع تنتج عنه أثار مهمة على مجرى الأحداث في العلاقات الدولية

ب-الرأي العام العالمي التلقائي أو العفوي: وهو الناجم عن تلاقي وجهات نظر شعوب كثيرة تنتمي إلى بلدان متعددة حول نقط معينة، وأثاره ضعيفة نظرا لطابعه الظرفي وسرعة تقلبه كما أن النزعة الوطنية هي التي تشكل مرجعيته في العمق

ج-الرأي العام العالمي النشيط أو النضالي: وهو نتاج حركات سياسية وجمعوية قليلة الأعضاء لكنها دائمة الحركة وكثيفة النشاط تكمن قوتها في قدرتها العالية على التعبئة إلا أنه يسهل إحتواؤها سياسيا من طرف الأحزاب.

وتتجلى أهمية وقوة الرأي العام العالمي ومدى تأثيره في وحدات النظام الدولي عندما تنتهج حكومة أية دولة سلوك ما على المسرح الدولي، أو عندما تعلن عن سياسة معينة يتعارضان مع القيم الإنسانية والأعراف الدولية، في هاتين الحالتين فإن الرأي العام العالمي سوف يتدخل لإتخاذ موقف موحد ومشترك ضد تلك الدولة محاولا ممارسة الضغط عليها بوسائله وقنواته الخاصة، لكي تتراجع عن سياستها ومواقفها المعلنة[145]، وبالمقابل تسعى الدول إلى إنتهاج سياسات داخلية وخارجية تحظى برضا الرأي العام العالمي وبمساندة منه الأمر الذي يجعل بعض الدول تصرف أموالا طائلة في سبيل خلق رأي عام عالمي يخدم أو ينسجم مع أغراض سياستها الخارجية أو يجنبها ضغوطاته السياسية والإعلامية التي تشوه صورتها بالخارج.

ورغم قوته المعنوية فإن الرأي العام العالمي فإن تبعيته وعدم إستقلاليته عن المؤسسات الرسمية للدول يجعله موضع شك بالنسبة لفاعلية نشاطه، وملتزم في مواقفه مع الجهات التي تصنعه وتعبئه لخدمة مصالحها، لذلك فهو يعد قوة مؤثرة في إتجاه واحد بمعنى يؤثر على سياسة الدول الصغيرة ويكبح سلوكها عندما توظفه الدول الكبرى لخدمة أهدافها في نفس الوقت الذي لا يؤثر هذا الرأي في سياسة هذه الدول بل وتعبأ به أي وزن عندما يتعلق الموقف بها[146].

[145] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص73

[146] نفس المرجع، ص77

المحور الثالث: المدارس النظرية الكبرى في العلاقات الدولية

أ-المدرسة المثالية (النظرية الليبيرالية):

تُعتبر المدرسة المثالية إمتدادا للمدرسة القانونية، ولكنها أكثر إتساعا وعمقا منها، حيث نشأت بعد الحرب العالمية الأولى بغية وضع حد للحرب عبر معالجة مسبباتها والكشف عن نتائجها والتخويف من عواقبها، لذلك فقد لجأ المفكرون إلى الإهتمام بدراسة القانون الدولي وتطويره إلى جانب الإهتمام بدراسة المنظمات الدولية، والعمل على نشرها على مختلف الميادين والمجالات كمحاولة لإحداث التقارب بين الشعوب والثقافات المختلفة[147].

كما تُعد المدرسة المثالية من بين المدارس الكلاسيكية التي تهتم بدراسة وتحليل الظواهر الدولية ليس كما هي موجودة في الواقع الدولي المعيش، وإنما كما يجب أن تكون إنطلاقا من تفسيرها للنظام الدولي المرغوب وليس النظام الدولي القائم، حيث تتصور المدرسة المثالية نظاما دوليا مقننا ومنظما مبنيا على أسس وقواعد القانون الدولي[148]، تسوده العدالة ، المساواة ، السلم والأمن، مما يعني أن النظرية المثالية لا تريد الحفاظ على الوضع القائم وإنما تريد تغييره بشكل يساعد على خدمة البشرية جمعاء، فالأساس الذي ترتكز عليه المدرسة المثالية يتمحور في كيف يجب أن يتصرف السياسيون في المجتمع الدولي، وليس كيف يتصرف السياسيون فعلا[149]، فالمثاليون يخالفون بذلك الواقعيين التقليديين ويرفضون بعض المبادئ والمفاهيم التي يعتمد عليها الواقعيون في تفسيرهم للظواهر الدولية كمبدأ توازن القوى، المعاهدات السرية للحلفاء والتقسيم المجحف للعالم خلال الحرب العالمية الأولى، وكل ما يتعلق بإستعمال القوة في العلاقات الدولية سواء كان ذلك بطريقة علنية أو بطريقة ضمنية، معتمدين في ذلك على مسلمة إنسجام المصالح ويقصد بها وجود تطابق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للمجتمع، فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية فإنه يعمل لمصلحة المجتمع، ولما يدعم مصلحة المجتمع، فإنه بالضرورة يدعم مصلحته[150].

بالمقابل فإن أفكار المدرسة المثالية تعتبر بمثابة همزة وصل لتلك الأفكار الدينية التي كانت تهيمن على العلاقات الدولية في القرون الوسطى، حيث كان العامل الديني يلعب الدور المؤثر على العلاقات الدولية

[147] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007، ص ص 76-77

[148] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص24

[149] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص10

[150] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 21

أنداك، وقد عرفت تلك الأفكار بلورتها في إطار ممنهج بفضل جملة من المفكرين والفلاسفة في عصر النهضة كـ: دبوا **Deboa**، وسولي **Soley** ووليام بان **William ben** وبنتام **Bintham** وغيرهم، كما تمحورت أفكارهم حول نبذ الحروب وعدم إنتهاك حقوق الإنسان والتعامل على أساس مبادئ العدالة والمساواة والإخاء بين البشر وتغليب الحكمة على الأنانية[151].

1-الظروف التاريخية للمدرسة المثالية:

جاءت المدرسة المثالية كرد فعل على المدرسة الواقعية التقليدية والتي يتزعمها طوماس هوبز **Thomas hobes** ونيكولا مكيافيللي **Nicollo mechiavelli** والتي تعتبر القوة المتغير الأساسي في العلاقات الدولية، في حين يرجع الفضل إلى المفكر البريطاني جيرمي بنتام في بلورة مفاهيم ومبادئ المثالية في القرن التاسع عشر معتمدا في ذلك على مفهوم الخير الذي يعتبر وفقا له منح أكبر درجة من السيادة لأغلبية الناس[152].

كما ظهرت المدرسة المثالية بشكل مباشر بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن **Woodrow wilson** (1856-1954) من المؤثرين الأوائل لظهور المدرسة المثالية، إذ يعتبر إعلانه لعام 1916(إعلان وودرو ويلسن) والذي يحتوي على مبادئه الأربعة عشر وكلها تصب في قالب السلام ونبذ الحرب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإقامة عصبة الأمم تشترك فيها دول العالم دعوة صريحة لإعتماد النظرة الأخلاقية للعلاقات الدولية من خلال المدرسة المثالية.

ومن أجل تحويل عصبة الأمم إلى واقع ملموس دعا ويلسن دول الحلفاء إلى تشكيل لجنة عامة بغية النظر في المشروع الذي تمت الموافقة عليه عام1919[153]، وعلى طاولة المفاوضات ولدى وضعهم المقترحات بشأن طبيعة المنظمة برز إتجاهان: **إتجاه أوروبي** دافعت عنه فرنسا ينادي بضرورة تشكيل المنظمة العالمية على أساس التنظيم السياسي للدولة الإتحادية، توضع تحت تصرفه كل وسائل القمع والحظر، **وإتجاه أنجلو ساكسوني** يدعو إلى إنشاء منظمة ذات إختصاصات بسيطة لا توضع تحت تصرفها مختلف وسائل القمع والحظر، وتعمل على تأييد الرأي العام العالمي لها.

---

[151] للمزيد أنظر: مبروك غضبان، المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص155

[152] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص20

[153] مبروك غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص42

إلا أن نتيجة المفاوضات كانت ترجح الإتجاه المثالي الثاني نظرا لتأثير الأفكار المثالية على العصبة أنداك، فجاءت بذلك عصبة الأمم مدعمة للمدرسة المثالية، وهو ما يظهر جليا في المواد الأساسية لميثاق العصبة ولاسيما منها المادتين 12 و15 اللتان تنصان على التسوية السلمية للنزاعات الدولية، والمادة الثامنة التي تنص على نزع السلاح والمواد 10 و11 و16 التي تنص على إقرار مبدأ الأمن الجماعي **Global Security** كبديل عن نظام توازن القوى **balance of power** [154].

2-مفهوم المدرسة المثالية:

تُعرّف المثالية بأنها:" **كل تفكير مبني على تصور رغبوي، وتمنيات ذاتية، تتغلب فيه النزعة الفلسفية والأخلاقية والإنسانية، وهو غير مؤسس على معطيات وحقائق واقعية، رغم موضوعيته ومنطقيته، وسلامة تفكيره، ونبل أهدافه**"[155]، كما تعرف بأنها: "**تلك الطريقة المنهجية المميزة في العلاقات الدولية والتي تساعد أطرافها (النظام الدولي، المنظمة الدولية، الدول) على بلوغ أهداف محددة ، تصب جميعها في تكريس الحقيقة الفاضلة بإعتبارها جاءت لتنقذ الإنسان وتجعله يواصل مشواره في هذه الحياة ، ولو من الناحية النفسية ، برفع معنوياته وتجديد طموحاته وأماله الخيالية في مستقبل أفضل**"[156].

كما يمكن تعريف المدرسة المثالية بأنها:" تلك الطريقة المنهجية المميزة في العلاقات الدولية والتي تساعد أطرافها (النظام الدولي، المنظمة الدولية، الدول) على بلوغ أهداف محددة تصب جميعها في تكريس الحقيقة الفاضلة بإعتبارها جاءت لتنقذ الإنسان وتجعله يواصل مشواره في هذه الحياة، ولو من الناحية النفسية برفع معنوياته وتجديد طموحاته وأماله الخيالية وغير الخيالية في مستقبل أفضل"[157].

---

[154] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص ص 133-134

[155] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 167

[156] محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات، دار الجيل /دار الروافد، بيروت/طرابلس، 1999، ص ص 93-94

[157] نفس المرجع، ص ص 93-94

من خلال التعريف يتضح بأن المثالية لا تريد الإبقاء على الوضع القائم، وإنما تسعى إلى تغييره بإتجاه مجتمع دولي أفضل يقوم بالأساس على المبادئ الأخلاقية المستمدة من المبادئ الأخلاقية المستمدة من المبادئ الدينية والقانونية[158].

3-خصائص المدرسة المثالية:

تتميز المدرسة المثالية بجملة من الخصائص والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

1-تعتمد المدرسة المثالية على منهج ما يجب أن يكون وإن تناقض مع منهج ما هو كائن أي أنها تعتمد على كيف يجب أن يتصرف السياسيون في العلاقات الدولية لا على أساس كيف يتصرف هؤلاء فعلا، فالمثاليون يدعون للإعتماد على أسس عادلة ومنصفة، ترمي إلى حماية السلام العالمي والحكمة والتعقل في حل المشكلات الدولية، مع ضرورة العناية بالرأي العام العالمي والمحلي كعامل مؤثر في العلاقات الدولية[159].

2-تزودنا بأفكار تمكننا من إستيعاب الواقع الدولي والإستشراف له

3-تقوم المثالية على تصورات في تفسير العلاقات الدولية بالإعتماد على القانون الدولي والإستناد إلى سلطة التنظيم الدولي والإلتزام بأحكام المواثيق الدولية بالشكل الذي يبين علاقة التداخل بين المدرسة القانونية والمدرسة المثالية، مما يبرر إدراجهما ضمن الإتجاه الأخلاقي.

4-تتميز المثالية في كونها متعددة الأبعاد فهي تحتوي في طياتها ثلاث أبعاد تكمن في بعد المبادئ الأخلاقية القانونية وبعد المبادئ الدينية وبعد الأساطير حول أصل ومصير الإنسان والحياة الأخرى وكيفية تغيير العالم[160].

4-مبادئ المثالية:

تستند مبادئ المدرسة المثالية على مبادئ القانون الدولي والذي يجد مصدره في الأديان السماوية، فالمثالية تجمع بين المبادئ الربانية والمبادئ الوضعية، وهذه المبادئ إن أحترمت من طرف الدول في علاقاتها مع

[158] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص 135

[159] أنظر: عدنان طه الدوري، العلاقات السياسية الدولية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998، ص107

[160] محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات، مرجع سابق، ص 96

بعضها البعض فإن ذلك سيؤدي إلى تطبيق النظرة المعيارية للعلاقات الدولية، وفي هذا الإطار يلخص **ل. كلود L. claude** في كتابه الموسوم بـ الصراع بين الأخلاق والبراغماتية في العلاقات الدولية" مبادئ المثالية في ثلاثة هي: مبدأ عدم الإعتداء ، مبدأ عدم التدخل ومبدأ السيادة ، وهي المبادئ نفسها التي تنص عليها المنظمات الدولية والإقليمية على حد سواء.

أما مبدأ عدم الإعتداء فيمثل المادة 10 من ميثاق عصبة الأمم، حيث يقضي بضرورة توفير الأمن لجميع الدول سواء كانت هذه الأخيرة قوية أم ضعيفة، إذ أنه يقوم على ضمانات الأمن الجماعي وسلام مستقر للنظام الدولي ككل، بينما يشكل مبدأ عدم التدخل مبدأ هام بالنسبة للنظام العالمي، كما أنه يعد من المبادئ الهامة المفسرة قانونيا وأخلاقيا لسلوك الدولة، أما مبدأ المساواة فهو ورقة في يد الدول الصغرى في محاولتها مواجهة ضغوطات الدول الغنية أو القوية التي تعتبر نفسها فوق القانون[161].

كما تبني المثالية تحليلها للعلاقات الدولية على متغيرات رئيسية[162]:

1-المتغير الأخلاقي: الذي يستند في منطلقاته على المصادر الدينية وعلى فلسفة الأخلاق والعقل، وهي مصادر مُؤسسة على تصورات مثالية لعالم إنساني يسوده الخير والتعاون والأمن بين جميع الشعوب والأمم، كما حدد المثاليون القواعد الأخلاقية التي يجب أن يسترشد بها السياسيون والمتمثلة في المحافظة على العهود، والإيمان بالعهود والإيمان بالوعود، وإحترام القانون الدولي، وحماية الأقليات ورفض الحرب كأداة للسياسة القومية

2-المتغير القانوني: يرى أنصار هذا الإتجاه أن صياغة منظومة قانونية خاصة بجميع الأمم، هي الكفيلة بجعل جميع شعوب العالم، لما يمثله القانون من قوة إلزامية تفرض على الدول إحترام إلتزاماتها، وتأدية واجباتها، والوفاء بعهودها، أي أن القانون الدولي هو القوة التي تحمي وتصون القانون الدولي من التهديدات والخروقات الصادرة عن الدول المتمردة على الشرعية الدولية

[161] For more look at: Claude, the tension between Principe and pragmatism in international relations b review of international studies, vol 19, n 3, July 1993, pp220-226

[162] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 168-169

3-المتغير المؤسساتي: ولكي يؤدي القانون الدولي هذه الوظيفة الأمنية، يتطلب وجود مؤسسات دولية فوق قومية، لها صلاحية تطوير وتكييف قواعد القانون الدولي وفقا للتحولات الحاصلة في المجتمع الدولي، ولها سلطة تطبيق هذه القوانين على جميع الدول بلا إستثناء.

كما يعود جوهر الفكر الليبيرالي أساسا إلى أعمال لوك **John Locke** وإسهامات إيمانويل كانط في مشروع السلام الدائم 1795م، أدم سميث في الميدان الإقتصادي، وكذا جيرمي بنثام وستانلي هوفمان الذي يعتبر بأن: "**جوهر الليبيرالية هو الإنضباط الذاتي والإعتدال والحل الوسط والسلام** "[163].

وعادة ما يُشَار للمدرسة الليبيرالية في دراسة العلاقات الدولية، على أنها المدرسة المثالية التي تنظر للسياسة الدولية بإعتبارها مجتمع من الدول الملتزمة والمرتبطة بقواعد عامة، وممارسات وأعراف وقيم مشتركة[164]، وبأن الصراعات داخل هذا المجتمع، يمكن أن تُحل عبر آليات مثل القانون الدولي، تحجيم سباقات التسلح، الدبلوماسية المفتوحة، نشر الديمقراطيات، وعبر المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وغيرهما.

أما مرتكزات المثالية فيمكن إجمالها فيما يلي[165]:

1-إعتبار الضمير الإنساني بمثابة الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية

2-إعتبار الضمير الإنساني في تطابق مع العقل والحكمة

3-إعتبار بأن نشر المعرفة سيؤدي إلى التسامح والتفاهم وتجنب سوء الفهم والخلافات والحسابات الضيقة

4-الدعوة إلى إقامة نظام جمهورية ديمقراطية

5-التركيز على أولوية الأخلاق على السياسة والإقتصاد والإيديولوجيا

---

[163] تيموتي دن، الليبرالية في: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة،2004، ص 413

[164] Phil Williams, Donald Goldstein, and Jay Shafritz (eds.): "Classic Readings of International Relations". (Fort Worth ; Texas : Harcourt Brace Collège, 1999), p. 8.

[165] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 77-78

6-التركيز على المسلمة القائمة على إنسجام المصالح بإعتبار أن هناك توافق بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، غير أن أدم سميت طور هذا التصور "دعه يعمل دعه يمر" والتي نادى إلى إلغاء الحواجز الإقتصادية بين الدول

7-الجمع بين ما هو أخلاقي وقانوني وإقتصادي وما هو عقلاني ومصلحي وخير

8-الدعوة إلى إقامة نظم ديمقراطية كخطوة نحو إقامة حكومة عالمية تختفي فيها الصراعات وتسود فيها المصلحة البشرية وتنتهي عندها الأنانية.

وبالمقابل فإن الليبيرالية هي فلسفة فكرية وليست مذهبا سياسيا فقط، تستند إلى مبدأ الحرية المطلقة التي لا يجوز أن تقيد إلا إن ألحقت ضررا بالأخرين، وهي تستند إلى أربعة مبادئ[166]:

1-مركزية الفرد، أي أن الفرد هو المحور وليس المجتمع أو الدولة، ولذلك يطلق على الليبيرالية المذهب الذري لأنه ينظر للأفراد بوصفها ذرات متنافرة.

2-الأصل في الفرد عقلانية التصرف، فلا يحتاج إلى وصاية على سلوكه، وحتى ولو كان سلوكه خاطئا من وجهة نظرنا، فللفرد الحق في ممارسة الخطأ والإستفادة منه.

3-الدولة الحارسة: سلطة الدولة ينبغي أن تقتصر على الحد الأدنى

4-الحرية الإقتصادية أهم من المساواة الإقتصادية فلا يجوز للدولة أن تتدخل لخلق مساواة إقتصادية بين الأفراد، كما تسعى لذلك الإشتراكية، وإنما عليها أن تترك الفرص متساوية أمام الجميع من خلال إعطائهم الحرية كاملة في التعامل مع السوق

ويعتبر جون ستيوارت مل بأن الليبيرالية تستند على قاعدتين[167]:

1-لا يجوز لأي أحد أن يحاسب الفرد على تصرفاته مهما كانت هذه التصرفات ولا يملك المجتمع ولا الدولة أن يغيروا هذا التصرف إلا عن طريق النصح والإرشاد.

---

[166] نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر،2016، ص46

[167] للمزيد أنظر: جون ستيوارت، أسس الليبيرالية السياسية، تر: إمام عبد الفتاح، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص231

2-أن الحالة الوحيدة التي تقيد بها حرية الفرد هي حين يريد أن يعتدي على الأخرين في حرياتهم فهنا يجوز للدولة أن تخضع الفرد لعقوبة قانونية أو إجتماعية لحماية بقية المجتمع من هذا الفرد.

كما جاءت المدرسة الليبيرالية كرد فعل على أفكار المدرسة الواقعية، إذ ترتكز على مركزية المبدأ والقانون، كما تؤمن بالسلم وترفض حل النزاعات بالعنف والحروب، وتؤمن بدور القانون الدولي كإطار حاكم لسلوك الدول، وترفض إدعاء الواقعيين بأن الدول لا تسعى إلى تعظيم قوتها دون مبالاة بالقوانين الدولية.

5-النظريات الليبيرالية:

توجد داخل الفكر الليبيرالي عدة نظريات ليبيرالية تقدم تفسيرات مختلفة للعلاقات الدولية:

1-الليبيرالية الجمهورية:

والتي تركز على إسهامات الحكومات الديمقراطية في صنع ودعم السلم الدولي، وذلك بإنطلاقها من فرضية أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع إستعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ، بإعتبارها أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية[168].

لقد تميزت هذه المقاربة بالتشديد على الطابع السلمي للديمقراطيات، التي تحترم القانون ولا تميل للعنف، وبالقول بأن النظم الديمقراطية لا يمكن أن تلجأ للحرب، في مواجهة بعضها البعض كأسلوب لمعالجة الخلافات والتناقضات، وهو ما يبرر تسمية هذا الإتجاه بالسلام الديمقراطي، في إشارة إلى ما قدمه إيمانويل كانط من تصور للسلام، قام على أهمية إقرار دستور عالمي يضمن السلام بين الأمم، وفدرالية أو حكومة مركزية للدول الحرة التي تسعى للسلام وحكم القانون[169].

2- الليبيرالية التجارية:

النظريات الليبيرالية التجارية تبحث عن تفسير السلوك الفردي والجماعي للدول المبني على نماذج من حوافز السوق تواجه فواعل إقتصادية داخلية وأخرى عابرة للقوميات، الليبيرالية التجارية تستند إلى حجج وظيفية إلى حد بعيد، حيث أن التحولات في بنية الإقتصاد الداخلي والدولي تغير من تكاليف ومكاسب

[168] Jean jacques roche, théories des relations internationales, 5éme éditions, paris : éditions Montchrestien, 2004, pp 95 – 96

[169] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 67

التبادلات الإقتصادية العابرة للقوميات ، مشكلة ضغوط معينة على الحكومات لتسهيل أو إعاقة مثل هذه التبادلات من خلال سياسات خارجية إقتصادية وأمنية مناسبة، ومع ذلك فإن النظرية الليبيرالية التجارية لا تتنبأ بأن الحوافز الإقتصادية تفرز آليا تجارة حرة وسلام عالمي[170].

كما تؤكد على أهمية الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين الدول، في توجيه سياساتها الخارجية نحو التعاون وتحقيق السلم الدولي، فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها بشبكة من الإرتباطات الإقتصادية والإجتماعية، فإن التكاليف المرتفعة لفك هذه الإرتباطات سوف تردع التحركات الإنفرادية للدول، وخاصة الإستعمال المنفرد للقوة[171].

3- الليبيرالية المؤسساتية:

والتي تركز على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في سلوك الدول، بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة، كما ترتبط بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولا يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون، ثانيا أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول.

كما ترى الليبيرالية المؤسساتية أن المؤسسات التي تنجح في تسهيل التعاون لتبادل المنافع، سوف تصبح على قدر من الأهمية للدول لما توفره لها من فرص، ولذلك سوف تكتسب قدرا من الإستمرار، كما ستقيد قواعدها الحكومات من حيث ممارستها للقوة، وإن كان هذا لا يمنع من إستمرار الدول في محاولة الوصول إلى غاياتها بما في ذلك زيادة مكاسبها من خلال إستخدام النفوذ السياسي[172]، مع أنها لا تنفي دور العوامل المجتمعية الداخلية في تفسير التفاعلات الدولية، وتفترض الليبيرالية أن الفواعل الأساسية هي الأفراد والمجموعات المختلفة ضمن الدولة وليست الدول الموحدة.

5-الليبيرالية النفعية:

يؤكد الليبيراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية هي أساسا تعتبر وظيفة للدولة، والأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية مصادرها الرئيسية تكمن في البيئة الداخلية للدول، وتبرير الواقع يستلزم النهج التصاعدي لدراسة

---

[170] إكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، تر: قاسم المقداد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2001، ص ص 36 -37

[171] Jean jacques roche, théories des relations internationales, op-cit, p p 90 - 91

[172] نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 121 – 122

السياسة الخارجية، وبالتالي فهي تعتمد في التحليل على"مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى، كما تؤكد الليبيرالية النفعية أن الدولة ستواصل خدمة هذه الأطراف الفاعلة والمؤثرة، لذلك فهي تعتبر الدول فواعل غير وحدوية، بحيث تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص من السياسة الخارجية، كإنعكاس لإنفرادها بنموذج تفاعلي داخلي يعكس مصالح كل مجتمع ، والتي تطهر في سلوكيات الدولة الخارجية.

وعلى الرغم من النظريات والإتجاهات المختلفة لليبيرالية، فإنها تشترك فيما يلي[173]:

1-الطبيعة البشرية في جوهرها خيرة، فالناس لذلك قادرون على تبادل المنافع

2-إهتمام الإنسان الأساسي برخاء الأخرين إلى جانب رخائه جعل من التقدم شيئا ممكنا، وهذه هي عقيدة التنوير في إمكانية التقدم الحضاري

3-السلوك السيء للإنسان ليس ناتجا عن شرانية الإنسانية، بل من سوء المؤسسات والترتيبات الهيكلية التي تحفز على التصرف بأنانية وسحق الأخرين

4-الحرب ليست شيئا حتميا، ويمكن تخفيض معدلات وقوعها من خلال إستئصال الظروف الفوضوية التي تشجع الحروب

5-الحروب وعدم المساواة هي مشكلات دولية وتتطلب جهودا جماعية ومتعددة الأطراف من أجل إزالتها وليس فقط الإكتفاء بالجهود الفردية

6-المجتمع الدولي يجب أن ينظم نفسه مؤسسيا من أجل إزالة الفوضى التي تجعل من مشاكل دولية مثل الحروب ممكنا

كما أن للمدرسة الليبيرالية رؤية واضحة تجاه عدة قضايا يمكن إجمالها فيما يلي[174]:

1-المدرسة الليبيرالية والدولة: إذا كان الأصل في البشر الخير فإن الأصل في الدولة الخير كذلك، لذلك فالليبيرالية تعتقد أن الأصل في العلاقات الدولية الخير والسلام

[173]أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007، السليمانية، العراق، ص138

[174]نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، مرجع سابق، ص ص 48-49

2-المدرسة الليبيرالية والنظام الدولي:

يقر الليبيراليون بوجود الفوضى في النظام الدولي، ولكنها ليست لها تأثير كبير، فوجودها لا يدفع الدول بالضرورة إلى التسابق في حيازة عوامل القوة والتنازع والصراع، وهو ما دفع الليبيراليين إلى الإيمان بدور القانون في النظام الدولي، إلى جانب دور المنظمات الدولية في إحلال الأمن والسلم الدوليين، وبالمقابل يؤمنون بدور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التغيير.

كذلك تعطي الليبيرالية أهمية قصوى لتمثلات التعاون الدولي في قانون دولي ومؤسسات، أو منظمات دولية كضامن أو حارس أمين للسلام والأمن الدوليين بما يجعل النظام الدولي يخلو من الفوضى، وأن يجد أساسه وقوته في التجارة والإعتماد المتبادل والأمن الجماعي، بما يكفي لثني الفاعلين عن إستخدام العنف أو القوة أو التهديد بهما، كما تنطلق من إدراك لمدى تأثير الأفكار والمصالح والمؤسسات الإجتماعية على سلوك الدولة كونها هي التي تشكل أداءها نحو تحقيق الأهداف بما يحدد إستراتيجيات الحكومات[175].

وبالتالي هناك إمكانية لبناء علاقات دولية على أسس الإحترام المتبادل القائم على إحترام القانون الدولي، وعلى التجارة الدولية والإعتماد المتبادل بما يجعل الدول تتجنب إستعمال أليات القوة والعنف لتحقيق مصالحها.

3-غاية الدولة حسب المدرسة الليبيرالية:

تسعى الدولة لتحقيق مصالحها وفقا للمدرسة الليبيرالية لكن في إطار أخلاقي قانوني، لذلك فلا يجوز لها تحقيق مصالحها بأليات العنف كالحرب أو التهديد بل بالعكس تلجأ إلى تحقيق مصالحها من خلال الطرق السلمية وقنوات المنظمات الدولية، لذلك ينطلق الفكر الليبيرالي في تحليل العلاقات الدولية من فرضية أساسية، هي أن التركيز على الدول ومصالحها وقوتها متغيرات ظرفية مؤقتة، وأن هناك أشكال لمصالح طويلة الأمد تظهر بشكل جلي، من خلال التعاون في ظل المؤسسات الدولية، هذه الأخيرة تعمل على البحث عن سبل التعاون في العلاقات الدولية[176].

---

[175] يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013، ص 58

[176] عبد اللطيف بوروبي، تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2008-2009، ص150

وبالمقابل تعتبر النظرية الليبيرالية من أهم النظريات التي تهتم بعنصر القيم والأخلاق، من خلالها تؤكد على وجود الكثير من أشكال التعاون على المستوى الدولي، فحسبها فإن الدول لا تهتم بالمنافسة فقط والإنشغال بمسألة القوة، بل تحاول كذلك بناء عالم يسوده السلم والعدالة، فمن أهم المرتكزات الأساسية التي يبني الليبيراليون منها أفكارهم وتصوراتهم حول العلاقات الدولية عموما والسياسة الخارجية خصوصا، والتفاعلات بين وحدات النظام الدولي، هي تطبيق الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان، وكذلك الدور الكبير الذي تلعبه الأخلاق في وضع وترشيد السياسة الداخلية للدول وكذا السياسة الخارجية[177].

6-الإنتقادات الموجهة للمدرسة الليبيرالية:

تعرضت المدرسة الليبيرالية إلى عدة إنتقادات يمكن إجمالها فيما يلي[178]:

1-أن الليبيرالية تجنح إلى الإعتقاد المثالي الذي لا يجعل الواقع العملي يشكل جزءا من تصوراته، بحيث تعول كثيرا على القانون الدولي ودور المنظمات الدولية دون الإلتفات إلى أهمية دور القوة في تشكيل السلوك الدولي

2-أن الليبيرالية لا تعتني بطبيعة الدول التي تقوم على عدم قبول وجود عنصر يزيد قوة في النظام الدولي عليها، فكل دولة تبحث عن تحقيق توازن القوى في محيطها، وهذا المطلب لا يتحقق من خلال إعمال القانون الدولي، وجهود المنظمات الدولية بل من خلال تضخيم دور القوة الذي تهمله المدرسة الليبيرالية.

[177] جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات واشكاليات، مرجع سابق، ص 54

[178] نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص49

ثانيا–المدرسة التقليدية (النظرية الواقعية) :

على الرغم من أن الواقعية الكلاسيكية جاءت أساسا كرد فعل على التيار المثالي حتى تفسر العلاقات الدولية تفسيرا أكثر واقعية خصوصا فيما يخص الحروب والنزاعات التي كانت تميز العلاقات بين الدول، فقد جاءت أساسا لفهم وإستيعاب الظواهر الدولية[179]، فالواقعية لم تكن نظرية مُخَصصة لفهم السياسة الخارجية، ويرجع ذلك أساسا إلى كون ميدان السياسة الخارجية أنداك جزء من العلاقات الدولية، ولم تكن فرعا مستقلا بذاته كما هو الحال الآن، فأَعتبرت آنذاك فرعا من السياسة الوطنية للدول تُطبق خارج حدود الدول.

كما ينظر الإتجاه الواقعي إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة رافضا بذلك كل ما يتعلق بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات، فالدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي وإثبات الذات، ولا يتوقف هذا المسعى إلا بالموت[180].

بالمقابل ينطلق الواقعيون في دراستهم للظواهر السياسية من الواقع الدولي المُعَاش أي دراسة ما هو كائن فعلا، معتمدين في ذلك على المقاربة المنهجية التجريبية القريبة من المقاربة الوضعية الكانطية، من خلال الممارسة السياسية والخبرة التاريخية، بينما ينطلق المثاليون ممّا يجب أن يكون، كما يرفض الواقعيون ما يدعيه المثاليون بوجود تناسق وإنسجام في المصالح بين الوحدات السياسية فعلى خلاف ذلك يرى الواقعيون بوجود تضارب في المصالح بين هذه الوحدات السياسية إلى درجة تؤدي إلى إندلاع الحرب[181].

1–الأصول التاريخية للواقعية السياسية:

ترجع الجذور الفكرية التاريخية للواقعية الكلاسيكية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكر الهندي القديم **كوتيليا kautilya** (296–312 ق.م) والمفكر الإيطالي **نيكولا مكيافللي** (1469–1527) والفيلسوف الإنجليزي **توماس هوبز** (1588–1679) وهي فلسفة قائمة على إعتبار الصراع على القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية فكل هؤلاء المفكرين يُجمعون على أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات الدولية، وإن كانوا يختلفون في طريقة توظيفه، وفي هذا الإطار يعتبر كوتيليا بأن القوة تلعب دور محرك أساسي

[179] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985، ص 23

[180] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص 149

[181] نفس المرجع، ص150

للسلوكية الدولية أو السلوك السياسي الخارجي للدولة، ولذلك فإنه يرى ضرورة أن تتسلح الدول بعنصر القوة للدفاع عن نفسها أو لغزو جيرانها أو لمواجهة أي عدوان محتمل عليها، وهو ما ذهب اليه مورغانثو حين إعتبر بأن: "**السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي دائما الهدف العاجل**"[182].

كما بحث كوتيليا في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم، وفي الحالتين فالدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين، إذ يعتبر " **كوتيليا** " بأن دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة، وفي وصفه لسلوك الدول فإنه يصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية إذ يقول:" **إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك إلتزام الحياد**"[183] .

إن الفكرة الأساسية للمفكر كوتيليا تكمن في البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة لتقوية الدولة داخليا وخارجيا سواء عن طريق تدمير خصومها، أو عن طريق التحالف مع غيرها من خلال التوطئة بشأن الفلسفة السياسية الواقعية القديمة لدى هؤلاء المفكرين ما يلي:[184]

1-إجماعهم على الدور الفعال للقوة في العلاقات الدولية وضرورة التسلح بها

2-تركيزهم على الدولة كوحدة تحليل من خلال جعلها الفاعل الرئيسي لتوجيه السلوك الدولي

3-يجعلون القوة كوسيلة وليس كغاية لتحقيق المصلحة الوطنية

4-يقرون بالفصل التام بين الأخلاق والسياسة ويتجلى ذلك في عدم مراعاتهم للعامل الديني كمتغير أساسي للعلاقات بين الدول، رغم هيمنة الكنيسة والتفكير الديني على الشؤون السياسية في الفترة ما بين أواخر القرون الوسطى والبدايات الأولى للعصر الحديث

---

[182] جندلي عبد الناصر، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011، ص 153

[183] عبد الحي وليد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994، ص 24

[184] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص155

2-مسلمات الواقعية الكلاسيكية:

إنطلقت الواقعية الكلاسيكية من مسلمات أساسية على المستويين الأنطولوجي والمنهجي فعلى غرار الفلسفة السياسية القديمة فإن الواقعية الكلاسيكية تجعل الدولة كمستوى وكوحدة تحليل مركزية بإعتبارها الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية، أما منهجيا فإن الواقعية الكلاسيكية تعتمد على المقاربة التجريبية القريبة من التجريبية الكانطية[185].

وفي هذا الإطار يمكن إجمال المسلمات التي إنطلقت منها الواقعية الكلاسيكية في النقاط التالية[186]:

1-أن الأخلاق ليست المحدد للسياسة وفي هذه المسلمة إشارة واضحة إلى الفصل التام بين الأخلاق والسياسة وحجتهم في ذلك أن المبادئ الأخلاقية غير متطابقة مع العمل السياسي.

2-إعتبار التاريخ مخبر لدراساتهم ولذلك فإنهم يعتبرون النظرية السياسية نتاجا للتجارب التاريخية والممارسة السياسية.

3-أن السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة غير قابلة للتغيير رغم التغيير المستمر للسلوكية

4-أن المصالح غير منسجمة وإنما متناقضة مما ينتج عن ذلك أن العلاقات الدولية تتميز دوما بالصراع

5-للفرد الحق الأخلاقي للتضحية بنفسه دفاعا عن مبدأ أخلاقي لكن الحق يسقط بالنسبة للدولة، إذ لا يمكن لها أن تقدم موقفا أخلاقيا على حساب عمل سياسي ناجح مثلا

6-إن للفوضى في النظام الدولي ناتجة عن غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وأن المبادئ والأخلاقيات والقوانين الدولية ليس لها أي تأثير على النظام الدولي لأن القوة هي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية، فالدول تلجأ دائما نحو زيادة قوتها في تعاملها مع محيطها الخارجي والتنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منها أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين، والصداقة التي قد تنشأ بين بعض الدول تعبر عن إلتقاء وتطابق

[185] Jean jacques roche, thèmes des relations internationales, Montchrestiens, paris, France,1997, p20

[186] ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص ص 23-25

المصالح بينها، وفي هذا الإطار يعتبر السياسي البريطاني ديز راتيلي **Diz ratily** بأنه:" **لا توجد صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصلحة دائمة**"[187].

7-تعد القوة وميزان القوى والمصلحة الوطنية من المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي، فمفهوم القوة يعتبر المتغير الأساسي لتفسير وإستيعاب السلوكية الدولية، كما ينظر الواقعيون إلى ميزان القوى على أنه الوسيلة الأنجع والأنجح لتحقيق السلام والإستقرار، كما يعتبر الواقعيون مفهوم المصلحة الوطنية معيارا أساسيا في السياسة الخارجية ذلك لأن الدول تامة السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض تستعمل سياستها الخارجية كوسيلة لتحقيق أهدافها المتعددة التي تصب كلها في خانة المصلحة الوطنية[188].

3-الفرضيات النظرية في المدرسة الواقعية الكلاسيكية:

يعتقد الواقعيون بأن الطبيعة البشرية ثابتة أو على الأقل يصعب تغييرها بسهولة، فالإنسان لا يميل إلى الخير والفضيلة وثمة قيود شديدة حول المدى الذي تستطيع فيه الإصلاحات السياسية أو التعليم والثقافة أن تغير من هذه الطبيعة فالإنسان ينزع إلى الشر والخطيئة وإمتلاك القوة[189]، كما يعتبر الواقعيون بأن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في إمكانياتها وتوجهات سياستها الخارجية حيث أن الجغرافيا تجعل بعض الدول أكثر عرضة للغزو عن الأخرى، كما تجعل بعض الدول تحتل مواقعا إستراتيجية أكثر أهمية من غيرها.

كما يعتقد الواقعيون بأن الصعوبة في تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي أو حتى الحكومة العالمية يدفعها إلى البحث عن سبل أخرى لتنظيم وإستخدام القوة وفي هذا الإطار يعتبر الواقعيون بأن ميزان توازن القوى يمثل أحد السبل في هذا المجال، إذ أن تساوي القوى بين الدول يحول دون سعي إحداها للهيمنة على الأخرى.

كما يرى الواقعيون بأن المبادئ المعنوية أو الأخلاقية يصعب تطبيقها على السلوك السياسي كون القائد السياسي يعمل على تحقيق أهداف سياسته الخارجية الرئيسية دون تعريض الدولة التي يمثلها إلى الخطر،

[187] ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص25

[188] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص 159

[189] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص60

فضلا عن أن القائد السياسي يعمل في إطار بيئة دولية مختلفة تماما عن بيئته المحلية لذلك فإن المعايير التي تحكمه في بيئته الدولية تختلف عن تلك التي تحكم السلوك السياسي داخل الدولة الواحدة[190].

بالمقابل تعتبر القوة محدد رئيسي للسلوك الدولي إذ أن غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية مقارنة بتلك الموجودة في النظام السياسي الداخلي يجعل من متغير القوة أكثر وضوحا في المستوى الدولي منه مقارنة بالمستوى المحلي.

4-مبادئ الواقعية الكلاسيكية:

تُعد تلك المسلمات منطلقات أولى للفكر الواقعي الكلاسيكي ومن خلالها قام الواقعيون بتشكيل البناء النظري للواقعية السياسية الكلاسيكية، حيث تتمثل المبادئ الأسياسية والتي لخضها هانس مورغنتاو فيما يلي[191]:

1-أن العلاقات الدولية تحكمها قواعد قانونية موضوعية كاملة في الطبيعة البشرية وبالتالي فأي تغيير في هذه العلاقات يقتضي إستيعاب هذه القوانين وفهمها

2-أن القائد السياسي يفكر ويتصرف وفقا للمصلحة التي هي مرادف للقوة حيث مفهوم المصلحة أداة تحليل رئيسية خارجية عقلانية فكل سياسة خارجية في نظر الواقعيين أساسها البحث عن المصلحة الوطنية كما تفسر القرارات المتخذة في مجال السياسة الخارجية بالغاية منها فأفضل سياسة خارجية هي تلك التي تحقق أقصى ربح ممكن أو أدنى خسارة ممكنة بتغيير النموذج العقلاني لعملية صنع وإتخاذ القرار في السياسة الخارجية وهنا يعتقد الواقعيون الكلاسيكيون بأنه ليس هناك أية دولة تلجأ إلى الحرب إذا كانت على دراية مسبقة بأنها سوف تخسر الحرب، ولكن هناك رأي معارض لذلك والذي يفترض بأنه إذا كانت الدول توسعية فإن أقوالها سيتخذ من تفوقه ذريعة لإستفزاز الدول الأخرى لدخولها في حرب معها.

3-على الأمم ذات السيادة الكاملة أن تحقق أمن بقائها وهو أدنى مصالحها الوطنية في سياستها الخارجية (الهدف القصير المدى)

4- يرفض مورغنتاو تطبيق المبادئ الأخلاقية بشكليها المجرد والعام على سلوكيات الدول وأنشطتها.

---

[190] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 60-61

[191] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص ص 159-161

5-إذا كانت القوة تحدد المصلحة والمصلحة تحدد القوة فهذا سيمكننا من الحكم على مدى قوة أو ضعف دولة معينة في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى من خلال علاقة القوة بالمصلحة.

6-يؤكد مورغنتاو على إستقلالية الجانب السياسي وهذا لا يعني إنفصاله عن الجوانب الأخرى وإنما جعله فوق كل هذه الجوانب، وفي هذا الإطار يعتبر هانس مورغنتاو بأن أهداف السياسة الدولية هي إحدى الأهداف التالية[192]:

1-الحفاظ على القوة أي سياسة الحفاظ على الوضع القائم

2-زيادة القوة أي سياسة توسعية إمبريالية

3-إظهار القوة أي سياسة تحقيق الهيبة

5- المفاهيم الأساسية في التحليل الواقعي:

يقدم الواقعيون حزمة من المفاهيم التي تعتبر أدواتها الأساسية في فهم وتحليل ظواهر العلاقات الدولية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1-مفهوم توازن القوى balance of powers:

ووفقا لمورغانثو فإن مفهوم توازن القوى ظهر كنتيجة لفوضوية النظام الدولي، وهي وسيلة عقلانية تقوم بها الدول لأجل التوازن بين مصالحها والحفاظ على السلام، حيث يعتبر دافيد هيوم **David Hume** أن الدول تعتمد سياسة توازن القوى من أجل الحفاظ على بقائها وإستقلالها أمام دول أكبر قوة منها، وذلك عبر مساعدة الطرف الأضعف.

الذي يرتبط بالآثار الناجمة عن وجود مبدأ القوة في العلاقات الدولية، فلا يمكن الحديث عن توازن القوى في غياب مفهوم القوة في حد ذاتها، فالصراع على القوة هو الذي يخلق الحاجة إلى توازن القوى، وبالتالي فإن التوازن هو ظاهرة متلازمة لظاهرة القوة، وإذا كان التوازن متلازما للقوة فإن الحرب ملازمة كذلك لإحتلال التوازن، فعندما تميل كفة القوة إلى أحد الأطراف المشكلة للتوازن تصبح إمكانية إندلاع الحرب

[192] للمزيد أنظر: جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 69-71

وكذلك: ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 26-28

كبيرة، لأن الطرف الأقوى سيميل إلى إستخدام قوته ضد الأخرين حسب قانون القوة الذي قدمه هانس موغنتاو، ولتفادي إندلاع الحرب وجبت العودة إلى حالة التوازن أو خلق توازن جديد[193].

بالمقابل فإن ستيفن والت لفت الإنتباه إلى الخلل الموجود في مفهوم توازن القوى وحاول تصويبه حيث يرد في المفهوم الشائع أن الدول تتوازن ضد القوة التي قد تحوزها بعض الدول الأخرى بما يهدد أمنها وبقاءها ومصالحها القومية، بينما في الحقيقة تتوازن الدول ضد التهديد الذي قد تمثله دول أخرى وليس بالضرورة ضد القوة[194].

كما تُحاول الواقعية البحث عن قواعد للعلاقات الدولية بحيث تكون هذه العلاقات محققة لمبدأ التوازن بين الدول المختلفة بقدر الذي يضمن تحقيق الأمن والسلام العالميين من ناحية، كما يضمن إزدهار وتطور هذه العلاقات دون الإخلال بمبدأ التوازن من ناحية أخرى، ويعني التوازن هنا الإستقرار ضمن إطار نظام يضم عددا من القوى المستقلة، وعندما يتعرض هذا التكافؤ للإضطراب أما بفعل قوة خارجية، أو نتيجة تبدل في عنصر أو أكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فإن هذا النظام يبدي ميلا إما لإعادة التكافؤ الأصلي أو لإقامة تكافؤ جديد[195].

كما تنطلق في تفسيرها للنسق الدولي بإعتباره غاية نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوة، وأن المبادئ والأخلاقيات والقوانين الدولية ليس لها أي تأثير على النظام الدولي، لأن القوة هي الحقيقة الأساسية في سياسات الدول الخارجية، فالدول تلجأ دائما نحو زيادة قوتها في تعاملها مع محيطها الخارجي، والتنافس بين الدول لزيادة قوتها، وأن الصداقة التي قد تنشأ بين بعض الدول تعبر عن التقاء وتطابق المصالح بينها، وقد تنتهي هذه الصداقة بمجرد تحقيق المصالح[196].

---

[193] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، مرجع سابق، ص ص 209-210

[194] أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 44، 2012، ص46

[195] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007، ص ص 234 – 235

[196] جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية: بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص ص 141 – 142

2-مفهوم الدولانية satism:

يرتبط هذا المفهوم بفكرة أن الدولة ذات السيادة هي التعبير الشرعي والممثل الوحيد للمجتمع السياسي على المستويين الداخلي والخارجي[197]، فعلى المستوى الداخلي ووفقا لمتغير السيادة تتيح السيادة للدولة إحتكار جميع أدوات الإكراه والعنف، كما أن سلطتها نافذة على إقليمها وشعبها دونما أن يشاركها في ذلك أي طرف سواء من الداخل أو الخارج ، ففي الدولة الواحدة هناك سلطة واحدة معترف بها وتملك حقا حصريا في شؤونها، أما على المستوى الخارجي فتتيح السيادة للدولة الحق الإعتراف بها ومساواتها القانونية مع غيرها من الدول، وعدم الإعتداء عليها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بأي شكل من الأشكال[198]، أما بالنسبة للواقعية فتعني أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية أما الفواعل الأخرى كالمنظمات الدولية سواء كانت حكومية أو غير حكومية فهي تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية والتأثير[199].

كما يعتبر الواقعيون بأن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية أما الفواعل الأخرى التي أنتجها التفاعل بين الدول كالمنظمات الدولية بمختلف أنواعها (حكومية وغير حكومية) فهي تأتي في مرتبة أدنى من ناحية الأهمية والتأثير.

3-مفهوم الفوضى الدولية Anarchy:

يعود أصل الكلمة إلى المصطلح اليوناني أنارخوس **Anarkos** والذي يعني حرفيا من دون حكومة أو حاكم[200]، إذ يرتبط هذا المفهوم إرتباطا مباشرا بمفهوم السيادة، بل هو أحد نتائجها الأكثر أهمية على المستوى الدولي، حيث تعني السيادة الخارجية للدول عدم خضوعها لأي سلطة فوقها مهما كانت، ولما

---

[197] تيموثي دن، الواقعية، في جون بيليس وستيف سميث(محرران)، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات،2004، ص249

[198] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2014-2015، ص210

[199] نفس المرجع، ص ص 210-211

[200] مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص324

كانت الدول جميعها متماثلة في السيادة من الناحية القانونية فهذا يعني أن النظام الدولي تحكمه الفوضى بتعبير الواقعيون والتي تعني غياب أي سلطة عليا فوق سلطات الدول[201].

كما يؤكد الواقعيون على فوضوية النظام الدولي التي هي حالة مستديمة لا يمكن التخلص منها بأي حال من الأحوال، وعليه فإن بينية النظام الفوضوية هي التي تتحكم في سلوك الدول، حيث تزداد عدوانية الدول ويزداد معها الشك وعدم اليقين من نوايا وسلوكات الدول الأخرى، وتصبح الحرب نتيجة لذلك ممكنة الحدوث في أي لحظة، وعليه يصبح الأمن والبقاء هاجس الدول وهدفها الأول كما أنها تعتمد على نفسها لتحقيقه.

4-مفهوم البقاء survival:

تزداد المخاطر التي تتهدد الدول بفعل البيئة الفوضوية للنظام الدولي بالشكل الذي يصبح أمنها معرض بشكل كبير للفقدان، وعليه تسعى الدول إلى إستخدام كل وسائلها المتاحة وعلى رأسها القوة العسكرية من أجل ضمان أمنها المتمثل في البقاء، وفي هذا الإطار يذهب هنري كيسنجر للقول بأن: " **بقاء الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى، ولا يمكن المساومة عليه أو تعريضه للخطر**"[202]، وهو ما ذهب إليه والتز من خلال قوله بأن: " **بعد دافع البقاء قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها**"[203].

5-المساعدة الذاتية self-help:

لا يمكن للدولة أن تعتمد على سلطة فوقها أو على دولة أخرى لضمان بقائها ضد التهديدات التي تأتيها من خارجها فإنها تضطر إلى الإعتماد على نفسها، ففي ظل البيئة الدولية الفوضوية يغيب وجود الحكومة العالمية التي تتكفل بضبط وإدارة شؤون العلاقات بين الدول، ومعه تقل فعالية أدوات الضبط الأخرى المتمثلة في المنظمات الدولية وتحت وطأة التهديدات التي تفرضها مثل هذه البيئة الفوضوية فإن الدول تجد نفسها مجبرة عل الإعتماد على قدراتها الذاتية لتحقيق وضمان أمنها وبقائها[204]، ويقتضي هذا المبدأ لجوء كل دولة إلى زيادة مخزونها من القوة لجابهة الأخرين عند الإقتضاء وفي حالات الشك والخوف التي تطبع

[201]أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مرجع سابق، ص211

[202]تيموثي دن، الواقعية، مرجع سابق، ص243

[203]نفس المرجع، ص242

[204]محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، مرجع سابق، ص212

العلاقات بين الدول فإن الدول تدخل فيما بينها في سباق للتسلح وهذا ما يخلق عند الواقعيين المعضلة الأمنية[205].

6-مفهوم القوة power :

يُورد محمد أنور فرج أسبابا ثلاثة تواجه مفهوم القوة الذي قدمه الواقعيون كمفتاح لتفسير سلوك الدول وهذه الأسباب هي[206]:

1-القوة ليست مطلقة، بل هي نسبية ويجب مقارنتها بقوى الدول الأخرى

2-القوة ليست مستقرة على حالها بل تتغير مع تغير عناصرها

3-ليس هناك عامل واحد يمكن من خلاله التحكم بالقوة حتى ولو تمثل في القوة العسكرية

لذلك لا يمكن إستيعاب مضمون القوة من حيث معناها فقط (القوة المادية والمعنوية) وإنما يشتمل مضمونها كل عناصر القوة (مكوناتها) وسبل إستعمال وإدارة القوة (الإقناع والإغراء والإكراه) أيضا وهكذا فإن مفهوم القوة أشمل وأعم من معناها.

وفي هذا الإطار يعتبر هانس مورغنتاو بأن" **السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية القوة هي دائما الهدف العاجل**"[207]حيث يعتبر بأن العلاقات الدولية مبنية أساسا على متغير القوة ، إذ أن سلوكيات الدول تدفعها حوافز الحصول على مزيد من القوة والتنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة في ذلك، بهذا المعنى تكون القوة وسيلة وغاية في نفس الوقت، لأن العلاقات الدولية محكومة دوما بعلاقات القوة والصراع من أجل القوة فهذه الأخيرة هي الغاية التي تبرر الدول من خلالها سلوكها العدواني.

[205] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، مرجع سابق، ص212

[206]أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مرجع سابق، ص230

[207] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص163

كما يحدث خلط ما بين مفهوم القوة والقدرة والتأثير وفي هذا الصدد يعرف أرنولد وولفرز **Arnold wolfers** القوة بأنها القدرة على دفع الأخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد[208]، أما في تمييزه ما بين القوة والنفوذ أو التأثير يرى وولفرز **wolfers** بأن القوة تعني تحريك الأخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، أما النفوذ أو التأثير فيعني القدرة على تحريك الأخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان أما النفوذ أو التأثير فيعني القدرة على تحريك الأخرين بالوعد والإغراء[209].

بالمقابل يعرف نيكولاس سبيكمان القوة بالقدرة على خوض غمار الحرب مما يستوجب من الدول بناء مؤسساتها العسكرية، أما شارلز كيندلبروغر **Charles p. Kindleberger** في كتابه "القوة والنفوذ: سياسة الإقتصاد الدولي وإقتصاد السياسة الدولية" فيعتبر بأن:" **الهيئة تولد القوة، النفوذ هو القدرة على التأثير على قرارات الأخرين، القوة هي إستعمال الوسائل المادية للتأثير على هذه القرارات، الهيمنة هي الحالة التي من خلالها يؤثر (أ) على عدد لا بأس به من قرارات (ب) دون أن تؤثر (ب) على قرارات (أ)**"[210].

أما هانس مورغنتاو فيرى بأن للقوة ثلاث مهام رئيسية في العلاقات الدولية: القوة كعلة مسببة، والقوة كهدف، والقوة كوسيلة، أما مهمة القوة كعلة مسببة فهنا تكون القوة بمثابة السبب المباشر لأي فعل سياسي، فبمجرد إمتلاك دولة ما لمقومات القوة، يعد سببا مباشرا لدفع وبسط هيمنتها وسيطرتها على الأخرين، أما مهمة القوة كهدف فهذا ما يوضحه تعريف مورغنتاو للعلاقات الدولية بأنها الصراع من أجل القوة، أما مهمة القوة كوسيلة فتنحصر في كونها أداة لبلوغ الغايات المرجوة[211].

---

[208] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص61

[209] نفس المرجع، ص61

[210] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص165

[211] للمزيد أنظر: ملحم قربان، الواقعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1971، ص84

جدول رقم (1): مكونات القوة لدى دعاة الواقعية السياسية

مكونات القوة عند سبيكمان	مكونات القوة عند مورغنتاو	مكونات القوة عند شتاينمتز
1-مساحة الإقليم	1-الجغرافيا	1-السكان
2-طبيعة الحدود	2-المصادر الطبيعية	2-أبعاد الإقليم
3-السكان والتجانس الإثني	3-القدرة الصناعية	3-الثروات
4-التطور الإقتصادي	4-القدرة العسكرية	4-المؤسسات السياسية
والتكنولوجي	5-السكان	5-نوعية القيادة
5-القدرة المالية	6-الشخصية الوطنية	6-الوحدة والترابط الوطنيين
6-درجة التكامل الإجتماعي	7-المعنويات الوطنية	7-إحترام الدول الأخرى وعقد
7-الإستقرار السياسي	8-نوعية الدبلوماسية	صداقات معها
8-الروح الوطنية		8-الطباع المعنوية

Source: Raymond Aron, paix et guerre entre les nations, calman levy, paris, 6eme edition,1968, p59

7-مفهوم المصلحة الوطنية National interest:

يعد مفهوم المصلحة الوطنية ركيزة أساسية من ركائز التحليل الواقعي الكلاسيكي حيث يرجع مفهومها إلى القرن 16 في إيطاليا والقرن 17 في إنجلترا فهو مفهوم مشتق من مجموعة من المفاهيم كمفهوم إرادة الأمير، مصالح السلالة الحاكمة، منطق الدولة القومية وإنتقال الولاء لها.

كما يرى **مورغنتاو** بأن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي، إذ أن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي مرادف للقوة[212]، كما أن المصلحة الوطنية حسب **جان باريا** لها معنيين، معنى ذاتي ومعنى موضوعي، أما المعنى الذاتي فينحصر في أن المصلحة الوطنية هي كل ما إستقرت عليه قرارات السياسة الخارجية، ومن ثم فإن أي قرار هو تعبير عن المصلحة الوطنية، وبهذا المعنى فإن المصلحة الوطنية مرتبطة بالأهداف التي يصبو إلى تجسيدها صناع القرار إلى واقع ملموس من خلال الوسائل والأليات التي يعتمدونها في سياستهم الخارجية.

[212] Hans j. Morgenthau, politics among nations, new york, USA, knopf,1967, p5

تُركز المدرسة الواقعية على مفهوم المصلحة[213]، فهي الأساس الذي إعتمد عليه الواقعيون في تفسير السلوك الخارجي للدول، والوصول لسياسة خارجية عقلانية، حيث تفترض الواقعية أن الساسة والقادة في دولهم عقلانيون وهم يفكرون ويتصرفون في حدود المصلحة القومية لدولهم، وليس حسب دوافعهم الخلقية، ولذلك فإن المصلحة هي التي تجعل السياسة الخارجية لأية دولة تظهر كحلقة متصلة وعقلانية ومفهومة ومتسقة مع نفسها، دون إعطاء أي إعتبار للدوافع والمزايا الفكرية والخلقية التي يتمتع بها القادة السياسيون، فالمصلحة عند مورغنتاو تتضمن مفهوم القوة التي تنطوي على أي شكل من أشكال السيطرة الشاملة لكافة العلاقات الإجتماعية من إنسان لأخر فالمصلحة هي القوة وأنهما مترابطتان ومتداخلتان ويتأثران ببعضهما البعض إلى درجة أن تغير أحدهما في الإتجاه الإيجابي أو السلبي يؤثر في الأخر.

بالمقابل يتفق كل من هانس مورغنتاو وجان باريا في تعريفهما للمصلحة الوطنية والتي تصنف عندهما إلى عدة أشكال[214]:

1-المصالح الأولية: هي تلك المصالح المتعلقة بالحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة وحمايتها من أي عدوان

2-المصالح الثانوية: تلك المصالح التي تهدف إلى حماية المواطنين الذين يعيشون خارج الدولة

3-المصالح الدائمة: تلك المصالح الثابتة نسبيا خلال فترات طويلة من الزمن

4-المصالح المتغيرة: تلك المصالح التي تعبر عن أراء المسؤولين أو الرأي العام أو جماعات ضغط تجاه تعامل مع موقف معين أو هدف معين

5-المصالح العامة: تلك المصالح التي تمثل المبادئ أو التوجيهات في السياسة الخارجية لدولة معينة، وهي المصالح التي كانت مهيمنة في فترة الحرب الباردة

[213] للمزيد أنظر: بيتر سوتش، جوانيتا الياس، أسس العلاقات الدولية، ترجمة: منير محمود بدوي السيد، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013، ص ص 55-56

[214] للمزيد أنظر: ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص ص 28-29

وكذلك: عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 185

6-المصالح الخاصة: تلك المتعلقة بضمان حياد دولة معينة في إطار سياسة إبقاء توازن في ميزان إقليمي قوي بمعنى عدم تدخل أي دولة بغرض المحافظة على الوضع القائم

7-المصالح المتطابقة: تلك المصالح التي تتطابق فيها مصالح دولتين أو أكثر وهي المصالح التي تكون عادة في علاقات التكامل بين الوحدات السياسية

كما أن هناك ثلاث أنواع من السياسات الخارجية : سياسة خارجية تهدف إلى زيادة القوة ، سياسة خارجية تهدف إلى الحفاظ على القوة ، وسياسة خارجية تهدف إلى التباهي بالقوة[215] ، فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل والوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية ، ونمط التفاعل وشكل العلاقات فيها ، وهي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ والتشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة ، أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي رغم الإختلاف الكبير والتباين في المكونات الداخلية لهذه الدول، و هذا ما لا يترك مجال أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية [216] .

وحسب مورغانثو **Morgenthau** فإن فكرة المصلحة وفكرة القوة، والمصلحة في مفهومه تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه بفكرة التأثير والتأثر والسيطرة، بمعنى آخر فإن القوة السياسية التي يعنيها هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، وهي بذلك ليست مرادفا للعنف بأشكاله المادية العسكرية، وإنما هي أوسع نطاقا فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية، والتفاعل الذي يحصل بين هذه العناصر والمكونات، هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة.

وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي، في مواجهة غيرها من الدول، وعليه تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة، وإستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها وإستراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

---

[215] أنظر: جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،1985، ص ص 69 – 71

[216] James D. fearon," Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations", p 297, In: http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf

شكل رقم(): أشكال المصلحة الوطنية

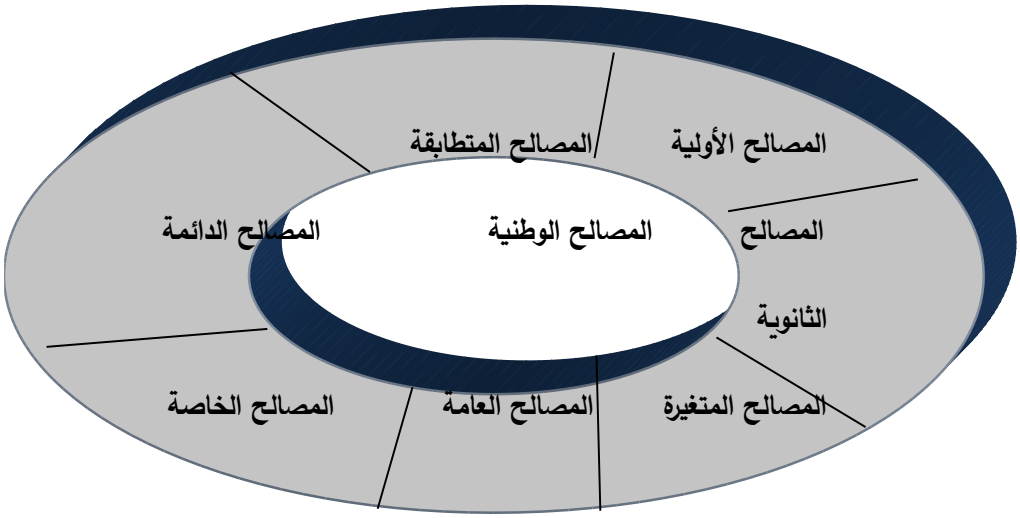

المصدر: عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق،174

6-القواسم المشتركة بين أنصار الواقعية الكلاسيكية:

يمكن إجمالها فيما يلي[217]:

1-إستنادهم للتاريخ كمخبر لأبحاثهم ودراساتهم للواقعية للتوصل إلى تعميمات بشأن السلوك الدولي

2-إعتمادهم على الدولة كوحدة تحليل أساسية للنظرية الواقعية على عكس المثاليين الذين يركزون على معايير السلوك الدولي المستندة على القانون والتنظيم الدولي

3-إيمانهم بالطبيعة الشريرة للإنسان والتي تدفعهم دائما إلى العنف

4-إصرارهم على ضرورة الفصل التام بين الأخلاق والسياسة

[217]جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص73

5-إيمانهم بأن العلاقات الدولية تتسم دوما بالصراع في غياب التجانس والانسجام بين الوحدات السياسية، إجتماعيا، ثقافيا وإقتصاديا وهم يولون أهمية كبيرة للدور الفعال للدبلوماسية لفض الصراعات والنزاعات الدولية.

6-إيمانهم بإستعمال القوة كوسيلة ضرورية لتحقيق المصالح وإجماعهم على القوة العسكرية ورفضهم للمبادئ والأسس والمعايير الأخلاقية لأنها صعبة التطبيق على السلوك السياسي

7-إيمانهم بأن السياسة الخارجية هي سياسة براغماتية نفعية تعتمد بالدرجة الأولى على تحقيق المصالح

8-منحهم أهمية كبرى لمبدأ توازن القوى وخاصة منهم سبيكمان ومورغنتاو

9-إعتمادهم على المفاهيم الجيوبولتيكية في دراستهم للعلاقات الدولية

10-إشتراكهم في عناصر ومكوناتها كالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجيا والعلمية، القدرة العسكرية، المؤسسات السياسية والتركيبة السكانية فضلا عن إهتمامهم بالدور المؤثر للدبلوماسية لفض النزاعات والصراعات الدولية.

بالمقابل حاول **راندال شويللر Randall Schweller** الجمع ما بين طروحات وإفتراضات الواقعيين الكلاسيكيين والجدد والتي حصرها فيما يلي[218]:

1-لا يواجه الأفراد بعضهم البعض بصفة فردية وإنما كأعضاء ضمن جماعات سياسية تتولى تنظيم ولاءاتهم، فالدولة هنا هي الإطار العام والوحيد الذي يتفاعل فيه ومن خلاله الأفراد والجماعات، وهذا الإفتراض هو عام بالنسبة للواقعيين فكلهم يسلمون بمحورية وأهمية الدولة بالنسبة للوجود الإنساني وضمان حريته وبقائه، وعلى المستوى الدولي تعتبر الدولة الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية

2-الفوضى هي الناظم للعلاقات الدولية ورغم أن فكرة الفوضى كتجسيد لحالة الطبيعة يمكن العودة بها إلى توماس هوبز إلا أن إعتمادها كمنطلق للتنظير في العلاقات الدولية هو حديث جدا ويرتبط أساسا بأعمال الواقعيين الجدد ككينيث والتز حيث أصبح من المسلم به لدى الواقعيين والليبيراليين (الجدد) بأن النظام الدولي هو فوضوي يمارس تأثيره على سلوك الدول

[218] أحمد محمد أبو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة، مرجع سابق، ص42

3-إن القوة هي العامل الرئيسي في العلاقات الدولية وهي الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف الدولة، وبغض النظر عن الجدل الواقعي حول إعتبار القوة كهدف عند الكلاسيكيين أو إعتبارها كوسيلة لتحقيق الأمن عند الواقعيين الجدد فإن القوة تعتبر الموضوع الجوهري في الرؤية والتحليل الواقعيين للسياسة الدولية.

4-إن طبيعة العلاقات الدولية هي صراعية وبدون الصراع يفقد العالم مبررات وجوده

5- لا يمكن للبشر تقليل حدة الصراعات الدولية عن طريق العقل والمنطق فهم هنا يخالفون ما ذهب إليه الليبيراليون لكنهم في المقابل يختلفون فيما بينهم كذلك حول طرق ووسائل الحد من هذه الصراعات، حتى وإن كانوا في أغلبهم يحبذون فكرة توازن القوى.

6-ليس للقوة وظائف أخلاقية فحسب الواقعيين تعتبر الأخلاق منتجا من منتجات القوة وليس العكس، وبالتالي وجب الفصل بين الأخلاق والسياسة عند تحليل سلوك الدول

7-إن حاجات الدول وضروریاتها تتغلب على أخلاقياتها عند حدوث تضارب بينهما فالدول على عكس الأفراد لا تضحي بمصالحها من أجل مبادئ تؤمن بها

بالمقابل حدد لنا **أحمد علي سالم** مجموعة من الإفتراضات يعتبر أساسية بالنسبة للواقعية بشكل عام حددها فيما يلي[219]:

1- الدولة هي الفاعل الرئيس والأهم في العلاقات الدولية وهذا يعني النظر عدم الإعتراف بأهمية وتأثير الفواعل الأخرى من غير الدولة

2-الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ وهذا يعني النظر إلى الدولة ككتلة واحدة عند تحليل وتفسير سلوكها تجاه الدول الأخرى تماما كسلوك الكرة على طاولة البلياردو

3-الدولة فاعل عقلاني بالأساس وتدفعها عقلانيتها دائما إلى القرارات والسلوكات التي تميل فيها كفة المنفعة عن كفة الكلفة

[219] أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد20، خريف2008، ص120

4-الأمن القومي يأتي على رأس أولوية القضايا الدولية، ومفهوم الأمن لدى الدولة يرتبط بالتهديدات العسكرية التي تأتيها من غيرها من الدول، وهنا يصبح إمتلاك القوة مطلبا ضروريا تحافظ من خلاله الدول على أمنها القومي العسكري

7-الإنتقادات الموجهة للمدرسة الواقعية:

تعرضت النظرية الواقعية إلى جملة من الإنتقادات نجملها فيما يلي[220]:

1-الإخفاق في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة، والتمييز بين القوة التي تأتي كنتاج سياسي، والقوة التي هي مجرد أداة، والقوة التي تؤثر كدافع محرك، فكل واحد من هذه المفاهيم يفسر ظواهر ويرتب نتائج، ويبرز حقائق تختلف في طبيعتها ومضمونها عن بعضها البعض، فالواقعية جعلت القوة محددا وحيدا في السلوك السياسي للدولة، بينما هناك محددات أخرى قد تساهم في تشكيل سلوك الدولة السياسي، كالمحددات الدينية والأيديولوجية والإجتماعية، ويترتب عن حصر الأمر في محدد القوة، عجز المدرسة الواقعية عن تفسير السلوك السياسي الدولي الذي يخضع لمحددات أخرى.

2-كما أن موضوع المصلحة القومية لم يحلل تحليلا متعمقا وكافيا فقد عالجه مورغنتاو كهدف سهل التحديد.

3-أن رؤية الواقعية تجاه النظام الدولي هي إنعكاس للرؤية الغربية تحديدا، حيث تستعر المنافسة هناك بين الدول على توسيع رقعة المصالح خارج الحدود الجغرافية، وتعزيز الهيمنة على دول الجنوب التي لا تستطيع الوقوف أمام الأطماع الغربية.

4-أن النظرية الواقعية في رأي بعض ناقديها مفعمة بالصيغة الإستاتيكية العامة فالنظام السياسي الدولي في نظرهم غير متغير

5-إن منهج التحليل الذي إعتمده مورغنتاو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية بإستمرار، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بسيطة بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة

[220] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص76

6-أن القوة لا يمكنها أن تستخدم وحدها كأداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية فإلى جانب القوة توجد قيم وعوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي للدول

7-الزعم بأن المصلحة القومية حقيقة موضوعية ينم عن تصور ثابت للعلاقات الدولية من ناحيتين أولهما أن المتغيرات الأخرى تنتظم بشكل هرمي تحتل المصلحة الوطنية فيه المكانة الهامة من حيث الأهمية والتأثير، وثانيهما أن المصلحة الوطنية لكل طرف متفاعل في المسرح الدولي معلومة الهوية بل ومحدودة.

8-التركيز على السببية الثابتة وإهمال حرية الإرادة والإختيار التي يقول بها المثاليون.

ثالثا–المدرسة الراديكالية (النظرية الماركسية)

لم ينل التنظير الماركسي للعلاقات الدولية إلا قليلا من الإهتمام الأكاديمي داخل الحقل، حيث بقيت الماركسية حبيسة لإعتبارات الإيديولوجيا والجغرافيا، كما أن التطور النظري للعلاقات الدولية لا نجدها تذكر إسهامات الماركسيين إلا من خلال الحضور المحتشم للنيوماركسية (التبعية) من خلال النقاش الثالث في الثمانينات، والتي أقصيت منه في نهاية الأمر لصالح التحالف نيو–نيو الذي مثل الطرف العقلاني ضد التأمليين فيما بعد[221].

لذلك تُعتبر الماركسية حصيلة أفكار ورؤى متنوعة قدمها العديد من الفلاسفة والمفكرين عبر العديد من الأزمنة والعصور ومن مجالات وتخصصات شتى للفكر البشري، ففي الإقتصاد نجد تأثرها الواضح بعلماء إقتصاد إنجليز كأدم سميث ودافيد ريكاردو وتوماس مالتوس، وفي التاريخ فقد إستقوا فكرة الصراع الطبقي من العديد من المؤرخين وعلى رأسهم كل من تيري وغيزوت، إذ يعتبر ماركس بأن تيري هو أب الصراع الطبقي، وفي ميدان السياسة تأثرت بأفكار سان سيمون حول الإشتراكية الطوباوية وبأفكار شارل فوريه حول الطبقة العاملة وكيفية وصولها للحكم، وفي ميدان الفلسفة دانت بالفضل إلى فكرة الديالكتيك أو الجدل التي أتى بها هيجل ولكن مع تغيير جوهري عليه، إذ يقول ماركس وجدت ديالكتيك هيجل واقفا على رأسه فأجلسته على قدميه[222].

كما تُعد الماركسية التقليدية من بين أهم المدارس في العلاقات الدولية المفسرة لبعض الظواهر الدولية كالإمبريالية والصراع الدولي من الزاوية الإقتصادية، ومن بين زعمائها نجد كل من كارل ماركس وفريديريك إنجلز وجون هوبسون وفلاديمير لينين وروزا لوكسمبورغ.

1–إشكالية وجود نظرية ماركسية للعلاقات الدولية:

يُعد التصور الماركسي التقليدي نتاج لواقع تميز بالصراع الطبقي بين الطبقة الحاكمة المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة العاملة، إلاّ أنه لم يشكل نظرية عامة أو نظرية بعينها للعلاقات الدولية، غير أن هذا لا يعني عدم

[221] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص254

[222] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص94

وجود محاولات ماركسية للتنظير في العلاقات الدولية، غير أن هناك أسباب عديدة تقف وراء عدم وجود نظرية ماركسية وإنما محاولات تنظيرية للعلاقات الدولية يمكن أن نحصرها فيما يلي[223]:

1-تركيز إهتمام الماركسيين على البيئة الداخلية للمجتمع الواحد، إعتقادا منهم بأن التحولات الأساسية تبدأ من التناقضات الداخلية للمجتمع الواحد

2-لا يفصل الماركسيون بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للمجتمع الواحد، وبالتالي فإنهم عندما يدرسون المجتمع بكل تناقضاته الداخلية لا يعني تجاهلهم للبيئة الخارجية للمجتمع

3-يهتم التنظير في العلاقات الدولية بجوانب أخرى فضلا عن الجانب الإقتصادي الذي يعد محور تفسير الماركسيين للظواهر

4-عدم إلمام الماركسيين بكل الظواهر الدولية وإقتصارهم على تفسير ظاهرتي الإمبريالية والصراع الطبقي وجعلهما كمتغيرين أساسيين في تحليلهم، من خلال إعتبارهم الطبقة كفاعل والإمبريالية كقوة محفزة

5-رغم أن العلاقات الدولية هي علاقات بين الدول، فإن الماركسيين ينكرون دور الدولة بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوال الدولة، معتبرين أن الصراع ليس صراعا دوليا أي بين الدول وإنما صراع طبقي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا، وهو صراع إيديولوجي لأنه بين إيديولوجيتين مختلفتين وهما: الرأسمالية والإشتراكية وهو صراع إقتصادي لأنه يدور حول أسلوبين مختلفين بشأن ملكية وسائل الإنتاج[224].

كما يبدأ تناول الماركسية للعلاقات الدولية من خلال تركيزها على صلة النظام الطبقي بالدولة، من خلال مفاهيم المادية التاريخية، الطبقة، نمط الإنتاج، الاستغلال، الثورة، الاغتراب والإيديولوجية، وأن الصراع لدولي مرتبط أساسا بالصراع الطبقي، وكيف يتم نظام الاستغلال على المستوى الدولي، وكيف يولد السوق فائض القيمة وينظمها على المستوى المحلي والدولي، والماركسيون يرون أن التحليل الاقتصادي والطبقي يسلط الضوء على المشاكل الجوهرية في السياسة الدولية، بينما يعترض الكثير من رواد الواقعية والليبرالية على الماركسية بأنها لا تمثل نظرية في العلاقات الدولية، فحسب مارتن وايت **Wight Martin** بأن إسهامات ماركس وإنجلز لم تقدم إسهامات مهمة وواضحة في السياسة الدولية، ولذا يرى كينيث والتز كذلك أن

[223] للمزيد أنظر: عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1992، ص56

[224] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص209

الماركسية كنظرية في العلاقات الدولية جرى تعديلها في ما بعد خصوصا عند لينين ومدرسة رفض التبعية، أما الكثير من رواد التبعية فيرون بأن الماركسية لا تمثل نظرية واحدة بل هي إقتراب أوسع في دراسة العلاقات الدولية والعلاقات الإقتصادية الدولية.

2-مفهوم الماركسية:

إن الماركسية هي حسب بعض الأدبيات السياسية والإجتماعية الفكر الماركسي ككل وما تحتويه من مزيج من دياليكتيك مادي ومذاهب سياسية وإقتصاد سياسي وفلسفة سياسية ومتعقدات إيديولوجية وإجتماعية، وتسعى الماركسية إلى إحداث تغييرات جذرية من خلال نشر إيديولوجيتها في كافة أنحاء العالم، ولذلك تُصنّف الماركسية ضمن المنظور الثوري للعلاقات الدولية فهي تصور شامل للعالم وتريد تغييره بما يتماشى والمعتقدات الماركسية اللينينية التي تصبو إلى تحقيق عالم شيوعي خال من الصراع الطبقي، وبالتالي من الدولة التي هي في نظرهم شر لا بد منه[225].

وعموما يوجز **روبرت هيلبرونز Robert Heilbroner** أربعة عناصر أساسية تلتقي حولها معظم كتابات الماركسيين وهي على النحو التالي[226]:

1-النهج الجدلي الذي يفضي إلى المعرفة والمجتمع ويحدد طبيعة الحقيقة بوصفها ديناميكية مثيرة للخلاف ويرجع إختلال التوازن الإجتماعي والتغيير الناجم عنه إلى الصراع الطبقي ونشوء التناقضات المتأصلة في الظواهر الإجتماعية والسياسية.

2-نهج مادي يفضي إلى التاريخ إذ أن تطوير القوى الإنتاجية والفعاليات الإقتصادية عامل رئيسي في التغير التاريخي ويعمل من خلال الصراع الطبقي من أجل توزيع الناتج الإجتماعي

3-نظرة عامة للتطور الرأسمالي إذ تتحكم بالنمط الرأسمالي للإنتاج ومصيره مجموعة من القوانين الإقتصادية لحركة المجتمع الحديث

[225] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص210

[226] روبرت جيلبين، الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات،2004، ص56

4-إلتزام معياري بالإشتراكية إذ يعتقد جميع الماركسيين أن مجتمعا إشتراكيا هو الغاية الضرورية والمستصوبة للتطور التاريخي

كما ساهمت المدرسة الماركسية في إثراء حقل العلاقات الدولية من خلال[227]:

1-كونها تلقي الضوء على أهمية العوامل الاجتماعية الاقتصادية في العلاقات الدولية وهي في هذه تختلف عن الواقعية الماركنتيلية وليبيرالية السوق الرأسمالية

2-أنها أضافت تأكيدا إدراكيا لعدم المساواة في النظام السياسي العالمي فعلى الرغم من المساواة الشكلية القانونية بين الدول المستقلة فإن واقع السياسة الدولية عبارة عن واقع اللامساواة خاصة في الجانب الاقتصادي والفجوة بين الشمال والجنوب

3-إن التقاليد الماركسية كنظرية ديناميكية للسياسة العالمية أكثر تحديدا وأكثر تكاملا من نظرية توازن القوى الواقعية والنظريات المقارنة الستاتيكية للمؤسسات الديمقراطية الليبيرالية وتحاول هذه النظرية الديناميكية أن تفسر أنماط التغيير

4-أنها تقدم مفهوما أساسيا وجذابا حول السياسة العالمية، إنها تصور حالة الحرب والسلام محددة بواسطة الصراعات والتعاون بين وحدات متميزة لا هي دول ولا هي أنظمة دستورية ولا أفراد من رجال الدولة وإنما هي الطبقات الاجتماعية وبشكل محدد الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة وسياسات الحرب والسلام تحدث عبر القوميات وتخترق الحدود ولا تقتصر فقط على الصراعات الداخلية.

بالمقابل، لا تزال المدرسة الماركسية مدرسة مهمة في تحليل العلاقات الدولية ورؤية مكونات النظام الدولي، حيث يعتبر نيكولاس بولانتزانس أن:" كل نظرية سياسية هي منذ ماكس فيبر إما حوار مع الماركسية أو هجوم صريح عليها"[228] .

المدرسة الماركسية هي من حيث الأصل إمتداد للاشتراكية وهي تعود للفيلسوف الألماني كارل ماكس الذي يرى بأن الرأسمالية ولدت مجتمعا مقسما لطبقتين:

---

[227]أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007، ص ص318-319

[228]أنظر: بولانتزاس نيكولاس، نظرية الدولة، تر: ميشيل كيلو، دار التنوير، بيروت، 2010، ص7

1-الطبقة الأولى: هي الطبقة الكادحة التي تعيش على بيع قوة عملها مقابل الأجرة التي يمنحها الأغنياء لهم، وهذه الطبقة تسمى البروليتاريا

2-الطبقة الثانية: هي الطبقة الغنية التي تعيش على شراء جهد الطبقة الكادحة وأعمالها وهذه الطبقة تسمى البرجوازية

ويرى ماركس أن هذا التناقض المجتمعي المتولد عن انقسام المجتمع الى هذين الطبقتين سيخلق بالضرورة صراعا بين المجتمع وسينتهي الأمر بصورة حتمية الى مجتمع اشتراكي يتخلص من وجود الطبقة الغنية وتصبح أدوات الإنتاج والمصارف والشركات وغيرها كلها ملك للدولة التي توزع الثروة بالتساوي.

ويعتبر الجانب المنهجي من أبرز إسهامات الماركسيين في دراسة الظواهر الإجتماعية حيث دعوا إلى تبني قواعد المنهج الجدلي المادي الذي يتيح حسبهم الوصول إلى معرفة القوانين الموضوعية التي تحكم مختلف الظواهر، كما أنه يمكن من رؤية الأشياء في عملية تغيرها وتحولها الدائم والمستمر.

3-مبادئ الماركسية: تتمثل المبادئ التي يعتمد عليها المنهج الماركسي في تفسيره الديالكتيكي لمختلف المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع البشري حسب كل من ماركس وإنجلز في مبدأين أساسيين:

أ-المادية الجدلية:

تمثل المادية الجدلية علاقة التأثير والتأثر بين الطبقات المتناقضة على مختلف مستويات تطوراتها داخل المجتمع الواحد، كما تمثل العلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية، فحسب ماركس فإن البنية التحتية(الإقتصاد) تؤثر وتحدّد البنية الفوقية (السياسة والسلطة السياسية) وهذه الأخيرة تعود وتؤثر على البنية التحتية[229].

[229] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص215

عنوان الشكل (2): العلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية

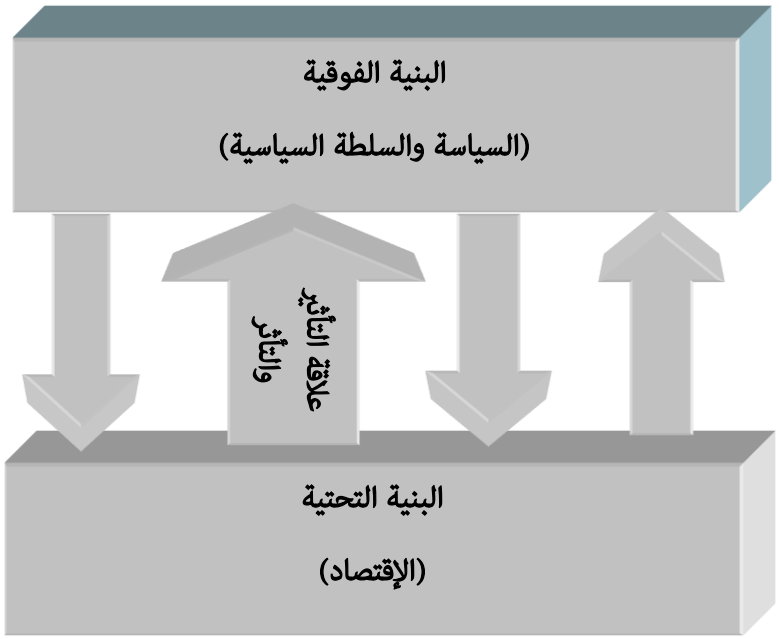

المصدر: عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم الإجتماعية والسياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص167

من خلال هذا الشكل يتبيّن الدور الفعال الذي يلعبه المتغير الإقتصادي في التحليل الماركسي، حيث أنه من يمتلك إقتصادا قويا يمتلك مجتمعا قويا والعكس، فالدول الأكثر تصنيعا في العالم هي دول أكثر قوة إقتصادية وهي دول قوية وقراراتها تؤثر بشكل أو بأخر على بقية الوحدات السياسية للمجتمع الدولي، بمعنى أن بنيتها التحتية الإقتصادية تؤثر بشكل إيجابي على بنيتها الفوقية السياسية (عملية صنع القرار).

كما يدور مضمون المادية الجدلية حول ثلاثة قوانين أساسية وهي[230]:

1-قانون وحدة الأضداد وصراعها

2-قانون الإنتقال من التغير الكمي إلى التغير الكيفي

3-قانون سلب السلب أو نفي النفي

[230] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص215

ويمكن تحديد مضمون وحدة الأضداد وصراعها في ضرورة إحتواء أية ظاهرة إجتماعية على طرفين متناقضين بداخلها، مما ينتج على ذلك صراعا متواصلا بينهما دون أن تؤدي ذلك إلى تصدع وحدة الظاهرة وحينئذ يحدث التحول[231].

أما **قانون الإنتقال من التغير الكمي إلى التغير الكيفي** فيرى ماركس أنه إذا حدث إختفاء للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحلت محلها الملكية العامة أو الجماعية لوسائل الإنتاج فإن نظاما جديدا سيبرز إلى الوجود يتمثل في النظام الإشتراكي، وبالتالي فإن التغير الكمي يتمثل في ملكية وسائل الإنتاج في خين يتمثل التغير الكيفي في نوعية النظام الاجتماعي الذي ينتج عن ذلك التغير، أما **قانون نفي النفي أو سلب السلب** فيتمثل في كل نظام جديد ينفي أو يسلب بعض خصائص النظام القديم.

ب-المادية التاريخية:

تقوم الماركسية على مفهوم الطبقية كفاعل أساسي وبالمادية كأساس للمجتمع[232]، إذ يرى ماركس بأن المجتمع البشري الذي إنطلق من النظام الشيوعي سينتهي حتما إلى النظام الشيوعي، وفي هذا الإطار يرى كل من ماركس وإنجلز أن كل مرحلة تاريخية للمجتمعات البشرية تحتوي في طياتها نزعا من العلاقات الديالكتيكية بين القوى المتضاربة والتي من خلالها يظهر نظاما جديدا، كما إعتبرا بأن التاريخ ما هو سوى تاريخ الصراع الطبقي بين الطبقة الحاكمة والطبقة العاملة، فالمجتمع البشري مر بخمسة أشكال مختلفة من نمط الإنتاج الذي يحدد البنى الفوقية القانونية والسياسية والإيديولوجية التي تعتبر ضرورية لبقائه وتماسكه وتوازنه وفي كل نمط إنتاجي يوجد مستوى تقني معين وطريقة إمتلاك لوسائل الإنتاج.

[231] للمزيد أنظر: عبد الناصر جندلي، إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تحصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004-2005، ص154

[232] Tony Thorndike, the revolutionary approach The Marxist perspective, in Trevor Taylor, pp56-57

الشكل رقم (3): التطور التاريخي للمجتمعات البشرية

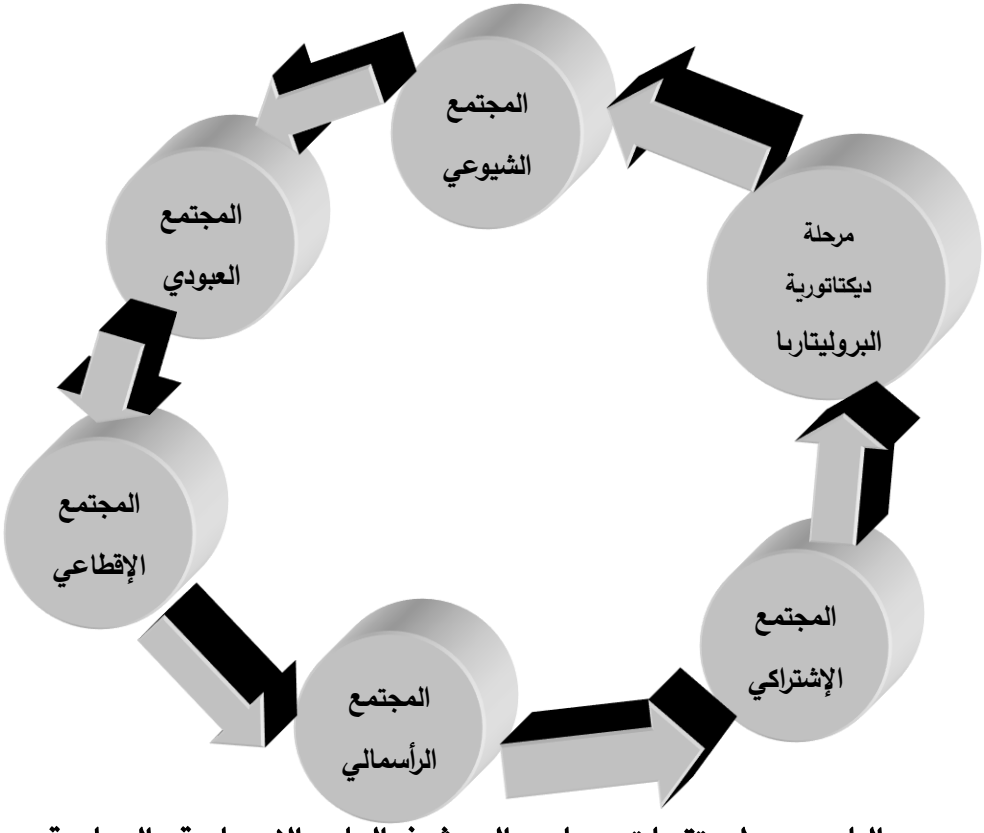

المصدر: عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص169

4-الإطار النظري للتحليل الماركسي:

ينطلق منظرو الماركسية في تفسيرهم وتحليلهم للظواهر السياسية الدولية من المادية الجدلية للتاريخ والتي تعني دراسة مختلف الأبنية والممارسات الإجتماعية المتميزة من إقتصاد وسياسة وإيديولوجية وهي الأبنية التي تساعد على التفسير السياسي التي تتميز به كل حقبة تاريخية، إذ تتضمن كل مرحلة تاريخية بوجود قوى متناقضة ومتصارعة فيما بينها بحيث ينبثق عن صراعهما قوى إجتماعية جديدة تنتظم في علاقات جديدة، تحكمها قواعد القوة الغالبة في المجتمع، أي أن هذا الصراع يؤسس عليه نموذج نظام جديد[233].

بالمقابل تعتبر المدرسة الماركسية بأن الملكية الخاصة هي السبب المباشر لتلك الحروب التي جرت بين الأمم والطبقات على مر تاريخ البشرية، فقد كانت الطبقات المالكة (إقطاع، برجوازية، رأسمالية) عبر التاريخ هي المثيرة دائما للحروب بغرض الإستيلاء على الثروة، وعليه يعتبرون النزاعات والحروب المحلية والإقليمية

[233] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص146

والعالمية التي تجري بين الدول كلها ناجمة عن السياسة الإحتكارية التي تنتهجها الطبقات الرأسمالية في العالم.

كما تسعى المدرسة الماركسية لتفسير العلاقات الدولية من خلال الخصائص التي يبرزها نمط الإنتاج الرأسمالي في أخر مراحل تطوره، فالإمبريالية عند الماركسيين هي وصف لمرحلة خاصة من تطور الرأسمالية ونتيجة لهذا التطور تصبح فيه الإمبريالية الشكل المميز للرأسمالية نفسها، وبالتالي تهتم النظرية الماركسية بالنمط الرأسمالي في الإنتاج وليس بتلك العلاقات التي تحدث بين الإمبريالية والمستعمرات التابعة لها.

بالمقابل فإن تحليل العلاقات الدولية عند الماركسيين هو تحليل يستند على مفهوم الصراع الطبقي في المجتمع الدولي لأن السياسات الخارجية للدول هي سياسات تتضمن في جوهرها مصالح وأهداف وتطلعات الطبقات الحاكمة والمهيمنة في دولها، وعليه فإن دراسة أي ظاهرة سياسية دولية هي ظواهر غير مستقلة عن القوى الإقتصادية المسيطرة في مجتمع ما من جهة، وعن نمط الإنتاج فيه من جهة أخرى وأن الدوافع السياسية والإيديولوجية والدينية والعسكرية ما هي في الحقيقة الأمر إلا نتاج وتعبير عن نمط العلاقات الإقتصادية والطبقية السائدة في ذلك المجتمع[234].

5-مسلمات المدرسة الماركسية:

يمكن حصر المسلمات الأساسية للفكر الماركسي فيما يلي[235]:

1- لا تنظر الجدلية إلى الطبيعة على أنها عبارة عن مجموعة من الأشياء والظواهر المنفصل بعضها عن بعض، بل على أنها كل موحد منسجم حيث تتصل الأشياء والظواهر إتصالا عضويا ويرتبط كل منها بالأخر

2-لا تنظر الجدلية إلى الطبيعة على أنها حالة من الهدوء والثبات والركود وعدم التغير بل تنظر إليها على أنها حالة من الحركة والتغير الدائمين والتجدد والنمو المستمرين حيث يولد كل شيء بينما ينحل شيء أخر ويزول

[234] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص148

[235] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، مرجع سابق، ص258

3-لا تعتبر الجدلية عملية النمو على أنها مجرد عملية نماء لا تؤدي بها التحولات الكمية إلى تحولات كيفية بل على أنها عملية نمو ينتقل من التحولات الكمية الضئيلة الكامنة إلى تحولات ظاهرة أساسية هي التحولات الكيفية وليست هذه التحولات الكيفية تدريجية بل هي تحولات سريعة مباغتة تحدث بواسطة قفزات من حالة لأخرى، وليست هذه التحولات كذلك عارضة بل هي ضرورية لأنها ثمرة تحولات كمية تدريجية لا نشعر بها

4-تعتمد الجدلية على القول بأن أشياء الطبيعة وظواهرها تحتوي على تناقضات داخلية لأنها تحتوي جميعها على جانب سلبي وجانب إيجابي فلها ماضي ولها مستقبل وفيها جميعا عناصر تزول أو تنمو، وأن الصراع ما بين هذه الأضداد هو المحتوى الداخلي لعملية التطور وتحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية.

أما من الناحية الإبستمولوجية يؤمن الماركسيون بأن[236]:

1-العالم ذو طبيعة مادية

2-تشكل المادة المعطى الأول والوعي معطى ثانوي مشتق منها

3-يمكن معرفة العالم وقوانينه معرفة تامة

جعلت هذه الإفتراضات الإبستمولوجية للجدل الذي تؤمن به الماركسية جدلا ماديا بحثا، حيث إستقى ماركس وحدد مفهومه للمنهج الجدلي بالإعتماد على منطق وقوانين الجدل الذي وضعه هيجل لكنه أصبغها بالصبغة المادية، ففي الوقت الذي يعتبر فيه هذا الأخير(هيجل) بأن المادة هي إنعكاس للفكر وأن التقدم البشري هو إنعكاس ونتاج لتطور العقل أو الروح، فإن ماركس يعتبر بأن المادة هي التي تخلق الفكرة وأن تاريخ التطور البشري هو مظهر وتجل واضح لسلسلة من التطورات والتحولات التي تعتري المادة في مسار خطي حتمي ولا نهائي[237].

[236] للمزيد أنظر: جورج بوليتزر، جي بيس، موريس كافين، أصول الفلسفة الماركسية، تر: شعبان بركات، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د.س.ن، ص ص 148-220

[237] للمزيد أنظر: إ.م. بوشنسكي، الفلسفة المعاصرة في أوروبا، تر: عزت قرني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 1992، ص ص92-96

الجدول رقم (2): مفهوم الجدل عند كل من هيجل وماركس

	هيجل	ماركس
فهم التاريخ	جدلي	جدلي
طبيعة الجدل	مثالي	مادي
ماذا يتصادم في الجدل؟	الإيديولوجيات	الطبقات الإقتصادية

المصدر: محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، مرجع سابق، ص259

6-تجليات المنهج الجدلي المادي في طبيعة التنظير الماركسي للعلاقات الدولية:

تركزت إهتمامات ماركس على دراسة وتحليل بنية الرأسمالية المحلية ومعرفة كيفية سيطرتها على الدولة والمجتمع معا، وكذا محاولة وضع الأليات الكفيلة بتفكيكها وإستبدالها بما أسماه بالشيوعية، ومع ذلك فقد إستطاع أن يضع اللبنات الأساسية لمن جاء بعده في نقل مفاهيمه وتوظيفها في تحليل وتفسير ظواهر العلاقات الدولية، خاصة ما تعلق منها بقضايا الصراع والحرب والإمبريالية وفيما بعد قضايا التبعية والتخلف السائدة في الجنوب.

يُعتبر أول إسهام قدمه كارل ماركس في هذا المجال في الكشف عن حقيقة الدولة التي تمثل حسبه أجد إفرازات الرأسمالية فهي أداة ووسيلة الطبقة البرجوازية في إستغلال وإخضاع باقي الطبقات الأخرى التي تمثل الفئة الواسعة من المجتمع لذا وجب أن تزول الدولة كمرحلة تمهيدية لقيام المجتمع الشيوعي، حيث أن تعاظم أطماع البرجوازيات المحلية التي تتحكم في دولها يدفعها إلى البحث عن موارد وثروات خارجية لصناعاتها، وعليه تدخل في منافسات ومنازعات فيما بينها قد تنتهي بحروب، إلا أنه لا يقبل بفكرة حضور وديمومة الدولة على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، فبزوالها يفقد مسمى العلاقات بين الدول معناه ومبرر وجوده، وهو ما يفسر عدم إهتمام ماركس بتحليل وتفسير السياسات الدولية كما إهتم بتحليل وتفسير السياسات المحلية أو الوطنية[238].

حاول أنصار ماركس الذين جاءوا بعده إستكشاف قدرة المفاهيم التي قدمها في تحليل الظواهر الدولية وخاصة ظواهر الإمبريالية والحروب والصراعات الدولية التي لا تكاد تنتهي وإعتبروا بأن ما يحدث بين

[238] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، مرجع سابق، ص263

الدول هو شبيه بما يحدث داخلها، حيث يمكن معالجة وتحليل العلاقات الدولية عبر مفاهيم الطبقة والصراع الطبقي وقواعد وأنماط الإنتاج وتناقضات الرأسمالية المحلية والعالمية وحتمية التغيير، العلاقات الدولية كبنية فوقية، الإقتصاد العالمي كمحرك للسياسة الدولية[239].

وفي هذا الإطار يُشير **جوستين روزينبيرغ Justin Rosenberg** إلى أن علاقات الإنتاج تتخلل المجتمع كله بما في ذلك العلاقات الدولية، وبناء عليه تتخذ الدولة أشكالا مختلفة بإختلاف أنماط الإنتاج وهو الأمر الذي ينعكس بدوره على العلاقات بين الدول، وبالتالي فإن نقطة البداية في فهم العلاقات الدولية هي دراسة علاقات الإنتاج القائمة[240].

بالمقابل تعتبر **روزا لكسمبورغ Rosa Luxemburg** أبرز رواد تطوير التحليل الماركسي للعلاقات الدولية أذ أكدت على فكرة أن السياسة العالمية ماهي إلا إنعكاس وإستمرار للسياسات المحلية الوطنية، بإعتبار أن الأطراف الفاعلة في كل منهما هي من مالكو رأس المال، كما توصلت إلى التأكيد على الدور الجوهري للرأسمالية في الصراعات التي تحدث على مستوى العلاقات الدولية إذ تتمثل تلك المظاهر التاريخية الثلاثة في[241]:

1-حدوث تسابق هائل لإحتلال المنافذ الإقتصادية بدءا بالكشوف الجغرافية في النصف الثاني من القرن الخامس عشر وقيام النزعة الوطنية في أوروبا خاصة فرنسا في القرن الثامن عشر

2-حدوث مواجهة بين الدول الرأسمالية من أجل بناء إمبراطورية إستعمارية ضرورية لتموينها بالمواد الأولية (صراعات القرون 16-19) في أوروبا وخارجها

3-ثم تحول هذه النزاعات المستمرة بين القوى الإستعمارية التي تتناقض مصالحها الوطنية إلى المواجهة المباشرة (القرن الـ 20 والحربين العالميتين وما بعد الحربين لغاية اليوم)

أما **فلاديمير لينين Vladimir Lenin** فينسب له الفضل في وضع نظرية متكاملة لتحليل ظاهرة الإمبريالية في العلاقات الدولية، حيث ينطلق في تحليله وتفسيره للظاهرة من فكرة الربط بين السياستين الداخلية والخارجية، إذ يعتبر الأخيرة بمثابة إمتداد للأولى، وفي هذا الإطار يُعرّف الإمبريالية من خلال إعتبارها:

---

[239] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، مرجع سابق، ص263

[240] أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة، مرجع سابق، ص68

[241] للمزيد أنظر: مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 68

"هي الرأسمالية في مرحلة من التطور تكون فيها الرأسمالية المالية وإحتكارات القوى المهيمنة، يصبح فيها تصدير رأس المال في غاية من الأهمية وتقسيم العالم بين التروستات، وهي المرحلة التي يكون فيها تقسيم جميع أراضي العالم بين القوى الرأسمالية الكبرى قد إكتمل"[242]

من خلال تعريفه للإمبريالية يرى لينين بأن الرأسمالية الإحتكارية هي مرادف للإمبريالية التي تشكل ذروة تطور النظام الرأسمالي فهي ناتجة عن أربعة عوامل تتمثل في[243]:

1-تركيز الإنتاج في إتحادات أو كارتلات أو نقابات أو تروستات

2-التنافس على المواد الأولية الخام

3-تحول الإستعمار التقليدي إلى إستعمار جديد من خلال الصراع حول مناطق النفوذ للمصلحة الإقتصادية أين يستغل فيه الأغنياء والأقوياء الفقراء والضعفاء

أما **جون هوبسون John Hobson** (1858-1940) فيعد من أبرز العلماء الغربيين الذين تناولوا معظم أسس المدرسة الماركسية في القرن العشرين في دراسته للظاهرة السياسية والإقتصادية الدولية المهيمنة على العلاقات الدولية أنداك ألا وهي الإمبريالية ، لذلك يعد هوبسون أول من ساهم في تطوير نظرية ماركسية للإمبريالية إذ في تفسيره للإمبريالية ركز على الرأسمالية المالية التي يعتبرها العامل الرئيس الذي يؤدي إلى نشوب الحروب بين الدول، كما أن الإمبريالية هي نتاج عدم التوازن أو التكافؤ بين معدلات الإنتاج ومعدلات الإستهلاك، حيث يحدث هناك فائض إنتاج في المجتمعات الرأسمالية مقابل تقلص كبير في الطلب عليها، الأمر الذي بهذه المجتمعات إلى البحث عن أسواق خارجية في مستعمراتها لتصريف منتجاتها للحيلولة دون وقوعها في أزمة إقتصادية، مما يتطلب من المجتمعات الرأسمالية كنتيجة لهذا الوضع إنتهاج سياسة توسعية أو إمبريالية مما يترتب عن هذا التوسع الخارجي إندلاع الحروب ونشوء الصراعات والنزاعات بين الدول الرأسمالية الإستعمارية ومستعمراتها في حالة رفض هذه الأخيرة[244].

---

[242] عبد الناصر جندلي، إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص160

[243] نفس المرجع، ص160

[244] للمزيد أنظر: عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص221

مفهوم الدولة عند الماركسيين:

يرى الإشتراكيون الثوريون والماركسيون بأن وجود الدولة من حيث الأصل أمر سيء، ولن يقبل وجودها باعتبارها مجرد مرحلة تطورية تاريخية سوف تتلاشى يوما ما ثم يدير المجتمع ذاته من دون حاجة لوجود الدولة، ويتم التخلص من الدولة لأن وجودها يعبر عن وجود تمايز طبقي في المجتمع، طبقة غنية مسيطرة إستغلالية تتمثل في البرجوازية وطبقة فقيرة كادحة تتمثل في البروليتاريا وحتى ينتهي هذا التمايز يجب أن تنزع الملكية ووسائل الإنتاج من الطبقة الغنية لكي يشترك فيها الجميع، وإذا إشترك فيها الجميع وأصبح هناك توزيع للثروة "**من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته**"، فإن هذا يعني أن المجتمع وصل إلى حالة الشيوعية التي لا وجود للدولة فيها.

النظام الدولي وفقا للماركسية:

لا يؤمن الماركسيون بالنظام الدولي، ولا بمجلس الأمن ولا بالمحكمة الدولية ولا بمنظمات حقوق الإنسان، وإنما يعتقدون أن النظام الدولي خاضع للهيمنة الرأسمالية الإمبريالية التي تسعى لخلق طبقة أرستقراطية غنية لا تبالي بالفقراء، وأن النظام الدولي مسيطر عليه من قبل الشركات العالمية الكبرى، ومن ثم فإن الماركسيين لا يؤمنون بأن التغيير يأتي من خلال المنظمات الدولية أو الوسائل الدبلوماسية وإنما من خلال الوسائل الثورية فقط.

ما الذي يحكم سلوك الدول؟

ترى المدرسة الماركسية أن السياسة الدولية هي نتاج حتمي للنظام الرأسمالي العالمي ففي هذا النظام الفاعلون الأساسيون هم الطبقات وممثلوها الاقتصاديون الذين يهيمنون على الدول ويسخرون قوتها لخدمة مصالحهم، وتسعى هذه المجموعات الرأسمالية للتغلغل في البلدان الأقل نموا لاستغلال أسواقها ومصادرها، وهكذا فان السياسة العالمية تخضع لازدواجية تمثل الدول المتقدمة المستغلة والدول الأخرى.

ويرى الماركسيون أن الدافع الوحيد الذي يحرك سلوك الدولة هو الدافع الإقتصادي، بمعنى أن القرارات السياسية التي تتخذها الدول ليس لأجل غرض إنساني أو ديني وإنما لغرض إقتصادي بحت.

وكذلك: كارين أ، منغست وإيفان، م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، تر: حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013، ص ص129-130

7-نقد المدرسة الماركسية:

هناك مجموعة من الإنتقادات التي يمكن أن توجه للمدرسة الماركسية والتي يمكن إجمالها فيما يلي[245]:

1-على الرغم من مساهمة النظرية الماركسية لتحليل التفاعلات الدولية من خلال تركيزها على متغير الطبقة فإنه يبقى غير كاف لتفسير جميع الظواهر السياسية الدولية، فإذا كان هذا المتغير الإجتماعي الإقتصادي يقدم تفسيرا مقبولا لفهم السلوك الدول الرأسمالية تجاه الدول الأخرى في مرحلة تاريخية معينة، فإنه أصبح غير مقنع بشأن تلك التفاعلات الإقتصادية التي تحدث بين دول الرأسمالية نفسها أو تلك التفاعلات الصراعية التي تحدث بين دول لم تصل بعد إلى مرحلة الرأسمالية الإحتكارية

2-أن المتغير الطبقي يطغى عليه التحليل النظري بشأن الجدلية التاريخية وتغيب فيه دور الطبقة الحاكمة من الناحية الواقعية، إذ لا توجد حقيقة طبقة تحكم فعلا وهي التي تقرر وتصنع السياسة، وإنما كل ما يوجد في نظم الحكم هي نخبة أو صفوة تحكم إما باسم الطبقة في الدول الإشتراكية أو باسم الأغلبية في الديمقراطيات الرأسمالية

3- ركزت على التغيرات التركيبية في النظام الرأسمالي، وعلى سلوك الدولة الإمبريالية بينما أهملت في دراستها تلك المجتمعات التي خضعت للفعل الإمبريالي بكل ما يحمله هذا الفعل من تكيف إذعاني للبنى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية في المستعمرة وهو تكيف يعاد إنتاجه بشكل مستمر في مرحلة ما بعد الإستقلال وفقا لمصالح الدولة الإمبريالية

4-لم تعد تكتفي الإمبريالية الجديدة بتصدير السلع وإستثمار الأموال فقط بل أصبحت تصدر القيم الثقافية والمذاهب السياسية والنماذج السلوكية، كما أصبحت تصدر أيضا أزمات النظام الرأسمالي إلى الدول التابعة، لذلك لم تحض الإمبريالية الثقافية بأهمية في بالكتابات الماركسية رغم التأثير البالغ الذي تحدثه في تركيبة البنى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في الدول الملحقة بالمنظومة الرأسمالية.

[245] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 153-155

الجدول رقم(3): مقارنة ما بين النظرية الواقعية والنظرية الليبيرالية

الواقعية	الليبيرالية
التركيز على المكاسب النسبية	التركيز على المكاسب المطلقة
التعاون الدولي صعب	إمكانية التعاون الدولي
الإعتماد على القوة والمصلحة في ظل علاقة شرطية	الإعتماد على تصورات مثل الإعتماد المتبادل
طبيعة النظام الدولي فوضوي	
أن المؤسسات والمنظمات الدولية غير قادرة على إيجاد الحلول للمشاكل الدولية المطروحة	أن المؤسسات والمنظمات الدولية لها القدرة على إيجاد أليات التعاون
الدولة فاعل أساسي والفواعل الأخرى ثانوية	الدولة فاعل أساسي والفواعل الأخرى مهمة كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات
تصنف الواقعية ضمن النظريات التفسيرية لأنها تحلل ما هو كائن	تصنف الليبيرالية ضمن النظريات التكوينية لأنها تمزج بين عدة فواعل في التحليل

المصدر: بوروبي عبد اللطيف، تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2008-2009، ص ص 162-163

الجدول رقم (4): الفروقات بين المدارس الثلاث الواقعية الليبرالية والماركسية

الموضوع/المدرسة	الواقعية	الليبيرالية	الماركسية
الدولة	الدولة هي الفاعل الأهم في النظام الدولي ولا يوجد نظام دولي تخضع له	ليست الدولة الفاعل الأهم بل توجد المنظمات الدولية والقانون الدولي	هي تعبير عن تمايز طبقي خلفته الرأسمالية الدولية ولذلك يجب أن تزال
النظام الدولي	النظام الدولي فوضوي والاصل في العلاقات الدولية الحرب ولذلك على الدولة أن تقوي ذاتها حتى تستطيع أن تحقق أمنها القومي الذي يعد أبرز أهدافها	النظام الدولي ليس فوضويا كما تتخيله الواقعية، والأصل في العلاقات بين الدول السلام، وثمة إطار قانوني وأخلاقي يجب أن تلتزم به الدولة	النظام الدولي هو انعكاس للرأسمالية العالمية
ألية التغيير	القوة	المنظمات الدولية والقانون الدولي	يجب أن يحدث التغيير من خلال تغييرات راديكالية ثورية تغير جذور النظام الدولي

المصدر: نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص53

المحور الرابع: تحليل العلاقات الدولية

1-وحدات ومستويات التحليل في العلاقات الدولية

يُشير **مفهوم التحليل** في العلوم الطبيعية إلى تجزئة موضوع الدراسة إلى عناصره وجزئياته في صورتها المبسطة مع ملاحظة العلاقات القائمة بينها، ولكن تلك الصورة عير كافية عندما يكون هناك تأثير من ترتيب الوحدات على سلوكيتها مثلما هو حاصل في العلاقات الدولية، لذلك فإن إستحدام التحليل في هذا المحتوى يتجاوز المفهوم السائد في العلوم الطبيعية على الرغم من إحتوائها على التركيز على نوع الوحدة التحليلية الملائمة التي تتيح لنا إمكانية وصف وفهم وتفسير والتنبؤ بالأحداث السياسية الدولية، فالتحليل هنا مرادف للدراسة، كما أن مستويات التحليل تجيب على السؤال المركزي التالي: أين يجب أن يركز الدارس جهوده البحثية؟[246]

بالمقابل يُشير **مفهوم مستويات التحليل** إلى أحد النماذج النظرية والتحليلية التي أنتجها المنظور الواقعي الجديد في حقل العلاقات الدولية، تهدف إلى تفسير السياسات الخارجية للدول وتحليل الظواهر الدولية بردها لمنظومة من المستويات التفسيرية محورها النظام الدولي وعناصرها الأساسية الفرد والدولة، وألحق دارسوها بها تطويرات وزيادة عناصر إلى أن ظهرت إتجاهات نظرية ومدارس علمية تعترض على النموذج الواقعي لمستويات التحليل وتقترح بدائل[247].

في هذا الإطار قدم كينيث والتز في كتابة: "**الإنسان، الدولة والحرب**" سنة 1959م [248] ثلاث مستويات أساسية تتمثل في[249]:

1-المستوى الأول: الفرد

مصطلح الفرد هو أكثر دقة من مصطلح الحاكم أو الرئيس لأنه ليس بالضرورة أن يكون الحاكم هو صانع القرار، أما الفرد بإعتباره مستوى من مستويات التحليل، حيث أن شخصية صانع القرار والإيديولوجيا التي

---

[246] يوسف أحمد السويد، مستويات التحليل في العلاقات الدولية، مجلة الدبلوماسي، العدد 13، أفريل1990، ص ص36-37

[247] نادية محمود مصطفى(محرر)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، الجزء الثالث، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2016، ص1727

[248] Kenneth waltz, man, the state, and war, new york: Columbia university press,1959

[249] عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص27

يتبناها يساهمان في التنبؤ بسلوك الدولة السياسي، كما أن الكثير من المختصين يعزون مصادر النزاع بين الدول إلى طبيعة الفرد، لكنهم يختلفون في تحديد فلسفة ذلك، فمنهم من يعتقد أن الطبيعة البشرية نفسها تقتضي الجنوح إلى الشر والنزاع، وثمة من يعيد نزعة الشر عند الفرد إلى المسارات النفسية التي يلتحق بها الفرد لاحقا بسبب التنشئة، فإدراكنا لشخصية صانع القرار والإيديولوجيات التي يتبناها يساعدنا كثيرا في تحديد موجهات السلوك السياسي للدولة التي يرأسها.

2-المستوى الثاني: نظام الدولة

يُعد النظام المتبع في الدولة مستوى من مستويات التحليل في العلاقات الدولية، فأحيانا نجد أن رئيس الدولة يكون ميالا تجاه سلوك سياسي معين، لكن النظام السياسي المتبع في دولته لا ينسجم مع ذلك الميول، فقد يكون الرئيس متهورا ولديه نزعة هجومية توسعية، لكنه لا يستطيع ترجمة تلك النزعة إلى ولاقع عملي بسبب أن نظام بلاده السياسي لا يسمح بذلك، إما ليكون النظام السياسي يقتضي تفتيت السلطة بحيث لا تكون له السلطة المطلقة في إتخاد القرار أو لكونه أصلا لا يملك سلطة فعلية بحسب مقتضى النظام السياسي.

3-المستوى الثالث: النظام الدولي

يخضع العالم إلى نظام دولي معين سواء كان نظام ثنائي القطبية أو نظام أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب، فالنظام الدولي يكون أحيانا خاضعا لدولة واحدة وهذا ما كان يعيشه النظام الدولي بعد سقوط الإتحاد السوفيتي عام 1991 حيث تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وصار النظام الدولي متصفا بالقطبية الأحادية والدولة التي تشكل ذلك القطب تسمى سياسيا دولة مهيمنة.

أ-مستويات التحليل في إسهام المدرسة الأمريكية للعلاقات الدولية:

إن الوظيفة الأساسية لمستويات التحليل هي تفسير الظواهر، فالأهمية الأساسية لمستويات التحليل كعامل تفسيري في تحليل الظواهر المختلفة من خلال التركيز على كونها تساعد في كشف العلاقات السببية التي تربط بين الظواهر محل الدراسة وذلك بقياس طبيعة ومستوى التغير الذي يحدث في المتغير التابع (الفاعل/وحدة التحليل) لدى حدوث تغير في المتغير المستقل (مستوى التحليل)[250].

[250] للمزيد أنظر: عادل زقاغ، مستوى التحليل Level of analysis، تم نشره بتاريخ: 2020/2/10، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3tP7V5a

وثمة نزوع عام نحو إدراج مستويات التحليل بين أحد إتجاهين[251]:

1-المستوى التحليل الكلي: أبرزه المعني بالتركيز على النظام الدولي

2-مستوى التحليل الجزئي: أبرزه المعني بالتركيز على الدولة ثم على الفرد خاصة صانعي القرارات السياسية

وتحت هذين الإتجاهين تم التركيز في أدبيات العلاقات الدولية على مستويات تقليدية هي:

الدولة القومية، والنظام العالمي، وبينهما الأنظمة الإقليمية الفرعية، والفرد

وثمة خاصيتان أوليتان لمستويات التحليل في العلاقات الدولية:

أولهما أن مستوى التحليل مفهوم منهاجي ذو طبيعة ووظيفة تفسيرية بالأساس

والثانية أنه مفهوم إشكالي، وليس أدلى عن ذلك من دلالة تكرار لفظة مشكلة أو إشكالية في أغلب عناوين أدبيات الأساسية في التنظير لمستويات التحليل في العلاقات الدولية

وبالمقابل يرى دافيد سينجر **David singer** على أن إختيار مستوى محدد من مستويات التحليل ليس عشوائيا، بل يعتمد بالأساس على إختيار الدارس نفسه لزاوية تحليله والهدف من البحث ومدى فعالية الإختيار بين إحدى المستويات، وبالتالي فإنه قد يأخذ بالمستوى الكلي للتحليل **Macro_level** أي التركيز على الكل (النظام الدولي) أو على الأجزاء المشكلة له أي بالمستوى الجزئي **Micro_level** وهو أمر منهجي بحث تقتضيه عملية الملاءمة المنهجية البحثية.

كما يحصر دافيد سينجر **David singer** مزايا وإشكاليات كل من المستويين الكلي والجزئي، حيث يعطي رؤية شاملة من حيث الوصف حول العلاقات والتفاعلات لمجمل وحدات النظام الدولي، كما أن طبيعة التناول في هذا المستوى تعطي بيانا لخصائص النظم الهيكيلية وتفسر للدارس أثر التغيرات في النظام على خصائصه وبالتالي تساعده في التنبؤ بإتجاهات تغيراته وتحولات هيكلية، ومن ثم إستقراره في مؤشرات عامة، أما المستوى الجزئي فيجعل الدارس يميز بوضوح بين الفواعل ووحدات التحليل كل على حدة، وبالتالي تمده بقدر أكبر من التفاصيل عند التعامل مع الظاهرة المحددة.

[251] نادية محمود مصطفى(محرر)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، مرجع سابق، ص1800

ولكن دافيد سينجر **David singer** يؤكد على[252]:

1–أن الفصل بين المستويين الكلي والجزئي من التحليل أمر مشكل كما أنه لا يعطي تفسيرا شاملا للظاهرة محل البحث

2–أن ما شرح وصنف له سينغل من مستويات التحليل لا يعني إنعدام المزيد من معايير تصنيف مستويات التحليل، وبالتالي فالواقع قادر على إبراز معايير جديدة بتطوره وتفاعلاته،

وعلى إثر تغيرات واقعية وإشكالات عدة أعيد إنتاجها على صعيد مستويات التحليل، وبعد بروز دور النظم الفرعية الإقليمية ثم النوعية في النظام الدولي(كتلة عدم الإنحياز)، يأتي إسهام **yalem** عن أهمية المستوى الاقليمي، وأن ثمة إجماع على أن النظم الإقليمية الفرعية ربما تتحدد لغرض تحليلي يوضح كيفية عمل النظم الدولية فعليا، فإن إشكالية قياس التأثير المتبادل بين المنظومة العالمية والنظم الإقليمية قد بدت بشكل تمهيدي وقتها في الظهور، وإشكالية أخرى يطرحها **yalem** حول تقييم العوامل الإقليمية في السياسة الخارجية للدول المنتمية للنظم الفرعية ما وتأثير القوى الإقليمية الكبرى في سياسات ذلك النظام الإقليمي أو الفرعي، وعلى الرغم من هذه الإشكاليات فقد صار كثير من الدارسين مهتمين بهذا المستوى التحليلي[253].

فيما يضيف **Goldstein** مستويين أخرين إلى مستويات التحليل فيعتبر أن هناك مستوى يمثله الفواعل ما دون الدولة، وعلى مستوى الكون أو العالم يعلو مستوى النسق الدولي، وأيا كان عدد المستويات المقترحة فإن المعيار المستخدم في التمييز هو معيار واحد وضع الوحدات المتشابهة والعمليات المتشابهة في مستوى واحد، ويؤدي هذا المعيار إلى الخلط بين مستويات التحليل ووحدات التحليل، فوحدات التحليل هي المكونات التي تشتمل عليها مستويات التحليل، فالدولة القومية هي وحدة التحليل في المستوى الجزئي الأول، والنظام الدولي هو وحدة التحليل في المستوى الكلي والإقليم هو وحدة التحليل في المستوى الوسيط، والفرد هو وحدة التحليل في المستوى الكوني، وقد يكون مستوى الكون هو المخرج لمسألة إشكالية دراسة النظم الدولي بإعتباره نظاما له بيئة محيطة مدخلات ومخرجات.

---

[252] نادية محمود مصطفى(محرر)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 1803

[253]Ronald J. yalem, the level of analysis: problem reconsidered, year book of world affairs, 1977, p307

لكن بالنظر إلى تناول دارسي العلاقات الدولية من أنصار الأخذ بمستويات التحليل بالمعنى الواقعي الجديد وفقا لطرح والتز نجد أن محورية النظام أو النسق الدولي بإعتباره العامل التفسيري الرئيس الذي تنصرف إليه تفسيرات الظواهر الدولية قد جعلتهم حتى حينما يدرجون تصنيفات أخرى لمستويات التحليل كالمستوى العالمي فانهم يرونه بذات العدسة المنهاجية الواقعية البنيوية، فيشرح **Kegley** هذا المستوى العالمي بأنه يجمع بالأساس علاقات الصراع والتعاون بين مجموعات دول الشمال المتقدم وبين دول الجنوب النامية، بالإضافة إلى مجموعة القضايا العالمية كالأزمة الإقتصادية العالمية والفقر والبيئة والإرهاب الدولي.

كما يوسع بعض الدارسون من ذات المنظور الواقعي نطاق مستويات التحليل فيضيفون **المجتمع العالمي Global society** كمستوى تحليلي أوسع من النسق الدولي، إذ يتضمن التفاعلات والعلاقات بين الدول وبين الفواعل من غير الدول كدور المؤسسات الدولية للقانون الدولي والمعايير الدولية، وبروز أدوارها في الساحة الدولية، إلى جانب **مستوى النظام العالمي** الذي يسميه **friedman** نظام العولمة حيث صنف مستويات التحليل وفقا لطبيعة التفاعلات العالمية إلى ثلاث فئات: السوق العالمية والتي أسماها القطيع الإلكتروني حيث سلوك التبعية والهرع هما سمتا حركة الفواعل الإقتصاديين تجاه السوق العالمية، وذلك باعتبار أن قوى السوق أصبحت المؤثر الأول والمحدد لمسارات والمفسر لسلوكيات كثير من الدول والفواعل الدولية وإقتصادات كل منهما، **والفرد** كفاعل دولي حيث صار للأفراد تأثير كبير على نطاق عالمي.

ب-مستويات التحليل في إسهام المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية:

تكمن مستويات التحليل وفقا للمدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية:

1-النظام الدولي:

وهو ما أسهمت فيه مجموعة من باحثي المدرسة الإنجليزية مع الواقعية الجديدة(البنيوية) فيما يخص فوضوية النظام الدولي وإفتقاده لسلطة عليا لدرجة وصف أنصار المدرسة الإنجليزية بأنهم واقعيون، بل يراها البعض بأنها مجرد طبعة بريطانية للواقعية تبالغ من أهمية المظهر الخارجي للمجتمع[254]، ولكن يجمعون معها أفكارا مثالية ليبيرالية تسعى إلى مأسسة العلاقات الدولية على مجموعة المصالح والقيم

[254]أندرو لينكلايتر، المدرسة الإنجليزية، في: سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص136

المشتركة عالميا ودوليا، ومن الجهة فهم يجمعون بين الإنتماء لمدرسة المجتمع الدولي أو المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية، ومن أهم دارسي هذا الإتجاه نجد باري بوزان وهيدلي بول وهوليستي.

والفكرة المختلفة عند هؤلاء عند الواقعيين الجدد هي إعتبار النظام الدولي وأن الطبيعة الفوضوية فيه تدفع الدول نحو التعاون وبناء علاقات مشتركة لتحقيق المصالح والحد من العنف والصراع، ولذلك يوصفون بإتجاه التعاون الدولي أو الإتجاه القانوني المؤسسي.

2-المجتمع الدولي:

يتميز أنصار المدرسة الإنجليزية عن الواقعيين الجدد في إعتقادهم بأن الدول بمقدورها أن تتمتع بمنافع المجتمع دون أن تتنازل عن سلطات سيادية لسلطة أعلى، وأن المجتمع الدولي يضم في عضويته فقط الدول ذات السيادة مهما إختلفت الثقافات واللغة أو التاريخ أو نظم الحكم فيما بينها[255].

ويركز أنصار هذا الإتجاه على الفكرة المؤسسية للعلاقات الدولية كمجتمع للدول، فيرى روبرت جاكسيون أن العلاقات الدولية وأن لم تعد مجرد مجتمع للدول فدخول فواعل جديدة لم ينف أنه لا يزال يعبر عن علاقات الدول في إطارها المؤسسي والقانوني، وأن مفهوم المجتمع الدولي يتعلق بإلتزامات متبادلة بين الدول بعضها البعض، وقدر هذه الإلتزامات يتحكم فيها البعد الإدراكي القيمي في العلاقة بين الدول، وبالتالي فكلما تحقق تطبيق هذه الإلتزامات كان ذلك تجسيدا لهذا المجتمع الدولي.

وبالتالي فالمجتمع الدولي كنموذج تحليلي وفق أنصار المدرسة الإنجليزية يضيف مستوا تحليليا أوسع من نطاق النظام الدولي لدى الواقعيين الهيكليين، كما يضيف أبعادا مشبعا بالقيم على عكس نموذج مستويات التحليل الواقعي وبالحقوق والواجبات أو المسؤوليات الدولية من خلال أطر مؤسسية جماعية فوق سلطة الدول من شأنها تعزيز التعاون الدولي وتحد من الصراع الدولي ومن نشوب الحروب.

3-المجتمع العالمي:

وهو طرح أحد رواد الفكرة جون بورتون **John Borton** يربط بين التعددية القائمة في المجتمع الدولي من فواعل ومستويات تجاوزت الدول القومية ومؤسساتها الرسمية الجماعية، وبين نموذج تصوري أسماه بالنموذج العنكبوتي الذي يراه معبرا بدقة عن المجتمع العالمي الراهن الذي يتحرك بأبعاده وتفاعلاته متجاوزا مستوى

[255]أندرو لينكلايتر، المدرسة الإنجليزية، مرجع سابق، ص136

الدول، وذلك حتى يتم تحقيق فهم وتفسير أدق وأعمق للسياسة العالمية التي لم يعد من المجدي في تحليل ظواهرها الفصل بين السياسات المحلية والسياسات العالمية.

4-الجماعة العالمية:

يقول بها الإتجاه الكوزموبوليتاني والتضامني من أعضاء المدرسة الإنجليزية، فهم يتطلعون نحو نظام عالمي تتقلص فيه الفجوة بين الداخلي والخارجي، بحيث يؤخذ بالمبادئ الأخلاقية والإنسانية في الإطار العالمي، ويغذو الإصلاح السياسي العالمي ليس فقط ممكنا بل ذا أهمية حيوية لإنهاء الصراع على القوة والأمن، فيرى كريس براون في طرحه لمفهوم الجماعة العالمية أن المجتمع العالمي بروابطه السالفة ما هو إلا إرهاصة إيجابية لتكوين هذه الجماعة، ولكنه ورغم زيادة المقومات الداعمة والمحفزة لنشوء الجماعة العالمية كقوة الترابط العالمي عبر تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات، إلا أن المحك هو وجود وعي بأهمية الهوية الجمعية/الإنسانية والمصالح المشتركة اللذين من شأنهما جمع التكوينات الإجتماعية والسياسية عبر العالم في جماعة عالمية واحدة.

5-المجتمع المدني العالمي:

يُعتبر جون كين المجتمع المدني العالمي بأنه: "**تجمعا معقدا وديناميكيا من الهيئات غير الحكومية (الإجتماعية والإقتصادية غير الهادفة للربح) عبر العالم تميل في غالبها إلى العمل السلمي والتنظيم الذاتي والمراجعة الذاتية**"[256].

وقد إتسع مفهوم المجتمع المدني العالمي ليصبح يشمل التنظيمات غير الحكومية والتطوعية والإختيارية كلها كالأحزاب والإتحادات العُمّالية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الإجتماعية، وغيرها من جماعات الضغط والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك الحركات الإجتماعية والدينية.

ويُعتبر بعض أنصار المدرسة الإنجليزية أن المجتمع المدني العالمي هو مرحلة أولية حيث تكون الجماعة العالمية أعلى مراحل الإندماج والوحدة العالمية وفق تصورهم، وبالتالي فهو تصور يجسد نظريا إتجاها جامعا بين طرفي نقيض تصور أو نموذج المجتمع الدولي كتجسيد لإتجاه الفكر الجماعاتي، وتصور أو

[256] نادية محمود مصطفى(محرر)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص1800

نموذج الجماعة العالمية كتجسيد لإتجاه الفكر الكُوسمُوبوليتاني داخل المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية، وذلك في نموذج أكثر تجسيدا في الواقع الدولي والعالمي الراهن وهو نموذج المجتمع المدني العالمي.

الجدول رقم (5): مستويات التحليل

مستويات التحليل Levels of Analysis		
الفرد Individual	داخلي Domestic	نظمي Systemic
Basic Explanation for State Actions • **Decisions made by individual leaders** أساس شرح سلوك الدولة: - القرارات الصادرة عن القادة كأفراد	**Basic Explanation for State Actions** ✓ **All states unique** ✓ **Behaviour derives from state's features** أساس شرح سلوك الدولة: ✓ كل دولة فريدة النوع سلوك الدولة ينبع من خصائصها	**Basic Explanation for State Actions** • **All states are similar/ sovereign** • **System logic drives behaviour** أساس شرح سلوك الدولة: ✓ الدول متشابهة/ ذات سيادة منطق النظام يفرض السلوك
Examples of Theories ✓ **Cognitive theories & misperception** ✓ **Crisis decision-making** ✓ **Operational codes** مثال النظريات: ✓ نظريات الادراك & سوء الادراك ✓ اتخاذ القرار في الأزمة الرموز القابلة للتطبيق	**Examples of Theories** ✓ **Peace among democracies** ✓ **Military-industrial complex** ✓ **Bureaucratic politics** مثال النظريات: ✓ السلم الديمقراطي ✓ المركب العسكري الصناعي السياسة البيروقراطية	**Examples of Theories** • **Balance of power** • **Long cycles** • **Hegemonic stability** • **Security Dilemma** مثال النظريات: ✓ ميزان القوة ✓ الدورات الطويلة ✓ استقرار الهيمنة ✓ المأزق الأمني

Types of Data Considered	Types of Data onsidered	Types of Data Considered
✓ Military strength ✓ Deterrence capabilities ✓ GNP ✓ Number of major powers = Polarity نوع المعلومات التي يتم البحث فيها: ✓ القوة العسكرية ✓ إمكانيات الردع ✓ الدخل القومي الإجمالي ✓ عدد القوى الكبرى: نظام القطبية	✓ Form of government ✓ Pol institutions ✓ Economic structure & level of development ✓ Ideology ✓ History ✓ Culture ✓ Public opinion نوع المعلومات التي يتم البحث فيها: ✓ شكل الحكومة ✓ المؤسسات السياسية ✓ البنية الاقتصادية & مستوى التطور ✓ الأيديولوجية ✓ التاريخ ✓ الثقافة ✓ الرأي العام	✓ Leadership style ✓ Leader's beliefs, goals value systems ✓ Generational experience ✓ Personal relationships نوع المعلومات التي يتم البحث فيها: ✓ نموذج القيادة ✓ معتقدات وأهداف ونظام القيم عند القادة ✓ تجارب الأجيال ✓ العلاقات الشخصية

المصدر: عادل زقاغ، مستوى التحليل Level of analysis، تم نشره بتاريخ: 2020/2/10، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3tP7V5a

2-تاريخ العلاقات الدولية (العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية):

يصعب تحديد تاريخ العلاقات الدولية، حيث نشأت العلاقات بين الكيانات المختلفة والقوى المتباينة منذ نشوء الجماعات البشرية ثم قامت القبائل وتطورت وعرفت الحرب والسلم والتجارة وأنماط التعاون والصراع، وبالرغم من أن تاريخ العلاقات قديم منذ خلق الإنسان وإستخلافه على الأرض، فان العلاقات بين الدول القومية ذات السيادة تشكل أساس العلاقات الدولية المعاصرة، كوننا نعيش في رحاب نظام الدولة القومية بإعتبارها الكيان السياسي الرئيسي في العلاقات الدولية، فهي صاحبة السيادة ولا توجد سلطة أعلى منها، ولا يعترف القانون الدولي والمجتمع الدولي بوجود سلطة يمكن أن تحل محله[257].

1-العلاقات الدولية في العصور القديمة والوسطى:

تُعتبر العلاقات الدولية قديمة قدم الإنسانية كونها تختلف من زمن لزمن ومنى بيئة لبيئة أخرى وفقا لطبيعة الفاعلين الذين يقومون بها، وهو ما دافع بالعلاقات والتفاعلات أن تأخذ أشكالاً وأنماطاً مختلفة ومتباينة عبر العصور[258].

كما تجتمع أراء المفكرين والباحثين بمختلف أهوائهم وميولهم على أن الوحدات السياسية تطورت من شكل الفرد ثم الأسرة فالقبيلة، ولكن نظرا لزيادة عدد أفراد القبائل وزيادة حاجياتها المعيشية ظهرت النزاعات فيما بينها، مما دفعها للتحالف مع قبائل أخرى أكبر وأقوى منها بهدف حماية نفسها، ممّا أدى إلى إقامة الأحلاف فتقاربت القبائل وتصاهرت فيما بينها، وأدى إندماجها هذا إلى زيادة عدد أفرادها (قوتها البشرية) وتضاعفت قوتها (المكانية والإقتصادية)، مما دفع بها لأن تجمع نفسها في مكان محدد تم إختياره من قبل زعمائها، سواء على مجرى نهر أم شاطئ بحر أم سفح جبل أم في جزيرة، وحصّن هذا المكان ببناء أسوار لحمايته من إعتداءات الأخرين فنشأت المدينة –الدولة[259].

أ-نمط علاقات الدولة – المدينةCity – State: تُعتبر المدينة **Polis** من أهم انجازات الفكر الإغريقي، حيث تعتبر بمثابة الشكل السياسي الذي طوّره الإغريق 6 ق. م إذ قارن أرسطو الدولة المدينة مع شكلين

---

[257] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2007، ص22

[258] نفس المرجع، ص26

[259]للمزيد أنظر: محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن،1997، ص29

آخرين من التجمعات الموجودة أنداك كالعائلة التي إعتبرها أرسطو تجمع أناسا يرتبطون بصلة الدم، والقرية التي تجمع جيرانا على أساس المصلحة، ويهدف هذان التجمعان إلى تأمين بقاء الوجود الإنساني في حين أن المدينة حسب أرسطو "تهدف إلى تأمين "الحياة كما يفترض أن يعيش الإنسان، هذا الأخير الذي يملك قدرة التفكير والقيام بأعمال خلاقة تقدم له المدينة الإطار الوحيد الذي يستطيع فيه أن يحقق إمكاناته وقدراته الذاتية[260].

كما كانت المدن الإغريقية مقسمة إلى مدن تتمتع بالحماية الطبيعية كالجبال والبحار، على الرغم من أن مساحة هذه المدن كانت صغيرة وعدد سكانها في حدود عشرات الآلاف، ومن أهم تلك المدن أثينا وإسبرطة وطروادة.... التي لم تكن مكونة على أساس وحدات قومية بل أن الإغريق كانوا يعتبرون أنفسهم من عرق واحد ومتفوقون على الأعراق الأخرى التي كانت تسمى عندهم بالبربرية[261].

إذن يتميز هذا النمط ببروز مدن في شكل دويلات صغيرة في فضاء جغرافي وثقافي موحد ومنسجم، والأمر الذي يعطي هذه المدن طابع الدويلات هو إستقلالها وقوتها الإقتصادية المرتكزة على التجارة الخارجية، وكانت العلاقات بين هذه المدن تقوم على المنافسة والتوازن وروابط المصلحة، كما كانت الخلافات بينها تحل بالوسائل الدبلوماسية وفي إطار المؤسسات المشتركة والمعاهدات والأعراف التي إستقرت عليها، ولكن اللجوء إلى الحرب وإستعمال العنف وزرع الإضطرابات وعدم الإستقرار في النظام الداخلي للخصم وسائل كانت معروفة بين المدن الإغريقية لحل خلافاتها أو تحقيق أهدافها، كما أنهم مارسوا أساليب حسم الصراعات عن طريق المجالس، وبذلك يمكن إعتبار ممارساتهم بدايات إخضاع المنازعات إلى مؤسسات غير دولة – المدينة، لذلك إتصفت العلاقات بين هذه المدن بنوع من الثبات والنظام[262].

كما أن نظام الدولة – المدينة أوجد المئات من المدن المتجاورة ذات المصالح المشتركة، لذلك فقد عمد الإغريق على إقامة قواعد لتنظيم العلاقات الدبلوماسية بما فيها إرسال السفراء والحصانة الدبلوماسية، فكانت العلاقات بين دويلات المدن تنظم بواسطة إبرام معاهدات ثنائية وجماعية، والتي كانت تبرم في الأساس

[260] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص ص 73-74

[261] Sa'ad N. Jawad: **International Politics** (Baghdad: Baghdad University Press,1981) P.7.

[262] علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1996، ص37

لإقامة الأحلاف العسكرية التي تقودها دولة قوية تملي إرادتها وتضم تحت جناحها بعض الدويلات الأقل قوة كحلف أسبرطة الذي أبرمت معاهدته بين القرنين السابع والسادس قبل الميلاد[263].

كما إبتدعوا طريقة عقد المؤتمرات الإقليمية التي كان يطلق عليها المؤتمرات الأمفكتيونية التي كانت تهدف للتوصل إلى مبادئ عامة جديدة تحفظ المصالح المشتركة وتلزم الأعضاء تطبيقها كما تفرض العقوبة على مخالفيها، لذلك يعتبر إعتبار مجلس الأمفكتيون أول شكل من أشكال المنظمات الدولية، حيث أنه لعب دورا بارزا في حياة الشعوب الإغريقية بإرسائه لدعم الدبلوماسية الجماعية الهادفة لفض النزاعات بالطرق السلمية ودعم التعاون المشترك

ب-نمط العلاقات بين الإمبراطوريات: أدى تفجر وإستمرار النزاعات بين الدول- المدن الإغريقية وظهور زعامات قوية من جهة أخرى إلى إندماج بعضها مع البعض الأخر سواء عن طريق سلمي أو عن طريق الحرب مما أدى لظهور الدولة – الولاية التي هي دولة تضم عددا من الدول – المدن تحت قيادة زعيم واحد وهو ما أدى إلى ظهور الإمبراطوريات[264].

يتصدر هذا النمط من العلاقات الدولية إمبراطوريات تسيطر على مناطق جغرافية واسعة تقوم على ضم الشعوب الأجنبية بالقوة ومحاولة إخضاعها والحفاظ عليها بوسائل الإغراء المادي والدبلوماسية والنفوذ الحضاري والعقائدي والإستغلال الإقتصادي للأطراف، وقد تمتد حدود الإمبراطورية أبعد من حدود القارة التي تقع فيها أساسا، وبقدر ما تكبر المسافة الجغرافية بين المركز الرئيسي وبين الأرجاء المختلفة للإمبراطورية بقدر ما تزداد صعوبة إبقاء السيطرة على تلك الأجزاء وبقدر ما تزداد كلفة تلك السيطرة[265].

وفي هذا الإطار تعتبر مصر الفرعونية من أمثلة الإمبراطورية الشرقية القديمة حيث أقامت علاقات مع الدول المجاورة لها كبلاد النوبة وسوريا ومملكة كريت وليبيا وسعت لذلك بعدة طرق أهمها المصاهرة، كما أنها إتبعت سياسة خارجية قائمة على مبدأ توازن القوى[266] .

---

[263]للمزيد أنظر: مأمون مصطفى، مدخل إلى القانون الدولي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 12

[264]محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص28

[265]ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 84

[266]علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص36

بالمقابل تُعد الإمبراطورية الرومانية بأنها صاحبة أثر كبير في العلاقات الدولية في العصور القديمة، حيث أن بداية الحياة السياسية للرومان كانت مشابهة لليونان ولكنها مرت بثلاثة مراحل متلاحقة، الأولى هي مرحلة الدول – المدن، والثانية هي مرحلة الجمهورية، والثالثة هي مرحلة الإمبراطورية، كما بنى الرومان إمبراطورية مترامية الأطراف وحدت أقوام مختلفة، حيث وفق الرومان من بناء الوحدة ولكن من غير ديمقراطية، فكانت الإمبراطورية الرومانية تتكون من مئات الأعراق، لكل منها تاريخها ولغتها وأعرافها، ولكن في نفس الوقت كان عليهم أن يتعلم اللغة اللاتينية ويكتسبوا المواطنة الرومانية، فقد كان من أول إتجاهات الإمبراطورية الرومانية السيطرة، تلك السيطرة التي إستمرت قرونا عديدة ، سيطرة كانت تقوم على الأسس العسكرية الخشنة الخالية من الأساليب الدبلوماسية.

وفي هذا الإطار عمد الرومان على إستحداث القانون المدني كوسيلة لتصريف شؤون إمبراطوريتهم، فقد كان "القانون المدني **Jus Civil** يطبق على الرومان فقط، وكان "قانون الشعوب **Jus Gentium** يطبق على الأجانب، والقانون الطبيعي **Jus Naturale** يشمل جميع أفراد الجنس البشري وكانوا ينظرون إلى المعاهدات كنظرتهم إلى عقود مبرمة في ظل القانون الخاص، بل قد وضعوا صيغا لتلك المعاهدات كمعاهدات الصلح والتهدئة ومعاهدة وقف القتال[267].

ب–الحضارة الفرعونية:

في حين يعود بعض الباحثين إلى الحضارة الفرعونية لإستشفاف بعض قواعد العلاقات الدولية البدائية التي كانت تنتهجها مصر الفرعونية مع بلاد النوبة وسوريا وكريت وليبيا كالتي خلص المؤرخون إلى أنها كانت تستهدف ضمان موازين القوة والحفاظ على المصالح التجارية والإقتصادية عامة، ويمكن الإستدلال بمعاهدة "هوزبليت "التي تمّ التوقيع عليها بين" رمسيس الثاني "فرعون مصر و"خاتوشيلّي أو حاتوسيليس كما في بعض المصادر ملك الحيثيين سنة 1258 ق.م (التاريخ تقريبي) بمدينة قادش جنوب مدينة حمص السورية، والتي سعى الطرفان عبرها إلى إنهاء معركة" قادش الثانية"، أَعتبرت هذه المعاهدة أقدم معاهدة دولية مكتوبة توصّلت إليها البشرية، وكانت مثيرة لإهتمام أساتذة العلاقات الدولية من حيث النتائج

[267]أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مرجع سابق، ص32

المتمخّضة عنها، لا سيما كيفية تحويل الصراع والحرب بين الطرفين إلى التعاون والدفاع المشترك بينهما، حيث جاء بين المبادئ التي تضمنتها[268]:

1-الإهتمام بالمبعوثين والرسل والإعتراف بمراكزهم.

2-التحالف والدفاع المشترك بين الدولتين.

3-تعهّد فرعون مصر بتسليم المجرمين الحيثيين.

4-عدم إستقبال ملك الحيثيين لأي لاجئين مصريين على أرضه.

5-إقامة علاقات ودية وإشاعة السلام القائم على ضمان حرمة أراضي الدولتين.

2-العلاقات الدولية في العصر الحديث:

يُمكن رصد تطور العلاقات الدولية في العصر الحديث من خلال:

أ-العلاقات بين الدول القومية (النظام الأوروبي للدول):

مع بداية إنهيار نظام الإقطاع وإقتراب العصور الوسطى في أوروبا من نهايتها بدأ ظهور الدول القومية الحديثة التي تميزت بالإستقلال في مباشرة سلطتها على إقليمها وعلى السكان المستقرين في نطاق هذا الإقليم، حيث أن هذا التحول برمته أدى ولأول مرة إلى ظهور أولى الدول القومية كإنجلترا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، السويد، النرويج، الدنمارك، بولندا وروسيا.

وقد توالى ظهور الدول القومية على خريطة أوروبا حتى عام 1500، وفيما عدا ذلك ظلت الولايات الألمانية وبعض أقاليم إيطاليا الشمالية خاضعة للسلطة الإسمية للإمبراطور الذي كان يتقاسمها معه بابا الكنيسة الكاثوليكية، وفي الوقت نفسه أخذت دعائم السلام التي ظلت قرونا طويلة تسيطر على ربوع القارة الأوروبية تتداعى وتنهار بفعل كثير من القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية وخاصة تحت تأثير التصادم الديني الذي تفجر بين الكاثوليك بزعامة إسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا وتحول هذا التصادم إلى حرب ضروس والتي عرفت بحرب الثلاثين والتي بدأت عام 1618 وإنتهت عام 1648 دون أن تفلح

[268] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مرجع سابق، ص32

الجهود المتتابعة والتي بذلت خلال هذه السنوات الطويلة لحقن الدماء وتقريب وجهات النظر بين المتحاربين إلى أن تم توقيع معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة واستفاليا وهي التي وضعت ولأول مرة أسس النظام الدولي الحديث[269].

بالمقابل تُعتبر معاهدة واستفاليا 1648م نقطة تحول في تاريخ العلاقات السياسية الدولية، وذلك لأن هذا المؤتمر بالنسبة لأوروبا والغرب عموما بمثابة نقطة الإنطلاق في تنظيم العلاقات الدولية على أسس جديدة، وأقرت فكرة توازن القوى بين دول أوروبا بإعتبارها وسيلة لصيانة السلام، من خلال ردع الدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب دول أخرى، والحيلولة دون هذا التوسع لكي لا يختل توازن القوى بين الدول، ويعتبر الأساس في قيام الدولة القومية الحديثة بترسيخها لمبدأ السيادة، وتبلور أركان الدولة الحديثة في جماعة من الأفراد الذين يعيشون بصفة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية تتمتع بخاصية السيادة، ومقتضى ذلك أن سلطة الدولة السياسية لها طبيعة خاصة، تتمثل في أنها سلطة أصيلة وسامية ودائمة وموحدة لا تقبل التجزئة، كما أن للدولة سيادة داخلية على سكانها لا تستطيع أي سلطة داخلية أخرى أن تعلو عليها، ولها سيادة خارجية وهي عدم خضوع الدولة لأية دولة أو سلطة أجنبية وتمتعها بالمساواة مع الدول الأخرى في الحقوق والإلتزامات الدولية[270].

لقد عملت مُعاهدة واستفاليا على وضع حد للمفاهيم القديمة التي كانت تقضي بخضوع الدول لنظام رئيسي أعلى منها فيما يختص بالشؤون الزمنية وهو نظام الإمبراطور في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتبعيتها في الشؤون الروحية لسلطة دينية وهي السلطة المتمثلة في الكنيسة الكاثوليكية، حيث أكدت معاهدة واستفاليا على العديد من البنود التي تتعلق بتنظيم العلاقات الدولية[271]:

1-تعد فاتحة لما سمي فيما بعد بدبلوماسية المؤتمرات التي إتخذت صورة مقابلات بين الملوك والأمراء لتبادل وجهات النظر، فصلح واستفاليا كان نتيجة لأول إجتماع عقد بين الملوك والأمراء في هيئة مؤتمر.

---

[269] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، مرجع سابق، ص49

[270] عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص ص29-31

[271] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، مرجع سابق، ص ص 50-51

2-أقرت مبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية ونظمها الدينية، فكانت هذه المعاهدة بمثابة الخطوة الأولى نحو تثبيت علمانية العلاقات السياسية الدولية.

3-أقرت نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة، وهذا القرار أدى فيما بعد إلى إقرار القواعد الدبلوماسية المتمثلة بالحصانات والإمتيازات الخاصة برجال السلك الدبلوماسي والتي لم تكن معروفة من قبل.

4-أقرت فكرة توازن القوى بين دول أوروبا بإعتبارها وسيلة لصيانة السلام من خلال ردع الدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب دول أخرى، والحيلولة دون هذا التوسع لكي لا يختل توازن القوى بين الدول.

ب-العلاقات الدولية في عصر المؤتمرات الدولية (نظام توازن القوى):

تمتد فترة عصر المؤتمرات ما بين مؤتمر واستفاليا والحرب العالمية الأولى، وسُميت بهذا الإسم لأنها إتسمت بالعديد من المؤتمرات التي وضعت لتنظيم العلاقات بين الدول وحفظ الأمن والسلم الدوليين، حيث تُعتبر معاهدة واستفاليا فاتحة لما سُمي فيما بعد بدبلوماسية المؤتمرات التي إتخذت شكل مقابلات بين الملوك والأمراء لتبادل وجهات النظر، فصلح واستفاليا كان نتيجة أول إجتماع عقد بين الملوك والأمراء في هيئة مؤتمر[272].

وقد إستقر الحال على هذا الوضع إلى أن حاولت فرنسا توسيع ممتلكاتها على حساب الدول المجاورة لها، دون مراعاة لمبدأ التوازن، لذلك تحالفت الدول ضد فرنسا وإشتبكت معها في حرب طويلة إنتهت بتوقيع معاهدة أوتريخت والتي أعيد بمقتضاها تنظيم أوروبا بإعتراف جميع الدول المشاركة على أساس فكرة توازن القوى، وبأهمية إرادة الدول بخلق قواعد دولية جديدة كنتيجة لمبدأ المساواة في السيادة بينها، وقد تم تثبيت مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، كرد فعل لإستقلال الولايات المتحدة الأمريكية 1776 وقيام الثورة الفرنسية 1789[273].

[272]أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مرجع سابق، ص ص36-37

[273]نفس المرجع، ص37

وبدأ التغيير الأساسي في النظام الأوروبي مع حروب الثورة الفرنسية عندما حاول نابليون (1792-1814) أن يعصف بمبدأ التوازن بإسم مبادئ الثورة الفرنسية فتحالفت ضده أوروبا التقليدية إستطاع التحالف بقيادة المستشار النمساوي ميترنيخ القضاء على محاولات الهيمنة النابوليونية عبر **مؤتمر فيينا** والحلف المقدس 1815 الذين طرحا نظاما أوروبيا جديدا قائما على النفوذ للقوى الكبرى أنداك.

وكان المؤتمر يهدف إلى تحقيق توازن نسبي بين الدول الأوروبية الكبرى وقمع التيارات الفكرية الحرة التي نشرتها الثورة الفرنسية وقمع الحركات الثورية وقمع الحركات الثورية ذات الطابع الليبيرالي في بعض دول أوروبا وظهر ما يسمى بنظام الوفاق الأوروبي والذي على أساسه كانت المشاكل الدولية الكبرى تحل بواسطة مؤتمرات دولية تعقد بين القوى الرئيسية، ومن أهم القرارات التي صدرت عن المؤتمر إقرار مبدأ المشروعية والذي يعني إعادة الملوك إلى عروشهم وإقرار مبدأ الحياد الدائم (سويسرا) وإقرار مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية وتحريم تجارة الرقيق[274].

ج-العلاقات السياسية الدولية في عصر التنظيمات (نظام الأمن الجماعي):

لقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى نهاية تسلط الدول الأوربية الكبرى على العالم وانهيار سياسة توازن القوى وحل محلها نظام الأمن الجماعي الذي يقوم على مبدأ إلتزام جميع الدول ينبذ الحرب ومناهضة العدوان والتصدي له أيا كانت الدولة المعتدية وأيا كان سبب عدوانها، ومن ذلك يتبين أن معاهدة الأمن الجماعي تختلف عن الأحلاف والمعاهدات التي تقوم عليها توازن القوى، فهذه المعاهدات تقيم إلتزامات بين عدد معين من الدول بينما تعني معاهدة الأمن الجماعي بإمتداد هذه الإلتزامات لتشمل سائر أعضاء المجتمع الدولي.

وقد تبلور مفهوم الأمن الجماعي بإنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساي في 28 جوان 1919 التي وقعتها إثنتان وثلاثون دولة لوضع أسس الصلح وإبعاد شبح الحرب والوصول إلى تسوية عامة بشأن الممتلكات التابعة لألمانيا وتركيا، كما أن عدم فاعلية المؤتمرات والمعاهدات الدولية التي عقدت في السباق من جانب، وتخلخل ميزان القوى في هذه المنطقة من العالم من جانب آخر والذي نتج عنه تعرض البشرية

[274] عدنان طه الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، دار النسيم والشركة العالمية، بيروت، 1992، ص18

لأول حرب عالمية، كل هذه الأسباب دفعت الدول وقادتها ومنظريها بالتفكير بجدية لتحقيق الأمن والسلام الدوليين وللمساهمة في تعزيز العلاقات الدولية وفقا لأسس جديدة[275].

لقد أكدت المعارك الحربية التي دارت خلال الحرب العالمية الأولى ضرورة تغيير النظام الدولي التقليدي وإنشاء منظمة دولية تهدف إلى الحد من التسلح وتحقيق الأمن والسلام لجميع الدول ومنع الدول من إستخدام القوة لحل المنازعات الدولية وإحلال نظام الأمن الجماعي محل نظم الأمن الفردية التي سادت في ذلك الوقت وإخضاع مبدأ السيادة لسلطة دولية تملك سلطة تنفيذ القرارات الصادرة رغما عن الدول الأعضاء في هذه المنظمة، ولقد شكل قيام عصبة الأمم التي تأسست في شهر جانفي 1919عهدا جديدا في العلاقات الدولية، حيث أنها أول منظمة سياسية دولية ذات طابع عالمي تتمتع بالشخصية القانونية أخذت على عاتقها توفير وضمان السلام والأمن الدوليين.

إن الأهداف الرئيسة لهذه المنظمة الدولية تتجسد في صيانة السلام والأمن الدوليين وتوثيق التعاون بين الدول وتنميته، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف الرئيسة تعهدت جميع الدول بالإلتزام بالمبادئ الأتية[276]:

1-عدم اللجوء إلى القوة من أجل حل القضايا الدولية

2-إحترام قواعد القانون الدولي

3-إحترام الإلتزامات والعهود التي تنص عليها المعاهدات الدولية

4-قيام علاقات طيبة بين الدول على أساس العدل والشرف

وبذلك فقد تبلور مع عصبة الأمم نظام الأمن الجماعي، وهو يهدف إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في الإتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب غيرها، وذلك عن طريق إتخاذ تدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير تلك، ونظام الأمن

[275] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، مرجع سابق، ص57

[276] نفس المرجع، ص58

الجماعي لا يلغي الإختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول وسياساتها، وإنما ينكر العنف كوسيلة لحلها، ويركز بدلا من ذلك على الوسائل السلمية[277].

لقد أعطت الحرب العالمية الثانية الفرصة لمراجعة الجهود والمحاولات التي بذلها المجتمع الدولي في عهد عصبة الأمم في موضوع ترويض إستخدام القوة في العلاقات الدولية، وهي الجهود التي تبلورت على شكل نظام عالمي للأمن الجماعي، أو هذا هو على الأقل ما حاولت عصبة الأمم أن تخلقه في عالم ما بعد الحرب، وإنعكست هذه الجهود الجديدة في إنشاء الأمم المتحدة بما فيها من مؤسسات تقوم على تطبيق نظام الأمن الجماعي.

كما أعلنت شعوب الأمم المتحدة أنها قد ألت على نفسها أن تسعى لتحقيق أربعة أهداف رئيسية وهي[278]:

1–أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب

2–أن تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد

3–تحقيق العدالة وإحترام الإلتزامات الناشئة من المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي

4–أن تدفع بالرقي الإجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية

وبتأسيس منظمة الأمم المتحدة تكون العلاقات السياسية الدولية قد أخذت منحى جديدا قائما على أساس نبذ القوة وعدم إستخدامها أو التلويح بها في العلاقات الدولية، إلا أن كثيرا من المبادئ والقرارات ظلت حبرا على ورق، وبكلمة أدق إنها لم تترجم إلى الواقع العملي، وهكذا فشلت منظمة الأمم المتحدة هي الأخرى في أداء دورها المنطلق من المبادئ والأهداف التي قامت عليها، وبذلك أصبحت العلاقات الدولية تدور حول محورين رئيسيين أحدهم العلاقات الأمريكية – السوفيتية أو العلاقات بين الشرق والغرب والآخر العلاقات بين الشمال والجنوب أو بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو دول العالم الثالث، وإذا كان المحور الأول للعلاقات الدولية يدور حول خلافات وقضايا سياسية وإيديولوجية تتبلور بصفة خاصة في مشاكل الأمن القومي والعسكري لكل من الدولتين ووسائل الحد من الأسلحة الإستراتيجية

---

[277]أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مرجع سابق، ص40

[278]كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، تر: شعبان محمد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1983، ص 20

ومشاكل المجالات الحيوية أو مناطق النفوذ، فإن البعد الثاني وهو العلاقات بين الشمال والجنوب قد أخذ صبغة إقتصادية لأنه ركز على قضايا العلاقات الإقتصادية الدولية ومشاكل التنمية التي تواجه العالم الثالث[279].

كما أثارت إنتهاء مرحلة الحرب الباردة وزوال نظام القطبية الثنائية والتطورات التي حدثت بعد ذلك جدلا فكريا وسياسيا حول مستقبل العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة وأفاق النظام الدولي الجديد الذي تميز بالإتجاه إلى العولمة والتكامل ما بين بروز ظواهر التفتيت والتشرذم وتراجع الأهمية النسبية لعوامل القوة العسكرية في مقابل القوة الشاملة للدولة، وتنامي أهمية العامل الإقتصادي والتكنولوجي، وزيادة ظاهرة الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين الدول، وتراجع المفهوم التقليدي للسيادة المطلقة للدولة، وبروز قيم سياسية وإجتماعية كالديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة والمجتمع المدني[280].

في ظل كل ذلك ظهر وضع دولي يتجه إلى تحقيق نوع من التنميط للمجتمعات المعاصرة بتأثير قواعد العولمة السياسية والإقتصادية والثقافية، ولكن نظرا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وتفردها كقوة عظمى بالمبادرة في النظام الدولي، وقيادتها للدول الغربية، جعلت من نفسها المركز الذي تدور حوله الأطراف.

د-العلاقات الدولية في عصر الذرة:

تميزت هذه الفترة بمجموعة من الخصائص والتي يمكن إجمالها فيما يلي[281]:

1-التقدم الكبير في التكنولوجيا العسكرية النووية والصاروخية والأقمار الصناعية

2-صعوبة إحتمال قيام الحروب لأن فيها سيكون الدمار الشامل للبشرية

3-إنتقال محور العلاقات الدولية من أوروبا إلى الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية

[279] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، مرجع سابق، ص62

[280] عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل: الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1998، ص8

[281] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص 50-51

4-ظهور مجموعة جديدة من الدول حديثة العهد بالإستقلال بمشاكل جديدة ومطالب جديدة مما ترتب عنه تطور عمودي وأفقي للعلاقات الدولية ومشاكل مختلفة وخاصة البيئية وظاهرة الهجرة غير الشرعية والفقر والأمراض والإرهاب الدولي وإنتهاكات حقوق الإنسان ....

5-تطور الأسلوب الدبلوماسي في الدولة حيث أصبحت الدبلوماسية الحديثة تلازمها الدعاية كما ترتب بالأساليب البرلمانية داخل المنظمات الدولية

6-كثرة الحروب المحلية والمحدودة ما بين الدول الحديثة العهد بالإستقلال مما يترتب عليها مشاكل الهجرة والفقر والبطالة

7-تطور وسائل حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية خاصة عن طريق المساعي الحميدة والمفاوضات والوساطة والتحكيم والقضاء الدولي وأسلوب تقصي الحقائق

هـ-العلاقات الدولية في عصر العولمة والتحديات السيبرانية:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى بروز العديد من التهديدات والتحديات، والتي لم يشهدها المجتمع الدولي من قبل على غرار التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تعبر الحدود الوطنية للدول القومية، مما إنعكس على تحولات الدراسات الأمنية والإستراتيجية من جهة وعلى الممارسة السياسية من جهة أخرى، ومع إنفجار الثورة المعلوماتية ودخول العصر الرقمي وما نتج عنه تداعيات بسبب ظهور تهديدات سيبرانية أصبحت تهدد الأمن القومي والدولي على حد سواء، وهو ما أدى إلى ضرورة وجود ضمانات أمنية ضمن هذه البيئة الرقمية، تبلورت بشكل أساسي في ظهور الأمن السيبراني كبعد جديد ضمن أجندة حقل الدراسات الأمنية والذي إكتسب إهتمامات العديد من الباحثين[282].

[282] للمزيد أنظر: الأمن السيبراني نقلا عن الموسوعة السياسية الإلكترونية، متاح على الرابط: https://political-encyclopedia.org

خاتمة:

رُتبت مواضيع مادة العلاقات الدولية بشكل تسلسلي منطقي من أجل تسهيل الإستعاب للطالب، من خلال عرض مختلف إتجاهات تعريف العلاقات الدولية وضبطها وتسليط الضوء على علاقتها بفروع العلوم الإجتماعية الأخرى، ومناهج دراستها ما بين المناهج التقليدية والحديثة، ورصد تطور فواعل العلاقات الدولية ما بين الفواعل التقليدية متمثلة أساسا في الدولة القومية وصولا إلى الفواعل الجديدة التي ظهرت ما بعد نهاية الحرب الباردة من خلال ظهور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

كما يُحَاول هذا المُقرر التركيز على النظريات الكبرى في العلاقات الدولية ممثلة أساسا في النظرية المثالية والواقعية والماركسية وإفتراضاتها الأساسية ومختلف أفكارها من خلال إبراز أفكارها من منظور مقارن، عبر عدة مؤشرات: فمتغير الدولة تعتبر المدرسة الواقعية بأن الدولة هي الفاعل الأهم في النظام الدولي ولا يوجد نظام دولي تخضع له، أما المدرسة المثالية(الليبيرالية) فترى بأن الدولة ليست الفاعل الأهم بل توجد المنظمات الدولية والقانون الدولي، في حين ترى الماركسية بأن الدولة هي تعبير عن تمايز طبقي خلفته الرأسمالية الدولية ولذلك يجب أن تُزال.

أما فيما يخص متغير النظام الدولي فإن الواقعية ترى بأن النظام الدولي فوضوي، كما أن الأصل في العلاقات الدولية الحرب ولذلك على الدولة أن تقوي ذاتها حتى تستطيع أن تحقق أمنها القومي الذي يعد أبرز أهدافها، أما المثالية(الليبيرالية) فترى بأن النظام الدولي ليس فوضويا كما تتخيله الواقعية، فالأصل في العلاقات بين الدول السلام، خاصة وأن ثمة إطار قانوني وأخلاقي يجب أن تلتزم به الدولة، في حين فإن الماركسية تعتبر بأن النظام الدولي هو انعكاس للرأسمالية العالمية.

أما فيما يخص ألية التغيير فإن الواقعية تراه يحدث عبر ألية القوة، في حين أن المدرسة المثالية تركز على دور المنظمات الدولية والقانون الدولي كمسبب رئيسي لحدوثه، بالمقابل تعتبر المدرسة الماركسية بأن التغيير يجب أن يحدث من خلال تغييرات راديكالية ثورية تغير جدور النظام الدولي.

قائمة المراجع:

أولا-المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1- أبو الوفا أحمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار الثقافة العربية، القاهرة،1984

2-أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية،2007

3-إينيس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، تر: عبد الله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964

4- بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، د.س.ن

5-بولانتزاس نيكولاس، نظرية الدولة، تر: ميشيل كيلو، دار التنوير، بيروت، 2010

6-بوعكاكة صليحة، مدخل إلى العلاقات الدولية، أنفو برانت للطباعة والنشر والتوزيع، فاس، 2017

7-بوعشة محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة: دراسة المفاهيم والنظريات، دار الجيل /دار الروافد، بيروت/طرابلس، 1999

8-بوليتزر جورج، جي بيس، موريس كافين، أصول الفلسفة الماركسية، تر: شعبان بركات، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د.س.ن

9-بوشنسكي إ.م.، الفلسفة المعاصرة في أوروبا، تر: عزت قرني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 1992

10-بن سلطان عمار، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011

11-بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998

12-بن نهار نايف، مقدمة في علم العلاقات الدولية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر،2016

13-براون كريس، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات،2004

14-بركات نظام وآخرون، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1989

15-جبلين روبرت، الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات، 2004

16-جندلي عبد الناصر، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011

17-ـــــــ، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر،2007

18-الجعلي البخاري عبد الله، القانون الدولي العام، جامعة النيلين، الخرطوم، 1997

19-جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1992

20-دويتش كارل، تحليل العلاقات الدولية، تر: شعبان محمد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1983

21-الدوري عدنان طه، العلاقات الدولية المعاصرة، دار النسيم والشركة العالمية، بيروت، 1992

22-ـــــــــــ، العلاقات السياسية الدولية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998

23-دن تيموثي، الواقعية، في جون بيليس وستيف سميث(محرران)، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات،2004

24- زاقود عبد السلام، العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد، دار زهران للنشر، عمان، 2013

25- الهزايمة محمد عوض وآخرون، مبادئ علم السياسة، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2018

26- حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985

27-الطويل توفيق، أسس الفلسفة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979

28- كارين أ، منغست وإيفان، م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، تر: حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013

29-كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مؤسسة دار الكتب، بغداد،1979

30- لينكلايتر أندرو، المدرسة الإنجليزية، في: سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014

31-ليتل ريتشارد، توازن القوى في العلاقات الدولية: الإستعارات والأساطير والنماذج، تر: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009

32-مأمون مصطفى، مدخل إلى القانون الدولي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002

33-المهنا فخري رشيد، صلاح ياسين داؤود، المنظمات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد

34-محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدولي: الجماعة الدولية-الأمم المتحدة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000

35-محمود إسماعيل، المدخل إلى العلوم السياسية، مكتبة الفلاح، الكويت، 1986

36-مينو جان، مدخل لعلم السياسة، تر: جورج يونس، مكتبة الفكر الجامعي، بيروت، 1967

37-ميرل مارسيرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، تر: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986

38-ـــــــــــ، السياسة الخارجية، تر: خضر خضر، جريس برس، سلسلة أفاق دولية، بيروت، د.س

39-مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991

40- نادية محمود مصطفى(محرر)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، الجزء الثالث، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2016

41-سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2010

42-ستيوارت جون، أسس الليبيرالية السياسية، تر: إمام عبد الفتاح، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996

43–سوتش بيتر، جوانيتا الياس، أسس العلاقات الدولية، ترجمة: منير محمود بدوي السيد، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013

44–عارف نصر محمد، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي–النظرية–المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002

45– عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل: الترتيبات الأسيوية في النظام العالمي الجديد، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1998

46– عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق، عمان، 2010

47– عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997

48– عودة جهاد، النظام الدولي: نظريات واشكاليات، شركة الدليل للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر، القاهرة، 2013

49–عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،2010

50–العطار حسن، المنظمات الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، العراق، 1970

51– عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009

52–العقابي علي عودة، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1996

53– فاضل زكي، الدبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة، بغداد،1992

54– قباري إسماعيل، الإتجاهات المعاصرة في مناهج علم الإجتماع، دار طلبة العرب، بيروت، 1969

55–قربان ملحم، الواقعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1971

56– رجب عبد الحميد، المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009/2008

57-ريجانا سامي، العالم في مطلع القرن 21، دار العلم للملايين، بيروت، 1999

58- شلبي إبراهيم أحمد، أصول التنظيم الدولي، الدار الجامعية، 1985، القاهرة، د.س.ن

59-شتا السيد علي، نظرية علم الإجتماع، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997

60- الخزرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،2005

61-خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011

62-خلف محمود، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن،1997

63-خشيم مصطفى عبد الله، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، بنغازي، 2004

64-غيث محمد عاطف، قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.س.ن

65-الغنيمي محمد طلعت، الأحكام العامة في قانون الأمم: دراسة في كل من الفكر المعاصر الإسلامي: التنظيم الدولي، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1971

66-غريفيثش مارتن، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2014

67-غضبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007

68-ـــــــــــ، المجتمع الدولي"الأصول والتطور والأشخاص"، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994

69-ـــــــــــ، التنظيم الدولي والمنظمات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994

2-الرسائل العلمية:

1- بوروبي عبد اللطيف، تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2008-2009

2-بن ناصر أحمد، الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2001-2002

3- جندلي عبد الناصر، إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تحصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2004-2005

4-ماجدة أحمد محمود، المنظمات غير الحكومية الدولية: دراسة نظرية، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2010-2011

5- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2014-2015

6-العربي وهيبة، المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003-2004

3-الدوريات العلمية:

1- أبو زيد أحمد محمد، كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 44، 2012

2- أحمد عبد الله، "السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132، جانفي 2001

3- أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد20، خريف2008

4–السويد يوسف أحمد، مستويات التحليل في العلاقات الدولية، مجلة الدبلوماسي، العدد 13، أفريل1990

4–المواقع الإلكترونية:

عادل زقاغ، مستوى التحليل Level of analysis، تم نشره بتاريخ: 2020/2/10، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3tP7V5a

ثانيا– المراجع الأجنبية:

1-books

1- Aron Raymond, paix et guerre entre les nations, calman levy, paris, 6eme edition,1968
2-Colard Daniel, relations internationales, éd Masson, paris, 1977
3——, les relations internationales de 1945 à nos jours, de Edition, Armand colin, paris, 1997
4- Frankel joseph, international politics, Conflict and Harmony, penguin books, England,1973
5- Hartmann Frederick H, the relations of nations, forth Macmillan pub co Inc., new york, 1973
6- Jawad Sa'ad N., International Politics (Baghdad: Baghdad University Press,1981)
7- Kumar Mahindra, the orentical Aspects of international politics, (shivalal agarwala and company sindeal ,1972)
8- Levy Jack, "War in the Modern Great Power System: 1495-1975". (Lexington: University Press of Kentucky, 1983).
9-Levy Jack and William Thompson: "Causes of War". (New York: Wiley-Blackwell, 2010)
10- Morgenthau Hans j., politics among nations, new york, USA, knopf,1967
11- Padelford and lincolin, international politics foundation of international relations, the Macmillan company, London,1967
12-Reynolds, p.f, An introduction to international relations, Longman paper back, London,1970
13- Roche Jean jacques, théories des relations internationales**,** 5éme éditions, paris : éditions Montchrestien, 2004
14- Roche Jean jacques, thèmes des relations internationales, Montchrestiens, paris, France,1997
15- Singer David and Melvin Small: "The Wages of War, 1816-1965: A Statistical Handbook". (New York: Wiley, 1972).
16-Thomas D. lairson, David skidmore, international political economy the struggle for power and wealth h (Florida: Rinehart & Winston Inc, 1997)
17- Thorndike Tony, the revolutionary approach The Marxist perspective, in Trevor Taylor
18-Waltz Kenneth, "Man, the State, and War: A Theoretical Analysis". (New York: Columbia University Press, 1959).
19-Williams Phil, Donald Goldstein, and Jay Shafritz (eds.): "Classic Readings of International Relations". (Fort Worth; Texas: Harcourt Brace Collège, 1999)

20-Wright Quincy, the study of international relations, appelton-centery, grofts, inc, new york,1956

Periodicals:

1-Claude, the tension between Principe and pragmatism in international relations, review of international studies, vol 19, n 3, July 1993

2-Sambanis Nicholas, "What Is Civil War? Conceptual and Empirical Complexities of an Operational Definition". Journal of Conflict Resolution, Vol. 48, No. 6 (December 2004)

Web sites:

1-fearon James D.," Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations", In: http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf

2-Michael Sarah, the role of ngos in human security, working paper 12, november 2002, the hauster center for nonprofit organisations and the kennedy school of government harvard university, at:

فهرس المحتويات

مقدمة	
المحور الأول: الإطار المنهجي والمفاهيمي لدراسة العلاقات الدولية	
مفهوم العلاقات الدولية	6-5
السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية	8-6
علم العلاقات الدولية وعلاقته بالعلوم الإجتماعية الأخرى	13-8
مناهج بحث العلاقات الدولية	24-13
المفاهيم المحورية في دراسة أدبيات العلاقات الدولية	30-24
المحور الثاني: الفواعل في العلاقات الدولية	
الفواعل الدولية	37-31
المنظمات الدولية الكبرى	48-37
الفواعل الخاصة	52-48
المحور الثالث: المدارس الكبرى في العلاقات الدولية	
المدرسة المثالية (النظرية الليبرالية)	64-53
المدرسة التقليدية (النظرية الواقعية)	83-65
المدرسة الراديكالية (النظرية الماركسية)	100-84
المحور الرابع: تحليل العلاقات الدولية	
وحدات ومستويات التحليل في العلاقات الدولية	109-101
تاريخ العلاقات الدولية	121-110
الخاتمة	122
قائمة المراجع	130-123
فهرس المحتويات	131
قائمة الجداول	132
قائمة الأشكال	132

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مكونات القوة لدى دعاة الواقعية السياسية	76
2	مفهوم الجدل عند كل من هيجل وماركس	94
3	مقارنة ما بين النظرية الواقعية والنظرية الليبيرالية	99
4	الفروقات بين المدارس الثلاث الواقعية الليبرالية والماركسية	100
5	مستويات التحليل	109-108

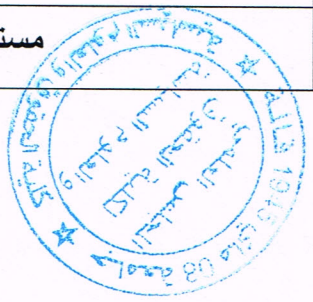

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أشكال المصلحة الوطنية	79
2	العلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية	89
3	التطور التاريخي للمجتمعات البشرية	91